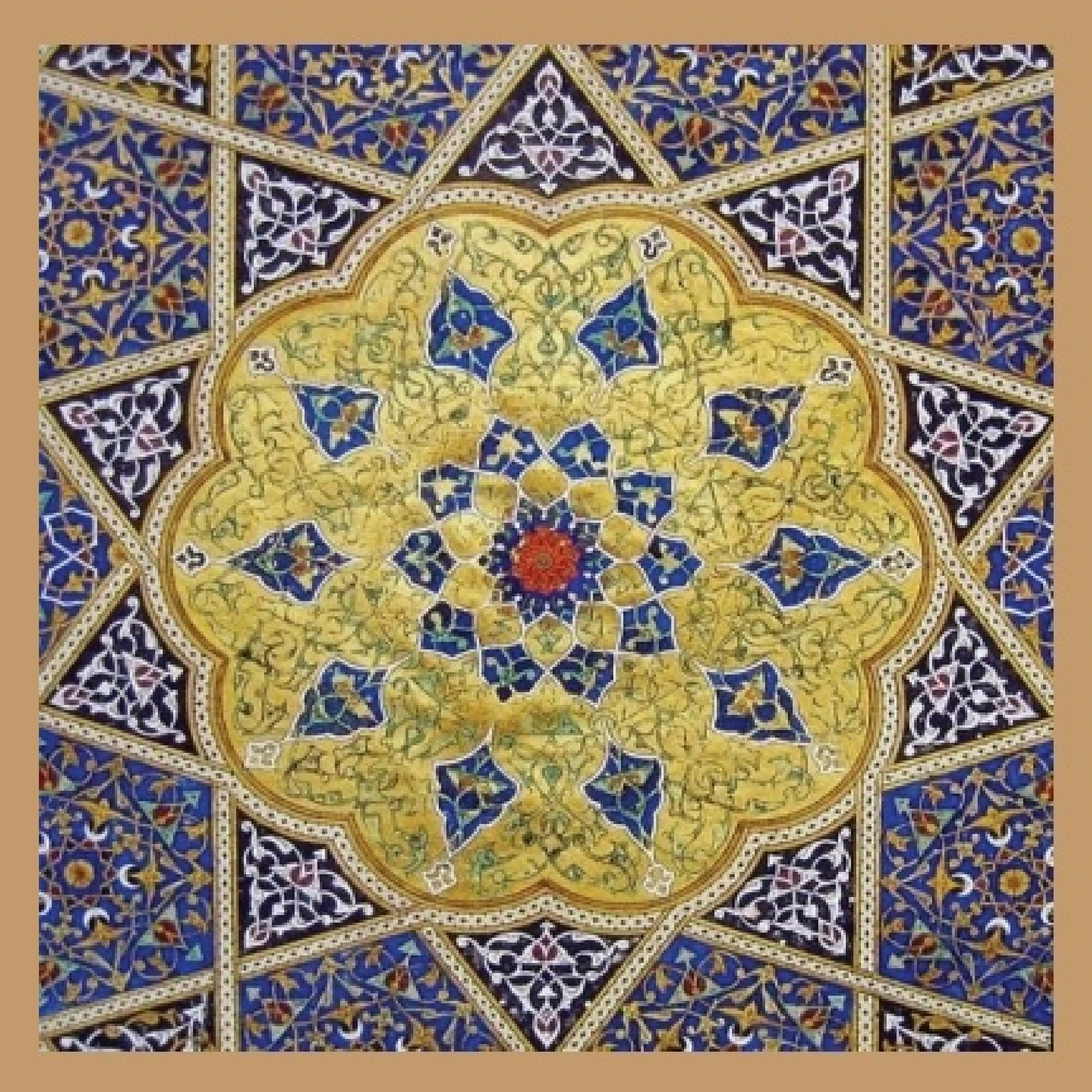
التعليقات الحسان

على كتاب

«كلمات القرآن؛ تفسير وبيان»



عمر السنوي الخالدي



إنّ مِن أخصَر ما كُتِب في التفسير: كتاب «كلمات القرآن» للشيخ حسنين محمد مخلوف -رحمه الله تعالى-، فقد فَسَّر الألفاظ القرآنية بما لا يزيد عن السطر الواحد عادةً، بحسب ورودها في الآيات الكريمة، ولذلك لقي انتشارًا واسعًا بين الناس. وقد وقف مؤلِّف هذه «التعليقات» على بعض المسائل فيه، والّتي تتعلّق بالعقيدة أو تمسّ أصول التفسير، فرآها تحتاج إلى الاستدراك والتوضيح.





عمان - شارع الملكة رانية
(الجامعة الأردنية)
مقابل كلية الزراعة
مجمع سمارة (233)
هاتف : 99670131 7 962+





التَّعْلِيقَاتُ الحِسَان

على كتاب

((كلمات القرآن؛ تفسير وبيان))

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (٢٠١٨/١/٢٢٦٣)

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

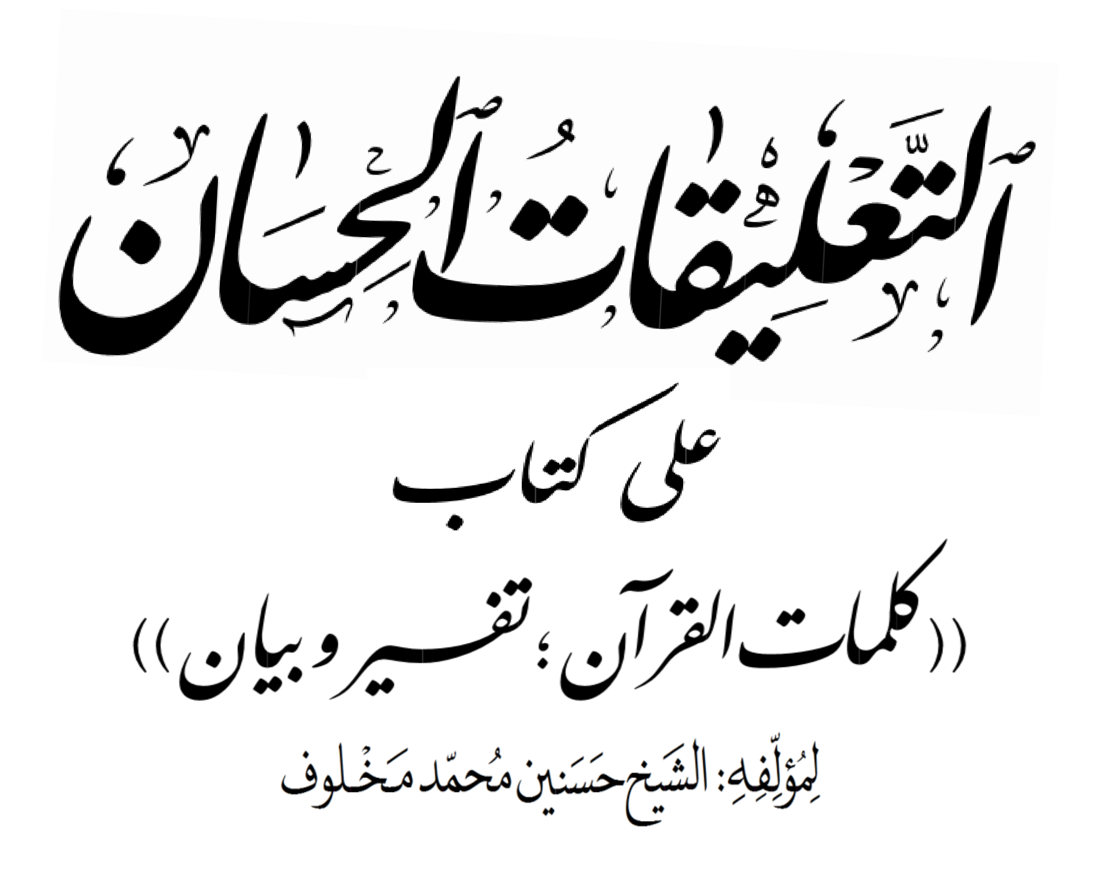




دار أمنة للنشر والتوزيع

الأردن – عمان – شارع الجامعة الأردنية – مقابل كلية الزراعة (الجامعة الأردنية) مجمع سمارة التجاري (٢٣٣) الطابق الأرضي

تلفون: ٠٧٩٩٦٧٠١٣١ ٩٦٢+


التعليقات الحسان
على كتاب
((كلمات القرآن؛ تفسير وبيان))
لِمُؤَلِّفِهِ: الشيخ حسَنين مُحمّد مَخلوف


تأليف
عمر السنوي الخالدي

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

التَّصْدِيرُ

الحمدُ لله في الإعْلان والإسْرار، والصَّلاةُ والسَّلامُ علىٰ رسولِهِ المُختـار، وصَـحْبِهِ الأخْيار، ومَن انْتهَجَ سبيلَه علَىٰ مدَىٰ الأعْصار.

أمّا بَعد:

فإنّه قد سبَق أن نَشرتُ أصلَ هذه التعليقات في سلسلةٍ من المقـالات عـلىٰ شـبكة المعلومات منذ قُرابة عشر سنَوات، وقدَّر اللهُ أنْ يتـأخّرَ إخْراجُهـا في طَبعـةٍ متداوَلـة، فكان خيرَ تقدير، تمكّنتُ خِلالَه من مُراجَعَتِها، فحذفْتُ منهـا وزِدتُ عليهـا وعـدَّلتُ فيها، وكان كثيرٌ من ذلك استجابةً لملحوظاتِ عددٍ من الأفاضل ومراجعاتهم، ممّـن لمْ يبخلوا عليَّ بإبداء الرأي والإسهام ببعض الجهْد.

وكان أوّل مَن اطّلَعَ علىٰ عمَلي هذا: سيّدتي الوالدة الحبيبة أمّ عمَـر عائِـدة البيّـاتي، متّعَها اللهُ بالصحة والعافية، وزادَها علمًا وإيمانًا وإحسـانًا؛ فقـد أفـادتني بـما فـتح الله عليها، جَزاها ربي كلَّ خير؛ فهِيَ ووَالِدِي الحبيب أَبو عمَر ماجِد السِّنَوي -حفِظَـه اللهُ ووَفَّقه-، كانا وما زالا مَصْدَر الحثِّ علىٰ العلْم، بل هما منبع الحُبّ ونهْر العَطاء.

كما أتقدّم بخالص الشكر إلىٰ كُلّ مَن كان لهُم سـهْم في هـذا الكتـاب، مِـن أمْثـال الصَّدِيق العزيز الأستاذ ياسيـن نزّال، وأستاذنا الدكتور ريـاض بـن حسـين الطـائي،

والشيخ أبي عفيف فايز بن عفيف، والشيخة أم زيد، والأستاذة عائشة بنت عَليّ، والدكتور سائد شنار، والأستاذة آمال جغيدل، والأستاذ بن يوسف العمري... وغيرهم، جزاهم الله خيرًا -جميعًا-.

وكان آخرُ مَن اطّلع علىٰ عمَلي عِنْد دَفْعِه إلى الطِّباعَة: زوجتي الحَبيبة (صَفا)، فكانتْ مِسْك الخِتام. أسألُ اللهَ أنْ يجزيَها عنّي خيرًا، ويَرزُقَنا مَعًا سَعادة الدارَين.

وبَعدُ؛

فإنّي أبقيتُ هذا الكِتاب علىٰ لُغَتِه السَّهْلَة المُيَسَّرة، إذْ لَمْ أشَأْ التكلُّفَ فِيها، ولا اسْتخدامَ لُغةِ الأدَب أو لُغةِ البُحوث المعَقّدة، ذلك أنَّه مُوَجَّه إلىٰ جميع الفئات، وهُم كلُّ مَن قرَأَ علىٰ هامِش المصْحَفِ تفسيرَ الشيخِ مخلوف؛ فلذلك جاء بهذه اللُّغة البسيطة قدْر المستطاع، راجيًا أنْ تكونَ بَساطةً هادِفة، فإنّها اليوم فَنٌّ يكادُ يكون مَفقودًا، لَعلِّي أكُونَ وُفِّقْتُ إلىٰ شَيءٍ مِنْه.

سائلًا اللهَ -تعالىٰ- أنْ يَنفعَني بهذا العمَل، ويَنفعَ بِهِ الأمَّة، ويَجعلَه خالصًا لِوجْهِهِ الكريم -سُبحانه-، وأنْ يباركَ فيه، إنَّه سَميعٌ مُجيب.

وكان آخِرَ العَهد بالنظَر في هذا العمَل
يومُ الأربعاء، الرابع مِن ربيع الأوّل،
سَنة تسعٍ وثلاثينَ وأربعمئةٍ وألْف،
مِنْ هِجْرَة نبينا محمد عليه الصلاة والسلام.

المُقَدِّمَة

إنَّ الحمْدَ لله نَحمَدُه، ونَستَعينُه، ونَسْتَغْفِرُهُ، ونَعُوذُ بـالله مِـنْ شُرورِ أنفُسِـنا، ومِـن سيِّئاتِ أعْمالِنَا، مَن يَهدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ لهُ، ومَن يُضْلِل فلا هاديَ لهُ، وأشـهدُ أن لا إلـهَ إلاَّ اللهُ وحدَهُ لا شَريكَ لهُ، وأشهَدُ أنَّ محمّدًا ﷺ عبدُهُ ورَسُولُهُ[١].

أمّا بعد؛

فإنَّ مِن أشرفِ الفُنونِ والعُلومِ -بل هو أشرَفُها علىٰ الإطلاقِ-: عِلْـمَ التَّفسـير؛ الذي هو بيانُ معاني كلامِ الله -تَبارَكَ وتَعالَىٰ- وتقريبُ فَهْمِه إلىٰ العِبـاد؛ **فَبِـه يَتعـرَّفُ المسلمُ ربَّه مِن خلال ما وصفَ به نفسَه**، ويَفهمُ المؤمنُ عن ربِّه ما يُريدُه منه مِنْ توحيدٍ وعبادةٍ وسلوك...، ويَعِي ما قَـصَّـهُ عليه مِن قَصَص الغابـِرين للعِـظَةِ والعِبرةِ، فيَزيد إيمانُـهُ وثَباتُـه علىٰ الصِّراط المستقيم.

قال الراغب الأصفهاني رحمه الله -في مقدّمـة «تفسـيره» (١/ ٣٦)-: «أشرَفُ صـناعةٍ يتعاطاها الإنسان: تفسيرُ القرآن وتأويلُه؛ وذلك أنّ الصناعات الحقيقية، إنـما تشرـف بأحـد ثلاثـة أشـياء: إمّـا بشَــرَف **موضــوعاتها** ...، وإمّـا بشَــرَف **صُــوَرها** ...،

---

(١) **فائدة:** ذَكَرَ الألبانيُّ رحمه الله أنَّ تَرْكَ هذه الخطبةِ -خُطبة الحاجَة- **هو مِن أسبابِ عدمِ حُصول الفائدةِ مِـن كثيرٍ مِن مجالِس العلْم [والكُتب أشبه بها]**، فقد حـرصَ النبـيُّ ﷺ حرصًـا بالِغًـا عـلىٰ تعليمِهـا أصـحابَه. واستدلَّ علىٰ ذلك بحدِيث: «**كلُّ خُطبةٍ لَيس فيها تَشهُّدٌ كاليَـدِ الجـذماءِ -أي: المقطوعـة-**» وبـيَّنَ بتفصـيلٍ أنَّ المرادَ بالتَّشهُّد هنا هو: خُطبةُ الحاجَة. يُنظر: «سِلسلة الأحاديثِ الصَّحيحةِ» تحت الحديث رقم (١٦٩).

وإمّا بشَـرَف **أغراضها** ...؛ فصِناعَةُ التفسيرِ قد حصَل لها الشرَف من الجهات الثلاثة: وهو أنّ **مَوضوعَ** المفَسِّر: كلامُ الله تعالىٰ، الذي هـو ينبـوع كـلّ حكمـة، ومعـدن كـلّ فضيلة. **وصورَةَ فعْله**: إظـهارُ خَفِيّات ما أودَعَـه مُنَزِّلُـه مِـن أسْـراره، ليـدّبَروا آياتـه وليتذكّر أولـو الألبـاب. **وغرَضَـه**: التمسّـكُ بـالعروة الـوثقىٰ الّتـي لا انفصـام لهـا، والوصولُ إلىٰ السعادة الحقيقية الّتي لا فناء لها».

ولذلك قال أبو العباس ابنُ تيميَّة ﷺ: «**ونَدِمْتُ علىٰ تَضييعِ أكثـرِ أوقـاتي في غـيرِ مَعاني القُرآن**» -كما في «ذَيلِ طَبَقات الحنابِلَة» (٢/ ٣٩٢)-؛ يقولُ هذا وهـو صـاحبُ المصنَّفاتِ المتيـنةِ والفتاوَىٰ الرَّزِينةِ الّتي قَلَّ أنْ جاء عالِمٌ بعـدَه إلا ونَـــهَلَ منهـا! **وإنَّـما قال ذلك لِما في مَعرفةِ مَعاني القُرآن والانشغالِ بتدبُّره مِن الخيرِ العَظيـم.**

ومن هذا الباب، كان الاهتمام بمُطالعة تفاسير أهل العلم ولا سـيّما تلـك الكتـب المُيَسَّرة؛ ومن أبرزها وأوسعها انتشارًا: كتاب «كَلِمات القُـرآن تَفسـيرٌ وبَيـان» للشـيخ حَسَنين محمَّد مخلوف -رحمه اللهُ وغفـر لـهُ-[1]، والـذي **طُبِـعَ عـلىٰ هـامش كثـيرٍ مـن**

(١) هو الشيخ حَسَنين ابن الشيخ مُحمَّد مَخْلُوف العدَوي المالِكي، وُلِد في القـاهرة سـنة (١٣٠٧هـ/ ١٨٩٠م)، وتعهّده أبوه بالتربية والتعليم، وحفظَ القرآن الكريم وهو في العاشرة علىٰ يد الشيخ محمد عـلي خلف الحسيني شيخ المقـارئ المصريـة. وتلقّـىٰ العلـم عـلىٰ كبـار شـيوخ الأزهـر، مـن أمثـال: عبـد الله دراز، ويوسف الدجوي، ومحمد بخيت المطيعي، وعـلي إدريـس، والبيجرمـي. وقـد عُـيِّن مفتيًـا للـديار المصرية مرّتين: المرة الأولىٰ ما بين عامَي ١٩٤٦م -١٩٥٠م، والثانية مابين ١٩٥٢م -١٩٥٤م. ونال جائزة الملك فيصل العَالَمِيَة لخدمة الإسلام سنة (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م). أما آثاره فقد قاربت الثلاثين كتابًا، وكان

=

المصاحِف المتدَاوَلة في أيدي الناس اليوم؛ وهذا عمَلٌ جيِّد **مِن حيث الفِكرة**، إلا أنه كان يحتاجُ إلىٰ التَّصحيح، أو اختيارِ تَفاسيرَ أُخرىٰ مُيَسَّرةٍ أصَحّ وأضبَط من هذا؛ لأنَّ هذا التَّفسير «**قد جَرىٰ [فيه] مؤلِّفُه (الشَّيخُ مخلوف) علىٰ طريقةِ أهلِ الكلام؛ مِن تأويلِ بعضِ الآياتِ المتعلِّقة بالصِّفات وعدَمِ إجرائِها علىٰ ظاهِرِها و إمرارِها كما جاءَت**»، هذا ما قاله د.محمَّد الخُميِّس في مقدِّمة رِسالتِه: «التعَقُّبات المفِيدَة علىٰ كتابِ "كلِمات القُرآن تفسِير وبَيان"»، وهي رسالةٌ مختصَرةٌ جدًّا، في ثماني نُقاطٍ مُتعلِّقةٍ بِمسائلَ عقديَّةٍ، سَأُشيرُ إليها في مواضِعِها من هذه التعليقات -إن شاء الله تعالىٰ-.

وقريبٌ من ذلك ما فعلَه الشَّيخ محمَّد غازي الدروبي، حيث قال في مقدمة كتابِه «شَرح الكلماتِ وما تُرشِد إليه الآيات»: «وجدتُ **بعضَ الأخطاءِ في تفسيرِ كلماتِ القُرآن في كتابِ الشَّيخ مخلوف**، وإنه **لم يَرجِع إلىٰ السُّنَّة** في تفسيرِ بعضِها...» ثم ذكَر جُملةً مِن أخطائِه **في تأويلِه لبعضِ صِفات الله تعالىٰ**، وأخطاءَ أخرىٰ...

مصداقُ ذلك ما سَيراهُ القارئُ في ثَنايا التَّعليقات الآتية -بإذن الله تعالىٰ-.

ومما يُشارُ إليه في هذا المقام أنَّ للشيخ حسنين مخلوف كتابًا أوسَع من هذا، ولكنه أقلّ انتشارًا -بل ربما لا يَعرفه إلا الخواصّ-، لم يقتصر فيه الشيخ علىٰ تفسير غريب مفردات القرآن، بل توسَّع فيه قليلًا، وأسْماه: «صفوة البيان لمعاني القرآن»، وطَبعَتْه

= اهتمامه بالتفسير اهتمامًا خاصًا، حتىٰ كتبَ أحدُ الدارسين عنه رسالةً علميةً لنَيل درجة الماجستير من جامعة لبنان، بعنوان: «الشيخ حَسنين محمد مخلوف مفسِّرًا». وتوفي سنة (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م) عن عمرٍ ناهز المئة عام، رحمه الله وغفر له. وللمزيد حول ترجمته يُراجَع كتاب: «تتمة الأعلام للزركلي» (١/ ١٤٠).

وزارةُ العدل والشؤون الدينية والأوقاف في دولة الإمارات العربية بهامش المصحَف الشريف -أيضًا-، وبتقديم الوزير محمد البكر؛ وقد أفردْتُ فصلًا **أَلحَقْتُه** بهذه التعليقات، تعقَّبتُ فيه كلام الشيخ مخلوف المتعلِّق بتفسير الصفات الإلهية والحروف المقطَّعة، ولا سيما ما نسَبَهُ إلىٰ السلَف وإلىٰ بعض أعلام الخلَف مِن القَول بعقيدةِ التفويض في صفات الله تعالىٰ. كما أنّني راجعتُ هذا التفسير في المواضِع الّتي علّقتُ عليها من تفسيره المختصَر، لزيادة التحقُّق من مرادِه، والتثبُّت من معنىٰ كلامِه.

وهُنا تَنْبِيْهٌ حول إطلاق لفظة (الصفة) و(الصفات) -في حقّ الله تبارك وتعالىٰ-؛ فإنّ هذا الإطلاقَ إطلاقٌ حادِثٌ لم يَرِدْ في الكتابِ ولا في السُّنَّةِ ولا علىٰ أَلْسِنَةِ السَّلَف، ولكن كما يُقال: لا مشاحّة في الاصطلاح، ما دام أنّ المقصود لا يخالِف مَقاصد الدّين، وقد جرىٰ استعمالُه في هذا الكتاب لشهرة استخدامه عند أهل العلم من بعد القرون المفضَّلة إلىٰ يومنا هذا، والمرادُ منه: معاني أسماء الله الحسنىٰ. وبعبارة أخرىٰ: هو ما يُخْبَرُ بهِ عن الله، أي: وصْف الله بالشيء الذي وصَفَ به نفسَه ووصَفَه به رسولُه. فالوصْف إنما هو إخبارٌ يُراد به نِسبة شيءٍ إلىٰ شيء، وهذا جائز في حق الله -من هذا الوجه-، وقد وردَ هذا اللفظُ بهذا المعنىٰ في حديث ذلك الصحابي الذي كان يقرأ «سورة الإخلاص» في صلاته -كما عند البخاري ومسلم-، فلما سُئِل عن ذلك قال: «لِأَنَّهَا صِفَةُ الرَّحْمَنِ»، وأقرَّه رسولُ الله علىٰ هذا؛ وذلك أنّ سورة الإخلاص تتحدث عن أشياء منسوبة إلىٰ الله، وهذه الأشياء هي صفة الله، فالله هو أحدٌ صمدٌ، وهو الذي لم يلد ولم يولد، والذي لم يكن له كفوًا أحد؛ فكل هذا إخبارٌ عنه تعالىٰ بأشياء نَصَّ عليها في نصوص

القرآن والسنة. والإخبار ليسَ هو الذي أرادَه أهـل الكـلام مـن معنـىٰ مصـطلح (الصـفة والصفات)، ولهذا أنكر بعضُ أهل العلْم استخدام هذا المصطلح، لأنـه مِـن مخلَّفـات بِـدَع أهل الكلام، ولأنّه قد يحمل لوزام لا تجوز في حـق الله، كالتجسـيم والتشـبيه؛ فـأنكره غـير واحدٍ كالشافعيّ، وعبد العزيز الكنانيّ، وداود بن عليّ، وابن حزم الأندلسيّ(١).

وبَعدُ؛

فلمَّا كان اللهُ قد نَهىٰ مَنْ عِندَه عِلمٌ أن يَكتُمَه؛ إذ قـال: ﴿وَلَا تَلْبِسُـوا الْحَـقَّ بِالْبَاطِـلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٤٢]؛ فقد عزَمْتُ علىٰ تَبيينِ تِلكَ الأخطاءِ الواقِعةِ في تفسيرِ الشَّيخِ مَخلوف؛ إذْ لمْ أجِدْ مَن وفَّىٰ تَعَقُّبَه فيها، **علىٰ الرغم من انتشارها ومَسـيس الحاجة إلىٰ بيانها**، فقد رأيتُ في كتابِ الشَّيخِ مخلوف مخالَفـاتٍ **عقديَّـةً أُخـرىٰ** لم يَتَعقَّبْهـا الخُميِّسُ ولا الدّرُوبي؛ **وأيضًا** رأيتُ بعضَ الأخطاءِ المتعلِّقـة بالتَّفسـير عمومًـا؛ **فـآثرتُ التَّنبيهَ عليها بيانًا للنَّاس، ودِفاعًا عن العقيدةِ السَّليمَة، وصَونًا لأصولِ التَّفسيرِ**، اسْـتنادًا إلىٰ النصوص من الكتاب والسنة القاضية بوجوب الأمر بالمعروف والنهي عـن المنكـر، ووجوب النصيحة لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسـلمين وعـامتهم، واسْتِئناسًـا بقَـولِ ابنِ تَيميَّة ﵀ -في «مجموعِ الفَتاوَىٰ» (١٩/ ١٢٣)-: «**يَجِبُ أَنْ نُبَيِّنَ الحَـقَّ الَّـذِي يَجِـبُ اتِّبَاعُهُ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ بَيَانُ خَطَأِ مَنْ أَخْطَأَ مِنْ الْعُلَمَاءِ وَالْأُمَرَاءِ**».

---

(١) وقد كتبَ في ذلك -مؤخَّرًا- واستفدْتُ منه بعض هذا التنبيه-: د.محمـد الريحـان، في كتـابٍ لـه حول (تفسير الأسماء الحسنىٰ)، ولمّا يُطْبَع بَعْد.

وقد بَلَغَت التَّعليقاتُ في صُورَتها الأخيرة **خمسًا وستّين تعليقًا**، شملت أكثرَ من **خمسٍ وثمانين** مَوْضِعًا من تفسير الشيخ مخلوف، ورَتَّبْتُها حسَب تَرتيب الآياتِ في المصحَف، وأَثْبَتُّ الآيةَ أوَّلَ كلِّ تعلِيق؛ كي لا يَضطرَّ القارئُ أنْ يَعودَ إلىٰ المُصحفِ. وأَرمزتُ لكلامِ الشَّيخ مخلوف بهذا الرَّمز: (❖)، ولِتعليقاتي بهذا الرَّمز: (☑).

وهي تعليقاتٌ لا تخرج عن أقوال المفسِّرين قديمًا وحديثًا، فاخْترتُ منها أوضحَها قولًا وأقواها دليلًا، وربّما اجتهدْتُ في بعض ذلك بحسب فهمي لما وقفتُ عليه من الحُجج. **وحاولتُ أن تكونَ التَّعليقاتُ مختصَرةً قدرَ الإمكانِ دُون إخلالٍ** -إن شاءَ اللهُ-، ومع هذا لا بُدَّ أن تكونَ هُناك أخطاءٌ وأخطاء لا يَسلم مِنها كتاب سِوىٰ كتاب ربِّ الأرباب.

فـ«أرغبُ إلىٰ مَن يَقفُ علىٰ هذه [التَّعليقات]؛ أن يقومَ لله قيامَ مُتجرِّدٍ عن هَواه، **قاصِدٍ لرِضاء مَولاهُ، ثم يَقرؤُها مُتفكِّرًا**... ثمَّ **يَحكُم** فيها بما **يُرضِي اللهَ** ورسولَه وعبادَه المؤمنين، ولا يُقابِلها بالسبِّ والشتم كفعلِ الجاهلين والمعاندين؛ فإنْ رأىٰ حقًّا: **تَبِعَهُ وشكَرَ [اللهَ] عليه**، وإنْ رأىٰ باطلًا: ردَّه علىٰ قائِله **وأهدىٰ الصَّواب إليه**؛ فإنَّ الحقَّ لله ورسولِه، **والقَصْدَ أن تكونَ كلمةُ السُّنَّةِ هي العُليا**؛ جِهادًا في الله وفي سبيلِه، واللهُ عند لِسانِ كلِّ قائلٍ وقلْبِه، وهو المطَّلِع علىٰ نِيَّتِه وكَسْبِه، **وما كانَ أهلُ التَّعطيل أولياءَه، إنْ أولياؤُه إلا المتَّقون المؤمِنون المصَدِّقون**»[1].

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

---

(١) مِن بديعِ كلامِ ابنِ القيِّم رحمه الله في مقدِّمةِ «نُونيَّتِهِ» (١/ ١٧).

التَّمْهِيدُ

ما ينبغي معرفته في تفسير القرآن

«إنَّ الواجبَ علىٰ المسلمِ في تفسيرِ القُرآن: أنْ يُشعِرَ نفسَه حين يُفسِّرُ القرآنَ بأنَّه مُترجِمٌ عنِ الله تَعالىٰ، شاهدٌ عليه بما أرادَ مِن كلامِه؛ **فيكونُ مُعظِّمًا لهذه الشَّهادةِ خائفًا مِن أنْ يقولَ علىٰ الله بِلا علمٍ فيَقع فيما حرَّمَ اللهُ**؛ فيُخزَىٰ بذلك يومَ القيامة. قال اللهُ تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ والإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا **وَأَنْ تَقُولُوا عَلَىٰ اللهِ مَا لا تَعْلَمُونَ**﴾[لأعراف:٣٣] وقال تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَىٰ الَّذِينَ **كَذَبُوا عَلَىٰ اللهِ** وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوىٰ لِلْمُتَكَبِّرِينَ﴾[الزمر:٦٠]»[1].

ومِمّا يُنَبَّهُ إليهِ في هذا المقامِ أنَّ **المرجعَ في تفسيرِ القُرآن يكونُ إلىٰ**[2]:

١- **كلامِ الله تعالىٰ**؛ فيُفسَّر القُرآنُ بالقُرآن، لأنَّ الله تعالىٰ هو الذي أنزلَهُ، وهو أعلَمُ بما أرادَ به. ومثالُ ذلك: قولُه تعالىٰ: ﴿أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ الله لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[يونس:٦٢] **فقد فسَّر (أَوْلِيَاءَ الله) بِقولِه في الآيةِ التي تَليها**: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾[يونس:٦٣].

---

(١) «أصولٌ في التَّفسير» (ص٢٩) لابنِ عُثيمين.

(٢) يُنظَر: المرجع السَّابق، (ص٣٠-٣٣).

٢- **كَلامِ رسولِ الله** صلى الله عليه وآله وسلم، **فيُفسَّر القُرآنُ بالسُّنَّة**، لأنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وآله وسلم مُبلِّغٌ عن الله تعالىٰ، فهو أعلم النَّاس بِمُرادِ الله تَعالىٰ بكلامِه. ومثالُ ذلك: قولُه تعالىٰ: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾[يونس:٢٦] **ففسَّر النبيُّ** صلى الله عليه وآله وسلم **(الزِّيادة) بالنَّظر إلىٰ وجهِ الله تعالىٰ**،كما جاء في «صحيحِ مُسلمٍ» (١٨١) عن صُهيب بنِ سِنان رضي الله عنه عن النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم في حديثٍ قال فيه: «فيَكشفُ -أي: الرَّبُّ- الحِجابَ؛ فما أُعطُوا شيئًا أحبَّ إليهم مِن النَّظرِ إلىٰ ربِّهم عزَّ وجلَّ»، **ثم تَلا هذه الآيةَ**: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾[يونس:٢٦].

٣- **كَلامِ الصَّحابةِ** رضي الله عنهم لا سيَّما ذَوُو العِلم منهم والعِناية بالتَّفسير، لأنَّ القرآنَ نزل بِلُغَتِهم وفي عَصرِهم، ولأنَّهم -بعد الأنبياءِ- أصدقُ النَّاس في طلبِ الحق، وأسلَمُهم مِن الأهواء، وأطهرُهُم مِن المخالَفة التي تَحُول بين المرءِ وبين التَّوفيق إلىٰ الصَّواب. وعلىٰ ذلك أمثلة كثيرة جدًّا، منها: قولُه تعالىٰ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾[النساء:٤٣] فقد صحَّ عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: أنه فسَّر الملامَسةَ بالجِماعِ[1].

[وجاء عن ابنِ مَسعودٍ رضي الله عنه قولُه: «اللَّمسُ: ما دونَ الجِماع»[2]. وقولُ ابنِ عبَّاسٍ أولىٰ بالصَّوابِ لِصحَّةِ الخبَرِ عن رسولِ الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قبَّل بعضَ نِسائِه ثم صلَّىٰ ولمْ يتوضَّأ -صحَّحه الألبانيُّ في «تخريجِ المِشكاةِ» (٣٢٣)-.

(١) يُنظر: «تفسير ابن جرير» (٨/ ٣٨٩-٣٩٢).

(٢) السابق: (٨/ ٣٩٣).

مَلحوظةٌ: إذا تعارَضَ تفسيرُ الحديثِ لآيةٍ مع تفسيرِ صحابيٍّ أو تابعيٍّ؛ فعلينا أن نُوَفِّق بين التَّفسيرَيْن، فإن لم يُمكنْ؛ فالواجبُ أن نُقدِّمَ تفسيرَ الرَّسولِ صلى الله عليه وآله وسلم علىٰ تفسيرِ غيرِه ؛ لأنَّه أعلمُ بِمُرادِ الله، ولأنه لا يَنطق عن الهوىٰ، ولأنَّ اللهَ يقولُ: ﴿لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللهِ وَرَسُولِهِ﴾[الحجرات: ١]، أي: (لا تُقدِّموا قولًا ولا فعلًا) -كما قال ابنُ كثير-](١).

٤- **كلامِ التَّابِعينَ** الذين اعتَنَوا بأخذِ التَّفسيرِ عن الصَّحابة رضي الله عنهم؛ لأنَّ التَّابعين خيرُ النَّاس بعد الصَّحابة، وأسلمُ مِن الأهواء ممن بَعدَهُم، ولم تَكُنِ اللُّغةُ العربيَّة تغيَّرت كثيرًا في عَصرِهم، فكانوا أقربَ إلىٰ الصَّواب في فَهمِ القرآن ممن بَعدَهم.

قال ابنُ تيميَّة في «مُقدِّمة في أصولِ التَّفسير» (ص٤٦): «إذا أَجمع [التَّابِعون] علىٰ الشَّيءِ فلا يُرتابُ في كَونِهِ حُجَّة، فإن اختَلفُوا فلا يكونُ قَولُ بعضِهم حُجةً علىٰ بعضٍ ولا علىٰ مَن بَعدَهم، ويُرجَع في ذلك إلىٰ لُغةِ القُرآن أو السُّنَّة، أو عُموم لُغةِ العَرب».

وقال -أيضًا- (ص٣٨): «مَن عَدَل عن مذاهبِ الصَّحابةِ والتَّابِعين **وتفسيرِهم** إلىٰ ما يُخالف ذلك؛ كان مُخطِئًا في ذلك **بَل مُبتدِعًا**، وإن كان مُجتهدًا مغفورًا له خَطؤُه...، فمَن خالفَ قولَهم **وفَسَّر القرآنَ بِخلافِ تَفسيرِهم**؛ فقد أخطأ في الدَّليل والمدلولِ جميعًا».

٥- **ما تقتضيهِ الكلماتُ مِن المعاني الشَّرعيَّة أو اللُّغويَّة حسب السِّياقِ**؛ لِقولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللهُ﴾[النساء: ١٠٥] .

---

(١) ما بين المعقوفَين زيادةٌ منقولة -بتصرّفٍ يسير- عن كتاب «كيف نفهم القرآن؟» (ص١١-١٢) لمحمد جميل زينو.

فإن اخْتلفَ المعنىٰ الشَّرعيُّ واللُّغويُّ؛ أُخذ بما يَقتضِيهِ الشَّرعيُّ؛ لأنَّ القُرآنَ نَزلَ لِبيانِ الشَّرعِ، لا لِبيانِ اللُّغةِ إلا أن يكونَ هُناكَ دَليلٌ يُرجِّحُ المعنىٰ اللُّغَويَّ فَيؤخذ به.

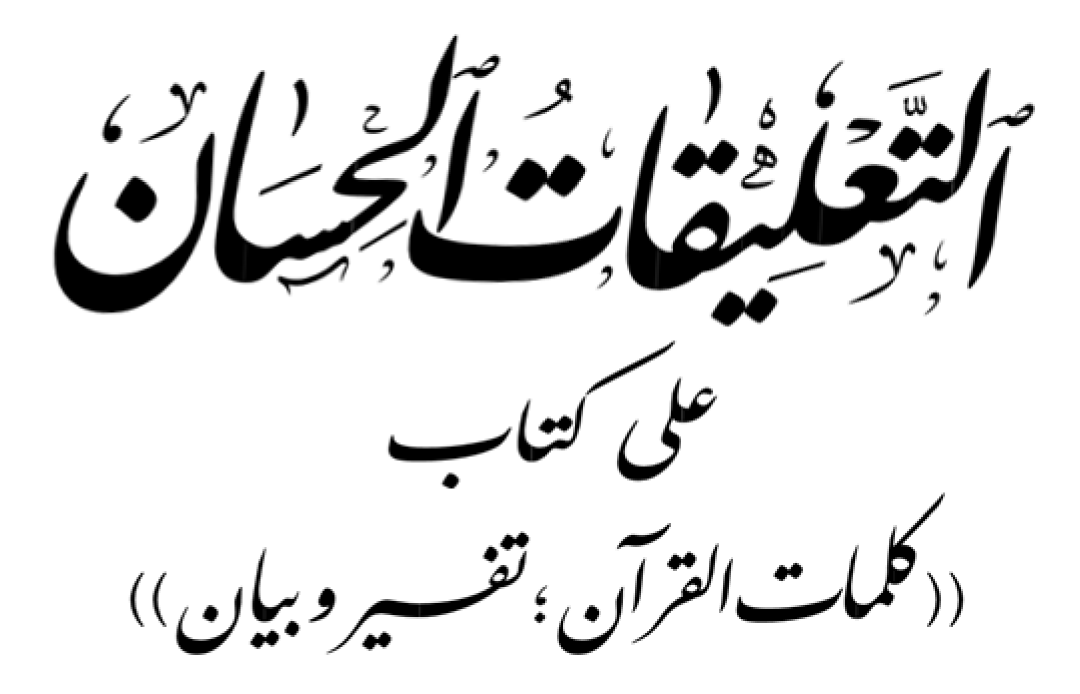
مثال ما اختلَف فيه المَعنيانِ وقُدِّم الشَّرعيُّ: قولُه تعالىٰ في المُنافِقين: ﴿وَلا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا﴾[التوبة:٨٤] فالصَّلاةُ في اللُّغة: الدُّعاء، وفي الشَّرعِ: هُنا الوُقوف علىٰ الميِّت للدُّعاء له بِصفةٍ مَخصوصةٍ؛ فيُقدَّمُ المعنَىٰ الشَّرعيُّ؛ لأنَّه المقصودُ للمُتكلِّم، المعهودُ للمُخاطَب، وأمَّا مَنعُ الدُّعاء لهم علىٰ وجهِ الإطلاق فمِن دليلٍ آخَر.

ومثالُ ما اختلَف فيه المَعنيانِ وقُدِّم فيه المعنىٰ اللُّغويُّ بالدَّليل: قولُه تعالىٰ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾[التوبة:١٠٣] فالمرادُ بالصَّلاةِ هُنا: الدُّعاء، بدليلِ **ما رواهُ البُخاريُّ (٤١٦٦) ومُسلمٌ (١٠٧٨)** عن عبدِ الله بنِ أبي أوْفَىٰ قال: كان إذا أتىٰ رجلٌ النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم بِصَدَقَتِهِ قَالَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْه»؛ فَأَتَاهُ أَبِي بِصَدَقَتِهِ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ علىٰ آلِ أبي أوْفَىٰ».

وأما أمثِلة ما اتَّفقَ فيه المَعنيانِ الشَّرعيُّ واللُّغويُّ فكثيرة لا تُحصىٰ، وهو الأصل.

هذا ما أردتُّ التَّنبيهَ إليه ليكونَ بمثابة (أصولٍ) يُرجَع إليها أثناءَ التَّعليقاتِ الآتِية.





التعليقات الحسان
على كتاب
((كلمات القرآن؛ تفسير وبيان))

[١]

قال تعالى: ﴿**وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ**﴾[البقرة:٣٤].

❖ قالَ في تَفسيرِ ﴿**اسْجُدُوا لآدَمَ**﴾: «اخْضَعُوا لَهُ، أو سُجود تحيَّةٍ وتَعظيم».

☑ قلتُ: (الخضوع) معناه في اللغة: الانقياد والمطاوعة[١]، وهو بهذا المعنىٰ لَمْ يحصل من الملائكة لآدمَ عليه السلام؛ فيبقىٰ السجود هنا: (سجود تحية وتعظيم)، وقد كان ذلكَ جائِزًا في شرعِ مَن قَبلنا، **وهو مَنسوخٌ في شرعِنا**؛ لِـمَا جاءَ عن عبدِ الله بنِ أبي أَوفَىٰ رضي الله عنهما قال: قدِم مُعاذٌ اليمنَ -أو قال: الشَّامَ- فرأىٰ النَّصارىٰ تَسجدُ لِبَطارِقَتِها وأساقِفَتِها، فَرَوَّأَ -أي فَكَّرَ- في نفسِه أنَّ رسولَ الله أحقُّ أنْ يُعَظَّم، فلمَّا قَدِم قال: يا رسولَ الله رأيتُ النَّصارىٰ تَسجُد لِبطارِقَتِها وأساقِفَتِها، **فرَوَّأْتُ في نفسِي أنَّك أحقُّ أن تُعَظَّم**، فقال: «**لو كنتُ أَمَرْتُ أحدًا أن يَسجُدَ لأحَدٍ لَأَمَرْتُ المرأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِها**، ولا تُؤدِّي المرأةُ حقَّ الله عزَّ وجلَّ عَلَيْها كُلَّهُ حتَّىٰ تُؤَدِّيَ حَقَّ زَوجِهَا عَلَيْهَا كُلَّهُ حتَّىٰ وَلَوْ سَأَلَهَا نَفْسَها وَهِيَ عَلىٰ ظَهْرِ قَتَبٍ لأَعْطَتْهُ إِيَّاهُ».

و هذا إسنادٌ صَحيحٌ علىٰ شَرطِ مُسلمٍ كما قال الألبانيُّ في «الصَّحيحةِ» (١٢٠٣)، ويُنظَر -أيضًا-: «الصَّحيح المُسنَد ممَّا لَيسَ في الصَّحيحَيْن» (١٢٨٦) للوادِعيِّ؛ فقد أَوْرَدَه مِن حديثِ أبي هريرةَ رضي الله عنه مختَصَرًا .

---

(١) يُراجَع -مثلًا-: «النهاية» (٢/ ٤٢) لابن الأثير.

ثمَّ ؛ إنَّ الشَّيءَ **المُحرَّمَ** فِعلُه إذا أَمَر اللهُ بِفعلِه **صارَ واجبًا علىٰ مَن وقَع عليـهِ الأمـرُ**، وبقيَ **محـرَّمًا** علىٰ الآخَرين -كما في هذه الآياتِ-، ومِن الأمثلةِ علىٰ ذلـك: أنَّ اللهَ أمَـر إبراهيمَ صلى الله عليه وسلم بِذبحِ ابنِه؛ **ومَعلومٌ أنَّ قَتلَ الابنِ مِـن كبـائرِ الـذُّنوبِ**[1]؛ فأصبَحتِ الكبيرةُ -هُنا-: أمرًا واجبًا فِعلُه.

هذا؛ ولم يُنبِّه الشَّيخُ مَخلُوفٌ علىٰ ذلك -قط- في المواضع التي ذكَـر اللهُ فيهـا قصـةَ آدَم عليه السلام مع الملائِكة، في حين نَبَّهَ علىٰ مسائلَ ذَكَر المفسِّرون أنَّها نُسِـخَت، **وقـد يكـونُ فيها خِلافٌ**؛ وسَيَمُرُّ في التعليقات شيءٌ مِن ذلك.

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

---

(١) يُراجَع: «تفسير ابنِ عُثيمِين» (سورَة البَقرة ١/ ١٢٦)، و«تفسيرِ آياتٍ مِـن القُـرآن» (ص١١١) لمحمَّدِ بنِ عبدِ الوهَّاب.

[٢]

قال تعالى: ﴿وَلله الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ الله إِنَّ اللهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾[البقرة:١١٥].

❖ قالَ في تَفسيرِ ﴿**فَثَمَّ وَجْهُ الله**﴾: «جِهتُهُ التي رَضِيَها وأَمرَكُم بِها».

☑ قال السَّعديُّ في «تفسيره» (٦٣-٦٤): «في الآيةِ **إثباتُ الوَجهِ لله تَعالىٰ**، علىٰ الوَجهِ اللائِقِ بِه تعالىٰ، **وأنَّ لله وجهًا لا تُشبِهُه الوُجوه**، وهو تَعالىٰ واسعُ الفَضلِ والصِّفات، عظيمُها، عليمٌ بِسرائِرِكُم ونِيَّاتِكُم؛ فمِن سَعَتِه وعِلمِه وسَّعَ لكم الأَمر، وقَبِل مِنكُم المأمور، فَلَهُ الحمدُ والشُّكر».

وَقالَ ابنُ عُثيمينَ في «تفسِيرِه» (سُورة البقرَةِ ٢/ ١٣): «اختَلفَ فيه المفسِّرونَ مِن السَّلَفِ والخلَفِ، فقالَ بعضُهُم: المرادُ بِه وَجهُ الله الحقيقيُّ؛ وقال بعضُهُم: المرادُ بهِ الجِهةُ: ﴿**فَثَمَّ وَجْهُ الله**﴾ يَعني: في المكانِ الذي اتَّجهتُم إليهِ جِهةُ الله عزَّ وجلَّ؛ وذلك لأنَّ اللهَ مُحيطٌ بكلِّ شيءٍ، **ولكنَّ الرَّاجِحَ أنَّ المرادَ به الوجهُ الحقيقيُّ؛ لأنَّ ذلك هو الأصل، وليس هناك ما يَمنعُه؛ وقد أخبر النَّبيُّ** ﷺ **أنَّ اللهَ تَعالىٰ قِبَل وَجهِ المُصَلِّي**[1]؛ والمُصَلُّون حسب مَكانِهم يتَّجِهُون».



(١) رَواهُ البُخاريُّ (٤٠٦)، ومُسلمٌ (٥٤٧).

[٣]

قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾[البقرة:١٨٠].

❖ قالَ في تَفسيرِ ﴿الْوَصِيَّةُ﴾: «**نُسِخَ** وُجوبُها بآيةِ المواريثِ».

☑ قُلتُ: هذا قولُ جُمهورِ المُفسِّرين، لكنَّ «بعضَهم يَرىٰ أنَّها في الوالِدَيْن والأَقربين غيرِ الوارِثين، مع أنَّه لم يَدُلّ علىٰ التَّخصِيص بذلك دَليلٌ، والأَحسنُ في هذا أن يُقالَ: إنَّ هذه الوصيَّةَ للوالِدَيْن والأقرَبين مُجمَلة، ردَّها اللهُ تعالىٰ إلىٰ العُرفِ الجارِي.

ثمَّ إنَّ اللهَ تَعالىٰ قدَّر للوَالِدَيْن الوارثَين وغيرِهما مِن الأقارِب الوَارِثِين هذا المعروفَ في آياتِ المواريثِ، بعد أن كان مُجمَلًا وبقيَ الحُكمُ فيمَن لم يَرِثُوا مِن الوالِدَين المنُوعَيْنِ مِن الإرث وغيرِهما ممن حُجبَ بِشخصٍ أو وَصفٍ، فإنَّ الإنسانَ مَأمورٌ بالوصيَّة لهؤلاءِ وهُم أحقُّ النَّاس ببِرِّه، وهذا القولُ تتَّفِقُ عليه الأمَّةُ، ويَحصلُ به الجَمعُ بين القَولَينِ المُتقدِّمَيْن، لأنَّ كُلًّا مِن القائِلين بها لحَظ مَلحظًا، واختَلَف المورِدُ؛ فبهذا الجمعِ يحصُل الاتِّفاقُ والجمعُ بين الآياتِ، **لأنَّه مهما أمكنَ الجمعُ كان أحسنَ مِن ادِّعاءِ النَّسخِ، الذي لم يَدلّ عليه دليلٌ صَحيح**» -كما في «تفسيرِ السَّعديِّ» (ص٨٥)، وقرَّر ذلك أيضًا تلميذُه ابنُ عُثيمين في «تفسيرِه» (سورة البقَرة ٢/ ٣٠٥-٣٠٩)- .



[٤]

قال تعالى: ﴿أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ **وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ** فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ **فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ** وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾[البقرة:١٨٤-١٨٥].

❖ قال في تفسير﴿**يُطِيقُونَهُ**﴾: «**يستطِيعونَه**، والحُكمُ **منسوخٌ** بآيةِ ﴿**فَمَنْ شَهِدَ...**﴾».

☑ قلتُ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: «لَيْسَتْ بِمَنْسُوخَةٍ»! رواهُ البُخاريُّ (٤٥٠٥).

وقال ابنُ عُمَر رضي الله عنهما: «هِيَ مَنْسُوخَةٌ»! رواهُ البُخاريُّ -أيضًا- (٤٥٠٦).

ولْنَتَذَكَّرْ -معًا- ما تقدَّم ذِكْره في (التمهيد) مِن وجوبِ الجمعِ بين القَولَين اللَّذَيْن ظاهرُهما التَّعارض، فإن لم يُمكن؛ رجَّحنا أحدَهما بالدَّليل.

وهُنا عندنا قولانِ مُتعارِضانِ لا يُمكنُ الجمعُ بينَهُما؛ فماذا نرجِّح؟

نَنظُر في أدلةِ القَولَيْن:

أما القَولُ بالنَّسخِ؛ فلِما ورَد عن سَلمةَ بنِ الأكوَعِ وغيرِه في «الصَّحيحَين»[1] وغيرِهما: أنَّهم كانوا -**بعدَ** نُزول هذه الآيةِ علىٰ عَهد رسولِ الله صلى الله عليه وسلم- في صَومِ

(١) البُخاري (٤٥٠٧)، ومُسلِم (١١٤٥)، ويُنظَر: «تفسِير الطَّبري» (٣/ ٤١٨-٤٣٥).

شهرِ رَمضانَ **بالخِيارِ** بينَ الصَّومِ والإفطار؛ **فيَكونُ هذا دليلًا علىٰ النَّسخِ**.

وأمَّا القولُ بِعَدَمه؛ فمِن أجلِ تأويلِ قولِه تَعالىٰ: ﴿**يُطِيقُونَهُ**﴾ بِـ: يتكلَّفونَه، أي: علىٰ جَهدٍ منهم وعُسر، وهم الشُّيوخ والعجائِز، وحُكم هؤلاءِ: الإفطارُ والفِديَة. يُنظَر «تفسيرُ السَّعديِّ» (ص٨٦)، و«تفسيرُ الزَّمخشَري» (١/ ٢٥٢).

وهذا قد يُضعَّف؛ «لأنَّ قولَه بآخِرِها: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ **يدلُّ علىٰ أنَّهم يَستطيعُون الصِّيام، وأنه خُوطِب به مَن يَستطيع**» -كما قال ابنُ عُثيمِين في «تفسيرِه» (سورة البقرة ٢/ ٣٢٢)-.

قلتُ: **فالقولُ بالنَّسخِ أرجَحُ؛ لِصحَّةِ الأثَر بذلك،** مع أن الوجهَ الثَّاني المذكورَ صحيحٌ مَعمولٌ به عند العُلماء **من حيثُ الحُكمُ الفِقهيُّ**. واللهُ أعلَم.

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

[٥]

قال تعالى: ﴿**وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ**﴾[البقرة:١٩٥].

❖ قال عندَ تفسيرِ ﴿**التَّهْلُكَةِ**﴾: «الهلاكُ بتركِ الجهادِ والإنفاقِ فيه».

☑ قلتُ: اعتمدَ الشَّيخ في ذلك علىٰ سَببِ نُـزولِ الآيـة؛ وهـو صَـحيحٌ، ولكـنَّ عُلماء الأصولِ يَقولون: «إذا نزلتِ الآيةُ لسَببٍ خاصٍّ، ولَفظُها عـامٌّ؛ كـان حُكمُها شاملًا لِسَببِها، ولكلِّ ما يَتناولُه لَفظُها؛ لأنَّ القرآنَ نزلَ تَشـريعًا عامًّـا لجميـع الأمَّـة، فكانت **العِبرةُ بِعُموم لفظِه لا بِخُصوصِ سَبَبِه**» -كما في «أُصول في التَّفسير» (ص١٦) لابنِ عُثيمين-.

ولذا فسَّرها السَّعدي في «تفسيرِه» (ص٩٠) بقولِـه: «والإلقـاءُ باليَـد إلىٰ التَّهلُكـة يرجع إلىٰ أمرَيْن: تَرْكِ ما أُمِر به العَبد إذا كان تركُه مُوجِبًـا أو مقارِبًـا لهـلاكِ البَـدن أو الرُّوح، وفِعلِ ما هو سَببٌ مُوصلٌ إلىٰ تَلَفِ النَّفس أو الرُّوح، **فيدخلُ تحتَ ذلك أمـورٌ كثيرةٌ**، فمِن ذلك: تركُ الجِهاد في سبيل الله، أو النَّفقَةِ فيه، الموجِـبُ لتسـلُّط الأعـداء، **ومِن ذلك تغريرُ الإنسانِ بنَفسِه في مُقاتَلَةٍ أو سَفَرٍ مَخوفٍ، أو محَلِّ مَسبَعةٍ أو حيَّـاتٍ، أو يَصعدُ شَجرًا أو بُنيانًا خطِرًا، أو يدخلُ تحت شيءٍ فيه خطَر ونحو ذلك**، فهذا **ونحـوُه**، ممن ألقَىٰ بيدِه إلىٰ التَّهلُكة».

وتفصيلُ ذلك له موضعٌ آخَر. **ويكفي الإشارةُ إلىٰ أنَّ العلماءَ المعتَبَرين يَرَون أنَّ الجهاد دون اكتمالِ شروطِه -كما هو حالُنا اليومَ!- هو مِن باب الإلقاءِ بالنَّفس إلىٰ التَّهلُكة.**

۞ ۞ ۞ ۞ ۞

[٦]

قال تعالى: ﴿**هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ**﴾[البقرة:٢١٠].

❖ قال في تَفسيرِ ﴿**ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ**﴾: «طاقاتٌ مِن السَّحاب الأَبيضِ الرَّقيق».

☑ قلتُ: وفي الآية: ﴿**يَأْتِيَهُمُ اللهُ فِي ظُلَلٍ..**﴾ **إثباتُ صِفة المجيءِ** لله عزَّ وجلَّ. وغد أغفل ذلك المؤلف، مع أنه علّق علىٰ مثلها في سورة الأنعام (آية: ١٥٨) تعليقًا مجْملًا. ويَحسُن في هذا المقامِ نقلَ كلامٍ مَتينٍ للسَّعديِّ ﷺ في الردِّ علىٰ مَن **يُعطِّل هذه الصِّفةَ أو يُحرِّفُها**؛ فيقولُ في «تفسيرِه» (ص٩٤-٩٥) عند هذه الآية: «...وهذه الآيةُ وما أشبهها دليلٌ لمذهبِ أهلِ السُّنة والجماعة، المُثبِتين للصِّفات الاختياريَّة، **كالاستواءِ، والنُّزول، والمجيء، ونحو ذلك** مِن الصفات التي أخبر بها تعالىٰ عن نفسِه، أو أخبرَ بها عنهُ رسولُه ﷺ، فيُثبِتونها علىٰ وجهٍ **يَليقُ بجلالِ الله** وعَظمتِه، مِن غيرِ تَشبيهٍ ولا تحريف، **خِلافًا للمُعطِّلةِ علىٰ اختلافِ أنواعِهم**، مِن الجهميَّة، والمعتزِلة، **والأشعريَّة**، ونحوهم، ممن يَنفي هذه الصِّفات، ويتأوَّل لأجلِها الآياتِ **بِتأويلاتٍ ما أنزل اللهُ عليها مِن سُلطان، بل حَقيقتُها القدحُ في بيانِ الله وبيانِ رسولِه، والزَّعمُ بأنَّ كلامَهم هو الذي تَحصلُ به الهدايةُ في هذا البابِ، فهؤلاءِ ليس معهم دليلٌ نقليٌّ، بل ولا دليلٌ عَقليٌّ**، أمَّا النَّقليُّ فقد اعترَفُوا أنَّ النُّصوص الواردةَ في الكتاب والسُّنَّة ظاهِرُها -بل صريحُها- دالٌّ علىٰ مذهبِ أهلِ السُّنَّة والجماعة، وأنَّها تحتاجُ

لِدلالتها علىٰ مذهبِهم الباطل أن تَخرجَ عن ظاهِرِها ويُزادُ فيها ويُنقَص، **وهذا كما ترىٰ لا يَرتَضيهِ مَن في قلبِه مِثقالُ ذرَّةٍ مِن إيمان،** وأمَّا العقل فليس في العقلِ ما يَدلُّ علىٰ نفيِ هذه الصِّفات، **بل العقلُ دلَّ علىٰ أنَّ الفاعلَ أكملُ مِن الذي لا يَقدرُ علىٰ الفِعل، وأنَّ فِعلَه تعالىٰ المتعلِّقَ بِنفسِه والمتعلِّق بخلْقِه هو كمال،** فإنْ زَعموا أنَّ إثباتَها يَدلُّ علىٰ التَّشبيه بخَلْقِه، قيلَ لهم: الكلامُ علىٰ الصِّفات يَتبعُ الكلامَ علىٰ الذَّات، **فكما أنَّ لله ذاتًا لا تُشبهُها الذَّوات، فَلِلَّهِ صِفاتٌ لا تُشبهُها الصِّفات، فصفاتُه تبعٌ لِذاتِه،** وصفاتُ خَلْقِه تبَعٌ لذواتِهم، فليس في إثباتِها ما يقتضي التَّشبيهَ بِوجهٍ.

ويُقال -أيضًا- لِـمَن أثبتَ بعضَ الصِّفات، ونفىٰ بعضًا، أو أثبتَ الأسماء دون الصِّفات: إما أنْ تُثبتَ الجميع كما أثبتَهُ اللهُ لنفسِه، وأثبتَهُ رسولُه، وإمَّا أن تنفيَ الجميع، وتكون مُنكِرًا لربِّ العالمين، **وأمَّا إثباتُك بعضَ ذلك، ونفيُك لبَعضِه؛ فهذا تَناقُض،** فَفرِّق بين ما أثبتَّه وما نَفيتَه، ولن تَجد إلىٰ الفَرقِ سبيلًا، فإنْ قلتَ: ما أُثبِتُه لا يَقتضي تَشبيهًا، قال لكَ أهلُ السُّنة: والإثباتُ لما نفيتَه لا يَقتضي تشبيهًا، فإن قلتَ: لا أعقِلُ مِن الذي نفيتُه إلا التَّشبيه، قال لك النُّفاة: ونحن لا نَعقلُ مِن الذي أثبتَّه إلا التَّشبيه، **فما أجبتَ به النُّفاة، أجابكَ به أهلُ السُّنَّة لما نَفيتَه.**

والحاصلُ أنّ مَن نفَىٰ شيئًا وأثبتَ شيئًا مما دلَّ الكتابُ والسُّنَّة علىٰ إثباتِه؛ فهو مُتناقِض، لا يَثبُتُ له دليلٌ شرعيٌّ ولا عَقلي، بل قد خالَف المعقولَ والمنقول».

وهُنا **تنبيهٌ مُهمٌّ:** قال ابنُ عُثيمين في «تفسيرِه» (سورة البقرة ٣/ ١٢) -بعدَ أن أثبتَ لله صفةَ الإتيانِ الحقيقيِّ-: «قوله تعالىٰ: **﴿فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾**؛ (في) مَعناها:

(مع)؛ يعني يأتي مُصاحِبًا لهذه الظُّلَل؛ وإنَّما أخرَجْناها عن الأصلِ الذي هو الظَّرْفيَّة؛ لأنَّا لو أخذناها علىٰ أنَّها للظَّرفيةِ صارتْ هذه الظُّلَلُ مُحيطةً باللهِ عزَّ وجلَّ؛ **واللهُ أعظمُ وأجلُّ مِن أن يُحيطَ به شيءٌ مِن مخلوقاتِه**؛ ونظيرُ ذلك أن نقولَ: جاء فلانٌ في الجَماعةِ الفُلانيَّة -أي معهم-؛ وإن كان هذا التَّنظيرُ **ليس مِن كلِّ وجهٍ**؛ لأنَّ فلانًا يُمكنُ أن تُحيطَ به الجماعة؛ ولكنَّ اللهَ لا يُمكنُ أن يُحيط بهِ الظُّلَل؛ وهذا الغَمام يأتي مُقدمةً بين يدي مَجيءِ اللهِ عزَّ وجلَّ، كما قال تعالىٰ: ﴿**وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ**﴾[الفرقان: ٢٥]؛ فالسَّماءُ تَشقَّقُ -لا تَنشقُّ- كأنَّها تنبعث مِن كلِّ جانبٍ؛ وقيل إنَّ (في) بمعنىٰ: (الباء)؛ فتكون كقولِه تعالىٰ: ﴿**وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ أَن يُصِيبَكُمُ اللهُ بِعَذَابٍ مِنْ عِندِهِ أَوْ بِأَيْدِينَا**﴾[التوبة: ٥٢]؛ وهذا قولٌ باطلٌ لمخالفَتِه ظاهرَ الآيةِ».

وأفادني أخي ياسِين بنُ محمَّد نزَّال -بعد مراجعته لأصل هذه التَّعليقات- ما يَلي:

«الأفضلُ -كما قال المحقِّقون- أنْ تُضمِّنَ الفِعلَ ليشملَ علىٰ معانٍ زائدة، **بدلًا من تقديرِ حرفِ الجرِّ بحَرفٍ آخَر**. فقوله تعالىٰ: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾؛ هو تفسيرٌ لقولِه تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ﴾؛ والمعنىٰ: أن اللهَ تعالىٰ يَجيءُ في وقتِ تَشَقُّق السَّماء بالغَمام. **وبذلك يكونُ المعنىٰ الزَّائدُ الذي دلَّت عليه الآيةُ هو (وقتُ) الإتيانِ والمجيءِ**، واللهُ تَعالىٰ أعلَم».

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

[٧]

قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللهُ الْمُلْكَ﴾[البقرة:٢٥٨].

❖ قال في تفسيرِ ﴿الَّذِي حَاجَّ إِبرَاهِيمَ﴾: «هُو نمرودُ بنُ كَنعان الجبَّار».

☑ قلتُ: وتَعيينُ اسمِه ونسَبِه لو كان فيه فائدةٌ لما أهمَلَـهُ ربُّنـا -تبـارَكَ وتَعـالَىٰ-؛ «فالتَّعرُّض لذلك وما أشبهه مِن باب التكلُّف والتَّكلُّم بلا عِلم، ولهذا إذا تكلَّـم أحَـد في مثلِ هذا تجدُ عندَه مِن الخَبط والخَلطِ والاختلافِ الذي لا يَستقرُّ له قرار ما تَعـرِفُ به **أنَّ طريقَ العِلم الصَّحيح: الوُقوفُ مع الحقائِق، وتـركُ التَّعـرُّض لمـا لا فائـدةَ فيـه**، وبذلكَ تَزكو النَّفسُ، ويزيدُ العِلم مِن حيث يظنُّ الجاهلُ أن زيادَتَه بِذكِر الأقوال التي لا دليلَ عليها، ولا حُجَّة عليها ولا يَحصُل منها مِن الفائدةِ إلا تشويشُ الذِّهنِ واعتيادُ الأمورِ المشكوكِ فيها» قاله السَّعديُّ في «تفسيره» (ص٦٩٣).

قلتُ: وهذا ما فعلَهُ تلميذُه ابنُ عُثَيمين في «تفسيرِه» (سورة البقرة ٣/ ٢٧٩) حيـثُ قال: «**ولا يَعنينا أن نعرِفَ اسمَه**؛ أهو نمروذ بن كَنعان أَم غيره؟ **المهمُّ هو القِصَّة**».



[٨]

قال تعالى: ﴿**إِنَّ اللهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ**﴾[آل عمران:٣٣].

❖ قال في تفسير ﴿**وَآلَ عِمْرَانَ**﴾: «عيسىٰ وأمُّه مَريمُ بنتُ عِمران».

☑ قال الطَّبريُّ في «تفسيره» (٦/ ٣٢٦): «إنما عَنىٰ بـ﴿آلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمـرانَ﴾: **المؤمِنين**. وقد دلَّلْنا علىٰ أن (آلَ الرَّجل): **أتباعَه وقومَه، ومَن هو علىٰ دِينِه**. وبالـذي قُلنـا في ذلك رُوي القولُ عن ابنِ عبَّاس أنه كان يقولُه».

فعُلِمَ أن **تفسيرَ الصَّحابي، ودلالة اللُّغة**، تُخالفانِ ما ذهب إليه الشَّيخ مخلـوف مـن تخصيصِه الآلَ هُنا بـ(عِيسىٰ وأمِّه) -عليهما الصَّلاةُ والسَّلامُ-.



[٩]

قال تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ الله وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ الله وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ** ...﴾[آل عمران:٧٧].

❖ قال في تفسير ﴿**وَلا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ**﴾: «لا يُحسِن إليهم ولا يَرحمُهُم».

☑ قلتُ: وهذا تفسيرٌ ناقِص؛ لأنَّ في الآية إثباتًا لصِفةٍ مِن صِفاتِ البارِي -جلَّ وعَلا-، **ألا وهيَ: النَّظَرُ مِن الله**-عزَّ وجلَّ- ؛ لمْ يذكُرْها الشَّيخ**!**

والصواب أنْ يَبقى معنى النظَر على ظاهِره وأصْله، أيْ **النَّظَر بالعَين**، فـ(النَّظَر) إنْ عُدِّيَ بـ(إلىٰ) **فهو بالعَين**؛ كما في هذه الآية. وتخصيصُ الإعْراض عنْهُم -هنا- وعدَم النظَر إلَيهم بِيَوم القيامة، يوحي أنّه النظَر الحقيقيّ الّذي يَظفَر به المؤمنُ يومئذٍ ويُحرَم منه غيرُه.

وأمّا الرَّحمةِ والعَطف والإحْسان، فهي صفات تابعة لأصْل النظَر، أو أنَّ النظَر الحقيقيّ يتضَمّنها.

يُنظَر: «تفسِير ابنِ عُثيمين» (سورة البقرة ٣/ ١١-١٢)، و«تفسِير الشَّوكاني» (١/ ٤٠٥)، و«تفسير ابنِ كَثير» (٢/ ٦٢)، وغَيرهم -رحمَهُم الله-.

ويُنظَر ما سيأتي في تعليق رقم (٣٣).



[١٠]

قال تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا﴾[النساء:٣٣].

❖ قال في تفسيرِ ﴿الَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾: «حالَفتُموهم وعاهدتُموهُم علىٰ **التَّوارثِ**، و هو **مَنسوخٌ** عند الجُمهُور».

☑ قلتُ: تقييدُ المحالَفةِ والمعاهَدةِ بـ(التَّوارُث) -فقط- غَلَطٌ وقُصُورٌ؛ فالآيةُ تَشملُ التَّعاهُدَ علىٰ (النُّصرةِ والنَّصيحةِ والمَعونةِ والرَّأي والوَصِيَّة...) ومثلُ هذِه التَّحالُفاتِ -عدَا التَّوارُث- **لم تُنسَخ**؛ لما ثَبت عن النَّبي ﷺ قولُه: «لا حِلْفَ في الإسْلامِ، وما كان مِن حِلفٍ في الجاهليَّةِ فَلَم يَزِدْهُ الإسلامُ إلا شِدَّةً» وهذا الحديثُ صَحيحٌ ثابت، يُنظَر «صحيح الجامعِ» (٧٤٩٠) للألبانيّ.

فالصَّواب أن يُقال كما ثبتَ عن ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما في قوله تعالىٰ: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ﴾ قَالَ: «وَرَثَةً»، ﴿وَالَّذِينَ عَاقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ قَالَ: «كَانَ المُهَاجِرُونَ لَمَّا قَدِمُوا المَدِينَةَ، يَرِثُ المُهَاجِرُ الأَنْصَارِيَّ دُونَ ذَوِي رَحِمِهِ، لِلْأُخُوَّةِ الَّتِي آخَىٰ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمْ، فَلَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ﴾ نُسِخَتْ»، ثُمَّ قَالَ: «وَالَّذِينَ عَاقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ إِلَّا النَّصْرَ، وَالرِّفَادَةَ، وَالنَّصِيحَةَ، وَقَدْ ذَهَبَ المِيرَاثُ، وَيُوصِي لَهُ». رواه البخاري (٢٢٩٢).

ويُنظَر: «تفسير الطَّبري» (٨/ ٢٨١).



[١١]

قال تعالى: ﴿**وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا**﴾[النساء:٤٣]، وكذا في [المائدة:٦].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**لامَسْتُمُ النِّساءَ**﴾: «واقعتُموهنَّ أو **مَسَسْتم بَشرتَهنَّ**».

☑ قلتُ: لا بُدّ أنْ يُرجَّح أحدُ الأمرَيْن لا أن تُفَسَّر الملامَسة بِكِليهما؛ فيبقىٰ القارِئ حيرانًا، فمعنىٰ (المُلامَسة) **هُنا** إمَّا أن يكونَ: المجامَعة والمواقعة، أو يكون: مجرَّد المسِّ. والتَّرجيح إنما يكون بالدَّليل الصَّحيح دون تقليدٍ وتعصُّب.

وقد اختلفَ الصَّحابة في ذلك؛ فمِنهم مَن قال بمجردِ المسِّ أو القُبلة كما ورد عن ابنِ عُمر وابنِ مسعود وغيرِهما رضي الله عنهم، ومنهم مَن قال هو النِّكاح والجِماع كما صحَّ مِن عدة وجوه عن ابنِ عبَّاس رضي الله عنهما -كما قال ابن كثيرٍ في «تفسيرِه» (٢/ ٣١٤)-.

وقال الطَّبري في «تفسيرِه» (٨/ ٣٩٦): «وأوْلَىٰ القَولَين في ذلك بالصَّواب، قولُ مَن قال: عَنَىٰ اللهُ بقولِه ﴿**أو لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ**﴾: **الجِماع** دون غيره مِن معاني اللَّمس؛ **لصِحَّةِ الخبر عن رسولِ الله** صلى الله عليه وآله وسلم، **أنه قبَّل بعضَ نسائِه ثم صلَّىٰ ولم يتوضَّأ**[1]».

ويُراجَع ما تقدّم ذِكْره في (التمهيد) حولَ تفسيرِ الصَّحابةِ رضي الله عنهم.



(١) صحَّحهُ الألبانيُّ في «تخريجِ المِشكاةِ» (٣٢٣).

[١٢]

قال تعالى: ﴿وَلَأُضِلَّنَّهُمْ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ آذَانَ الْأَنْعَامِ وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللهِ...﴾[النساء: ١١٩].

❖ قال عند تفسيرِ ﴿خَلْقَ اللهِ﴾: «فِطْرَةَ اللهِ وهي دِينُ الإسلام».

☑ قلتُ: وهذا أحد معانِي الآية وهو التَّغييرُ **المعنويُّ**، ومِن معانيها أيضًا:

التَّغييرُ **الحِسِّي**؛ كالمُثْلَة، والوَشم، والنَّمْص، وحَلْق اللِّحىٰ، والقَـزَع -وهـو حَلْـق بعض الرأسِ وتركُ البعض-، وتشبُّهُ الرِّجال بالنِّسـاء والعكـس.. ومـا شـابَه ذلـك. ويدخلُ في ذلك أيضًا عمليَّاتُ التَّجميلِ -وفيها تفصيلٌ ليس هذا محلَّه- ..

دليلُ ذلك ما رواهُ البخـاريُّ (٤٨٨٦) عَـنْ ابْـنِ مَسْـعُودٍ ﷺ قَـالَ: «لَعَـنَ اللهُ الوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ وَالْمُتَنَمِّصَاتِ وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ **الْمُغَيِّرَاتِ خَلْقَ اللهِ**. مَـالِي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَهُ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم، وَهُوَ فِي كِتَابِ اللهِ».

ثمَّ وجدتُ أنَّ محمَّد رشيد رِضا رحمه الله فسَّـر الآيةَ بنحو مـا قلـتُ آنفًـا؛ فالحمـدُ لله. يُنظَر: «تفسير المنار» (٥/ ٤٢٨).



[١٣]

قال تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾[المائدة:١٥].

❖ قال في تفسير ﴿نُورٌ﴾: «هو محمَّد ﷺ».

☑ قلتُ: وهذا مُبهَم غيرُ واضح؛ لأنَّ القارئ لا يدري ما قَصَد بذلك؟

أَقَصَدَ بأنَّ النبيَّ ﷺ **خُلِق مِن نُور؟!**

أم قصَدَ أنَّه كالنُّور يُستضاءُ به إلىٰ طريق الحقِّ والهُدىٰ؟

ولا بُدَّ مِن التَّوضيح.

فالأوَّل؛ قول المتصوِّفةِ الغُلاة، مُعتمِدين علىٰ أحاديثَ وَضعُوها لتَمشيةِ بِدعتِهم النَّكراء، منها حديثٌ وضَعَهُ جعفرُ بنُ أحمد؛ قال عنهُ ابنُ الجَوزيِّ: «كان **رافضيًّا** يضعُ الحديثَ»، وقال ابنُ عَدِي: «كنَّا نَتيَقَّنُ أنَّه يَضَع»[١].

وأمَّا **الثاني**؛ فهو قولٌ لبعضِ **المُفسِّرين**، وإن كان الأرجحُ أنَّ المرادَ بـ(النُّور) **هُنا: القُرآن**، كما ذكر ابنُ كثيرٍ (٣/ ٦٨)، والسَّعدي (ص٢٢٦)، وسواهُما.

---

(١) يُنظَر: «الطَّليعَة في الرَّدِّ علىٰ غُلاةِ الشِّيعة» (ص١٨٧)، للوادعيِّ، وهي مطبوعةٌ مع كتابِه «رِياض الجنَّة في الرَّدِّ علىٰ أعداءِ السُّنَّة».

قلتُ: وهذا دليلٌ مِن أدلَّةٍ مُتكاثرةٍ علىٰ صِلة التَّصوُّف بالتَّشيُّع قديمًا وحديثًا!

أمَّا ابنُ جريرٍ الطَّبريُّ فقال في «تفسيرِه» (١٠/ ١٤٣): «يعني بالنُّور: محمدًا ﷺ الذي أنارَ اللهُ به الحقَّ، وأظهر به الإسلامَ، ومَحَقَ به الشِّركَ، فهو نورٌ لمن استنار به يُبيِّن الحق».

وهذا تَفسير حَسَنٌ، إلا أنه مخالفٌ لما قالَه الطَّبري -نفسُه- (٩/ ٢٢٣): «فلا وجهَ **لإعادةِ الخبرِ عنه به مُجمَلًا**، إذ كان الفَصيح في كلام العرب أن يُترجَم عن المجمَل مِن الكلام بالمفسَّر، وبالخاصِّ عن العام، دون التَّرجمةِ عن المفسَّر بالمجمَل، وبالعامِّ عن الخاص، **وتوجيهُ كتابِ الله إلىٰ الأفصحِ مِن الكلام أولَىٰ** مِن توجيهِه إلىٰ غيرِه ما وُجد إليه السَّبيل».

قلتُ: وذلك أنَّ بدايةَ الآية ﴿قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾ **فهذا مُفَسَّر**، وفي آخِرِها: ﴿قد جَاءَكُمْ مِنَ اللهِ نُورٌ﴾ فعَلىٰ تفسيرِه يكونُ **مُجمَلًا**، ولا وَجهَ لإعادةِ الخَبرِ عنهُ بِهِ **مُجمَلًا** لأنَّه خِلافُ الأفصحِ كما قال ؒ؛ لهذا فإنَّ المرادَ بـ﴿نُورٌ وَكِتابٌ مُبِينٌ﴾: وصفُ القُرآن العظيم. واللهُ أعلم.



[١٤]

قال تعالى: ﴿**سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ**...﴾[المائدة:٤٢، وكذا في آية ٦٢].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ**﴾: «للمالِ الحرامِ، وأفْحَشُهُ الرُّشَا».

☑ قلت: قوله (وأفحَشُه الرُّشَا) غيرُ صواب، ولو أنَّه قال: (والمقصودُ به هُنا: الرُّشا) لَأصاب؛ فقد ورد ذلك عن ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه، فيما رواه عنه ابن جرير في «تفسيره» من عدة طرق.

أما زَعْمُ الشيخ مخلوف بأنَّ **أفحشَ المالِ الحرامِ: الرُّشوة**؛ فهذا مخالفٌ لما وَرد في النُّصوص مِن التَّغليظ في تحريمِ **الرِّبَا**؛ **ممَّا يدلُّ علىٰ أنَّه أفحش المالِ الحرام علىٰ الإطلاق**، والنَّاظر في أحاديثِ وآياتِ الرِّبا يَجزمُ بذلك؛ كيف وقد **أعلنَ اللهُ الحربَ** علىٰ المُرابي فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا **فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ**﴾[البقرة:٢٧٩]، وثبَتَ عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم أنه قال: «دِرْهَمُ رِبًا يَأْكُلُهُ الرَّجُلُ وهُوَ يَعْلَمُ: **أَشَدُّ عِنْدَ اللهِ مِن سِتَّةٍ وثلاثِينَ زَنْيَةً**»! -صحَّحهُ الألبانيُّ في «الصَّحيحة» (١٠٣٣)-، وقال صلى الله عليه وسلم -أيضًا-: «الرِّبا اثْنانِ وسَبعونَ بَابًا **أَدناهَا مِثلُ إِتْيانِ الرَّجُلِ أُمَّهُ**»! -صحَّحهُ الألبانيُّ بمَجمُوعِ طُرقِه في «الصَّحيحةِ» (١٨٧١)-.



[١٥]

قال تعالى: ﴿**وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا آلِهَةً**...﴾[الأنعام:٧٤].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**آزَرَ**﴾: «**لقَبُ** والِدِ إبراهيمَ أو **اسمُ عمِّه**».

☑ قلتُ: وكلُّ هذا مما لا دَليـلَ عليـه، ولا أدري مـا الحامِـلُ عـلىٰ تأويـلِ ظـاهِرِ القرآنِ، لا سيما في مثلِ هذه الأمور التي ذكرنا سـابقًا أنَّـه لا فائـدةَ مِـن وراءِ الخَـوضِ فيها؛ فالتَّعرُّض لذلك وما أشبهه مِن بابِ التَّكلُّف والتكلُّم بلا عِلم، ولهـذا إذا تكلَّـمَ أحدٌ في مثل هذا تَجِد عندَه مِن الخَبْط والخَلطِ الذي لا يَستقرُّ له قـرارٌ مـا تَعـرفُ بـه **أنَّ طريقَ العِلم الصَّحيح: الوُقوفُ مع الحقائق، وتركُ التَّعرُّض لما لا فائدةَ فيه.**

ويُنظَر -حولَ اسمِ (آزَرَ)-: «عُمدة التَّفسير» (١/ ٧٨٩) لأحمد شاكِر.



[١٦]

قال تعالى: ﴿**قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾[الأنعام:١٤٥].

❖ قال في تَفسيرِ ﴿**أُهِلَّ لِغَيْرِ اللهِ بِهِ**﴾: «ذُكِرَ عند ذَبحِه اسمُ غيرِ الله».

☑ قلتُ: ليس **بهذا فقط!** بل بمُجَرَّد أَنَّه قصَد بذلك غيرَ وَجـهِ الله **ولـو لم يُسَـمِّ**؛ فهو مِمَّا أُهلَّ به لغيرِ الله، أو يذكُرَ اسم الله مشركًا معه غيره!

قال ابنُ جَريرٍ الطبري في «تفسيره» (٣/ ٣١٩): «وأمَّـا قولُـه: ﴿وَمَـا أُهِـلَّ بِـهِ لِغَـيرِ اللهِ﴾؛ فإنَّه يعني به: وما ذُبحَ للآلهةِ والأوثانِ يُسمَّىٰ عليه بغيرِ اسمِه، **أو قُصدَ** به غيرُه مِـن الأصنامِ، وإنَّما قيل: ﴿ومَا أُهِلَّ بِهِ﴾؛ لأنهم كانوا إذا أرادوا ذبحَ ما قرَّبوه لآلهـتِهم، سـمَّوا اسمَ آلهتهم التي قرَّبوا ذلك لها، وجَهرُوا بذلك أصْواتهم، فجَرَىٰ ذلـك مِـن أمـرِهم عـلىٰ ذلك، **حتىٰ قيلَ لِكُلِّ ذابِحٍ -سمَّىٰ أو لم يُسمِّ، جَهر بالتَّسميَة أو لم يَجهرْ-: (مُهِلٌّ)**».

وهذا مُشَاهَد في أيَّامنا هذه مِن قِبَل بعضِ المُنتسِبين إلىٰ الإسـلام؛ بعضـهم يقـول: بسم الله والعباس! أو يَذكُر اسمَ اللهِ وحدَه علىٰ ذبيحتِه، ولكنَّه قصدَ بذبحِـه: الحسـينَ رضي الله عنه أو غيرَه!! وإلَّا لَـمَـا ذبحَ عند قبرِه المزعوم أو يومَ استشهادِه.

ولهذا نَهىٰ النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم عـن الـذَّبحِ يـومَ عيـدِ المشــركين أو في أمـاكنِ تَقَـرُّبِهم لمعبودِيهم؛ فقد ثبتَ عن ثابتِ بنِ الضَّحاك رضي الله عنه أنه قال: نَذرَ رجلٌ علىٰ عهـدِ النَّبـي

ﷺ أن ينحرَ إبِلًا ببُوَانَة، فـأتىٰ النَّبـي ﷺ فقـال: إني نـذَرتُ أن أنحـرَ إبِـلًا ببُوَانَة، فقال النبيُّ ﷺ: «**هل كانَ فيها وَثنٌ مِن أوثانِ الجاهليَّة يُعبَدُ؟**»، قالوا: لا، قال: «**فَهل كان فِيها عيـدٌ مِـن أعيـادِهم؟**»، قـالوا: لا، فقـال النَّبـيُّ ﷺ: «أَوْفِ بنَذْرِكَ، فإنَّه لا وَفاءَ لِنذرٍ في مَعصيةِ الله ولا فيما لا يَملِكُ ابنُ آدَم». ذكـرهُ الـوادعيُّ في «الصَّحيح المسنَد ممَّـا لـيس في الصَّـحيحين» (١٨٦) وقـال: «عـلىٰ شرطِ الشَّـيخَيْن»، ويُنظَر -كذلك-: «الصَّحيحة» (٢٨٧٢) للألبانيِّ.

وسُئِلَ الألبانيُّ: هل يجوزُ أكلُ ما ذُبحَ للأولياءِ والأضرحةِ، عِلمًا بأنَّ الـذَّابح **يَـذكُرُ اسمَ الله عِندَ الذَّبحِ!؟**

فأجاب رحمه الله بقولهِ: «**هذا ممَّا أُهِلَّ لِغيرِ الله، فلا يَحِلُّ أكلُه**».

يُنظَر: «فتاوىٰ الألبانيِّ في المدينةِ والإمارات» (ص٧) جَمْع: عَمرو عبد المنعم سليم.



[١٧]

قال تعالى: ﴿**الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَهْوًا وَلَعِبًا وَغَرَّتْهُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فَالْيَوْمَ نَنْسَاهُمْ كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا وَمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ**﴾[الأعراف:٥١].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**نَنْسَاهُمْ**﴾: «نتركُهم في العذاب **كالمنسيين**».

☑ لفظة النسيان في هذه الآية نسَبَها الله -تعالىٰ- إلىٰ نفسه، كما نسَبَها -أيضًا- إلىٰ البشَر، وهذا التعبير لم ينكرْهُ رسولُ الله ولا استغرَبَهُ الصحابةُ ولا التابعون، ولم ينكرْهُ عليهم المشركون والكفّار آنذاك، لأنهم أهل العربية وفرسانها. إلا أنَّها أشكلَت علىٰ المتأخّرين، الّذي ابتعدو -بطبيعة الحال- عن أصالة لغتهم وأساليب التعبير بها.

إنّ معنىٰ هذه الكلمة المتداوَل بين عامّة الناس أنّ النسيان هو ضدّ التذَكُّر، أي هو غفلةٌ وشرودُ ذهنٍ أو وَهْمٌ، ولذلك انقسم المفسّرون المُحْدَثون إلىٰ فريقَين:

فريقٌ أوَّلَ المعنىٰ العامّي، لأنّ ظاهر اللّفظ علىٰ هذا المعنىٰ لا يجوز في حقّ الله تبارك وتعالىٰ، إذ إنه يحمل معاني النقص.

أما الفريق الآخَر فقد فسّرها علىٰ ظاهرها بالمعنىٰ العامّي السائد اليوم، لأن التأويل عندهم لا يجوز، ولكنهم ختموا قولهم بآية: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾!

والحقُّ الذي لا محيص عنه أنَّ هذه الكلمة تُفَسَّر علىٰ ظاهرها **بحسب لغة العرب**، وليس بحسب التفسير العامّي؛ ولا يجوز تأويلها أصلًا (أيْ صَرْفها عن مَعْناها الأصلي).

و(النَّسْيُ) عِند العَرَب هُو: ما **تُرِكَ** فلَمْ **يُذْكَرْ**، والترْكُ: وَدْعُكَ الشَّيْءُ عَن قِلًىٰ أَوْ غَيْرِه، وقَد يكونُ باخْتيارٍ أو عدَم اخْتيار، والذِّكْرُ: هو الشَّيْءُ المحْفوظُ الَّذِي

يُسْتَحْضَر بقلْبٍ أو لِسانٍ أو خَطٍّ[١].

وعليه، فإنّه بحسب لغة العرب يكون معنىٰ ﴿نَنْسَاهُمْ﴾: أيْ **نترُك ذِكْرَهم باخْتيارٍ مِنَّا عقوبةً لهم علىٰ تَرْكِهم ذِكْرِنا**، أيْ بمعنىٰ عدم إيمانهم وتصديقهم بهذا المذكور الذي هو الدِّين الحقّ والوحي الصدق النازل من عند الله تعالىٰ.

ولهذا كان من الخطأ لُغَةً أن يُقال: (نتركهم كالمنسيين) لأنّ إدراج كاف التشبيه هنا يدل علىٰ أنّ معنىٰ النسيان عند القائل ليس الترْك وعدَم الذكْر!

كما أنه من الخطأ تأصيلًا الحيدة عن الظاهر، وتأويل الكلام علىٰ خلاف ما تقتضيه لغة العرب وسياقاتها.

وهنا لا بدّ من التنبيه إلىٰ أهمية الرجوع إلىٰ لغة العرب، وتمييز أصول المعاني، ثم المعاني الفرعية المبنية علىٰ تلك الأصول لوجود علاقةٍ بينها؛ فإنّ العرب تتوسع في هذه الفروع، وهي التي لا يجوز أن ننسبها إلىٰ الله تعالىٰ إذا حَمَلَتْ ما يخالِف ما أخبَرَ اللهُ به عن نفسه؛ لأنّ جملة هذه الفروع تتعلق بالمحسوسات الحاضرة غير المغيَّبة عن الإدراك الحسِّي. وأكثر الاختلافات في باب العقيدة راجعةٌ إلىٰ هذا، فمَن حرَّر أصول الألفاظ وعرَف المعاني الحقَّة مِنها: أصابَ الحقّ، وعرَف الظاهر الذي يجب الإيمان به وعدم تأويله[*].

۞ ۞ ۞ ۞ ۞

---

(١) يُنظر -مثلًا-: «مقاييس اللغة» لابن فارس، و«لسان العرب» لابن منظور، وغيرهما.

(*) ويُراجَع ما سطّره د. محمد الريحان في مقالةٍ -لَهُ- حول تفسير النسيان، نشَرَها علىٰ صفحته الشخصية في موقع فيسبوك علىٰ الشابكة، والذي عنه استفدتُ هذا التعليق.

[١٨]

قال تعالى: ﴿**إِنَّ رَبَّكُمُ اللهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ**﴾[الأعراف:٥٤].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ**﴾: «استواءً بالمعنىٰ اللائِق بِهِ سُبحانه».

وكذا قال في جميعِ الآياتِ التي جاء فيها ذِكرُ (الاستواءِ علىٰ العرش)!

☑ قال د.محمدُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ الخُميِّس -في «التَّعقُّبات المفيدة» (التَّعقُّب الأول)-: «إنْ كان يُريدُ بِكلامِه هذا تفويضَ كيفيَّة الاستواءِ فهذا حقٌّ؛ لأنَّ الكيفيَّة علىٰ الوجهِ اللائقِ به سُبحانه ولا يَعلَمُ ذلك إلا اللهُ، كما قالَ الإمامُ مَالكٌ: (...**والكَيفُ مَجهولٌ). وأمَّا إنْ كان يُريدُ بِذلك أن معنَىٰ الاستواءِ نفسِه مَجهول؛ فهذا فِرارٌ مِن إثباتِ صِفةِ العُلوِّ والاستواءِ علىٰ العَرش؛ لأن السَّلف ذَكَروا أن الاستواءَ معناهُ العُلوُّ والارتفاعُ والاستِقرار**، وعبارةُ المؤلِّف مُبهمةٌ **تَحتمِل كِلا المعنيَين**، ولكنَّ السَّلف لم يَجهلوا معنَىٰ الاستواءِ كما قال الإمامُ مالكٌ وغيرُهُ: **(الاستِواءُ مَعلومٌ)**، وورَدَ في ألفاظ أُخرَىٰ: **(الاستواءُ غيرُ مَجهولٍ والكيفُ غيرُ مَعقولٍ)**».

وقد خرَّجَ الخُميِّس أثرَ مالك بن أنس؛ فقال: «الأثَر: أخرجَهُ ابنُ عبدِ البَرِّ في «التَّمهيد» (٧/ ١٣٨) مِن طريقِ عبدِ الله بنِ نافعٍ عن مالكِ بنِ أنسٍ، والصَّابونيُّ في «عقيدةِ السَّلفِ أصحابِ الحديثِ» (ص١٧-١٨)، وأبو نُعيم في «الحِليَة» (٦/ ٣٢٥-٣٢٦) جميعُهم مِن طَريقِ جعفَرِ بنِ عبدِ الله عن مالِك، وأخرجهُ الصَّابونيُّ في «عقيدةِ

السَّلف» (ص١٧) مِن طريـقِ جعفـرِ بـنِ مَيمُـون عـن مالِـك، والبيهقـيُّ في «الأسـماءِ والصِّفات» (ص٤٠٨) مِن طريقِ عبدِ الله بنِ وَهبٍ عن مالِكٍ، قال الحافظُ في «الفَـتح» (١٣/ ٤٠٦-٤٠٧): «إسنادُه جَيِّد»، وصحَّحهُ الذَّهبيُّ في «العُلُوِّ» (ص١٠٣)».

وأرشدَ الخُميِّسُ إلىٰ بعضِ المصادِرِ التي تكلَّمَتْ حولَ هذه المسألة؛ فقال: «انظُـر: «صحيحَ البُخاريِّ» (٤/ ٣٨٧)، ومَن أراد المزيـدَ فَليُراجِـعْ كِتـاب «اجـتماعِ الجُيـوشِ الإسلاميَّة» [لابنِ القيِّم] وكتابَ «العُلوِّ» [للذَّهبي]».



[١٩]

قال تعالى: ﴿**وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ**﴾[الأعراف:١٠٨].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**بَيْضَاءُ**﴾: «غَلَبَ شعاعُها شُعاعَ الشَّمس».

☑ قلتُ: وهذا ممَّا لم يَرِد فيه دليلٌ، والعِلم عند الله.

ثم إنَّ **ظاهرَ** الآيةِ يعني أن بَياضَ يدِه ﷺ كان مُعجزةً خارقةً علىٰ خِلاف العادَة؛ ممَّا جعل الكُفَّار يتَّهمونَه بالسِّحْر.

وكفانا أن نقول بهذا، ولا حاجةَ إلىٰ الزِّيادات التي **لم تَثبُت** ولا تَنفَع.



[٢٠]

قال تعالى: ﴿**فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَظْلِمُونَ**﴾[الأعراف:١٦٢].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**رِجْـزًا**﴾: «عذابًا -الطَّاعون-».

☑ قلتُ: تَخصِيصُه بالطَّاعون مما لا دَليلَ عليه؛ «فقد يكونُ طاعونًا أو غـيرَ ذلـك مِن العُقوبات» -كما قال السَّعدي في «تفسيرِه» (ص٣٠٦)-.



[٢١]

قال تعالى: ﴿... إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبْلُوهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾[الأعراف:١٦٣].

❖ قال في تفسيرِ ﴿وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ﴾: «لا يُراعُون أمْرَ السَّبت».

☑ قلتُ: بل معنىٰ الآية: في **غيرِ** يومِ السَّبت لا تأتيهم حيتانهم.

إذْ قد أخبرَ اللهُ أنَّ السَّبتَ تأتي فيه الحِيتانُ ظاهرةً كما في الآيـة، وهـذا يُنـافي تفسـير الشيخ مخلوف لها.

وللمزيد يُراجَع -مثلًا-: «تفسير الطبري» (١٣/ ١٨٣).



[٢٢]

قال تعالى: ﴿**فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ**﴾[الأعراف:١٩٠].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**عَمَّا يُشْرِكُونَ**﴾: «أي **العَرب** بعبادةِ الأصنامِ».

☑ قلتُ: الآيةُ **عامَّةٌ** في كلِّ مُشْرِك؛ وإن كانَت تُخاطِب أهلَ مكَّة.

وهُنا فائدَة: قال السَّعديُّ في «تفسيرِه» (ص٣١١): «إنَّ أوَّلَ الكلامِ [-في الآيات السابقة لهذه الآية- كانَ] في آدَم وحواءَ، **ثم انتقَلَ إلىٰ الكلامِ في الجِنْس [البشَريّ -في هذه الآية-]، ولا شكَّ أنَّ هذا مَوجودٌ في الذُرِّيَّة كثيرًا**، فلذلك قرَّرَهم اللهُ علىٰ بُطلان الشِّرك، وأنَّهم في ذلك ظالِمون أشَدَّ الظُّلم، سواء أكان الشِّرك في الأقوال، أم في الأفعَال».

ملحوظة: يَتَداوَلُ كَثيرٌ مِن النَّاس قصَّةً تدلُّ علىٰ أنَّ المَعْنِيَّ بهذه الآيةِ هُما آدم وحوَّاء -عليهما السلام-، مُستأنِسين بأنّ أوّلَ الكلام في الآيات الّتي قبلها كان عنهما؛ ولكنها قصة مكذوبة، كما بيَّن ذلك أهلُ العلْم، وممن بيَّن بُطلانَها ابنُ عُثيمين -مِن سَبعةِ أوْجُهٍ- في كتابِه «القَول المُفيد علىٰ كتابِ التَّوحيد» (ج٢/ ص٣٠٨-٣١٠)؛ فليُراجِعْه مَن شاء.



[٢٣]

قال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِي وَلَا تَفْتِنِّي أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ﴾[التوبة:٤٩].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**ولا تَفْتِنِّي**﴾: «لا تُوقِعْني في الإِثمِ **بِمُخالفةِ أمرِك**».

☑ قلتُ: وهذا مخالفٌ لِما أخرجه ابنُ أبي حاتمٍ في «التَّفسير» (٤/ ٥١/ ١) قال: حدَّثنا أبي، ثنا دُحَيمُ بنُ إبراهيمَ الدِّمشقي، ثنا عبدُ الرَّحمنِ بنُ بَشير، عن مُحمَّد بنِ إسحاق، ثنا سعيدُ بنُ عبدِ الرَّحمن بنِ حسَّان بنِ ثابتٍ عن جابرِ بنِ عبدِ الله رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وآله وسلم يقولُ لجَدِّ بنِ قيسٍ [المنافِق]: «يا جَد! هل لكَ في جِلادِ بني الأصفَر؟» قال جدٌّ: أَوَ تأذنُ لي يا رسولَ الله، فإني رجلٌ أُحبُّ النِّساء، **وإني أخشَىٰ إنْ أنا رأيتُ بَناتِ بَني الأصفرِ أنْ أُفْتَن**؟ فقال رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم -وهو مُعرِضٌ عنه-: «قد أَذِنتُ لكَ»؛ فعند ذلك أنزلَ اللهُ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِي وَلَا تَفْتِنِّي أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا﴾.

وهذا إسنادٌ حَسنٌ كما قالَ الألبانيُّ في «الصَّحيحةِ» (٢٩٨٨)، **وهو خلافُ ما تَوَصَّلَ إليه علي رِضا** في رسالتَه: «التعَقُّباتِ الجِياد علىٰ تفسيرِ السَّعديِّ» (التَّعقُّب الخامِس: ص١٢)، إذْ قال: «لم يَصِحَّ سببُ نُزولِ الآيةِ في الجدِّ بنِ قَيسٍ...»**!**

ثمَّ راجعتُ المؤلِّفَ علي رضا في ذلك؛ **فأجابني بقوله:** «لم أتتبَّع الخبرَ بِنفسِي وإنَّما اعتمدتُ علىٰ شَيخِنا الألبانيِّ -رحمهُ اللهُ تعالىٰ-؛ وهو يَبدو أنَّه قد تراجعَ عن ذلك؛ فإنَّ

التَّخريجَ الـذي في «الصَّـحيحة» مُتـأخِّر جـدًّا عـن «تخـريجِ فِقـهِ السِّـيرة»؛ وعـلىٰ كـلٍّ فمُلاحَظتُك جيِّدةٌ وفي محلِّها؛ **فإنِّي قد راجعتُ ذلك فوجدتُ أنَّ الخبرَ حسَـنٌ بمجمـوعِ الطُّرُق والشَّواهِد**» [كان ذلك في مراسَلة خاصّة جرَت بِتاريخِ: ٢٤/ ١٠/ ٢٠٠٨م].

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

[٢٤]

قال تعالى: ﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا قُلِ اللهُ أَسْرَعُ مَكْرًا إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ﴾[يونس:٢١].

❖ قال في تفسيرِ ﴿اللهُ أَسْرَعُ مَكْرًا﴾: «أعجَلُ جَزاءً وعُقوبةً».

☑ قال د.محمَّد الخُميِّس -مُتَعَقِّبًا-: «حقيقةُ المكْرِ تَدبيرٌ مُحكَمٌ في إنـزالِ العُقوبـةِ بالمجرِمِ مِن حيثُ لا يَشعر؛ **فهو أخصُّ مِن مُطلَقِ (العُقوبةِ والجزاء)؛ لأنَّه عقوبةٌ علىٰ وَجهٍ مَخصوصٍ**» -«التعقُّبات المفيدة» (التعقُّب الثاني)-.



[٢٥]

قال تعالى: ﴿**وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا**﴾[هود:٣٧].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**بِأَعْيُنِنا**﴾: «بِحِفْظِنا وكَلاءَتِنا الكامِلَين».

وقال نحو هذا في سُورة المؤمنون (آية: ٢٧)، والطور (آية: ٤٨)، والقمر (آية: ١٤).

☑ قلتُ: إنّ أهلُ السُّنَّة والجماعة يُثبِتون هذا المعنىٰ **مَع إثبات أصلِهِ**: ألَا وهو إثباتُ العَينين لله سُبحانه كما يليق به عزَّ وجلَّ دون تشبيهٍ ولا تعطيل.

وقد اسْتَدَلَّ ابنُ تيميَّة رحمه الله **بهذه الآيةِ** علىٰ إثباتِ العَينِ في رسالتِه «العَقيدة الواسطيَّة» و«الفَتوىٰ الحمويَّة»وغيرهما.

وأخبرَني أكرَم بنُ زيادَة الفالوجيّ -إجازَةً-، قال:

«إثباتُ العَينَين هُنا مِن خلال قولِه تعالىٰ: ﴿**تَجْرِي بِأَعْيُنِنا**﴾ لم أقِفْ عليهِ في شيءٍ مِن كُتبِ التَّفسير المعتبَرة، وغايةُ ما فيها: «بِمَرْأىٰ مِنا ومَنظَر»، أو: «بِأَمرنا». كما في «تَفسيرِ الطَّبري» (١١/ ٥٥٣/ ٣٢٧٥٦ و٣٢٧٥٧) -علىٰ التَّوالي-.

وقد جمعهُما ابنُ كثيرٍ في «تفسيرِه» (٤/ ٣٣٧) فقال : «بِأمرِنا؛ بمَرأىٰ مِنَّا، وتحت حِفظِنا وكلاءَتِنا» انتهىٰ.

ولم تَخْرُجْ باقي التَّفاسير -المعتبَرة- عن هذَيْن القَولَين.

وقد أوردَ اللالكائيُّ في «شرح أصولِ اعتقادِ أهلِ السُّنَّة والجماعةِ» (٣/ ٤١١/ ٦٩١)، عن ابن عبَّاس في قولِه -عزَّ وجلَّ-: ﴿**تَجْرِي بِأَعْيُنِنا**﴾ قال: «أشار بِيدِه إلىٰ عَينَيْه».

وفي هذا الأثرِ -إنْ صحَّ الإسنادُ إليهِ، لأنَّ اللالكائيَّ ساقهُ مِن طريقِ (عليِّ بنِ صَـدقة)، ولم يَعرفهُ المحقِّق الغامديُّ- كِفايةٌ في إثباتِ العَينَيْن كِلتيهما مِن خلال هذا النصِّ.

وقد حاولتُ تتبُّع أقوالِ أهلِ العِلم في إثباتِ (العَينَـين كِلْتَـيهما) مِـن خـلالِ هـذا النَّص، أو غيرِه، فوجدتُ الشَّيخَ العُثيمـين في «فـتح ربِّ البريَّـة بِتلخـيصِ الحَمويَّـة» (ص٦١-٦٢) [وكذلك في «شرح العقيدة الواسطية»]، والشَّيخَ [صالحًا] آل الشَّـيخ في «شرحِ الحَمويَّة» (ص٣٣٩و٣٥٨) قد [أثبتا] (العَينين كلتيهما) مِـن خـلالِ مَفهـوم الآية، ومِن خلال مَفهوم المخالَفة في حديثِ صِفة الدَّجَّال:

١ـ «إنَّ ربَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ». رواه البخاريُّ (٤١٤١) عن عمرَ بـنِ محمَّـد، أنَّ أبـاهُ حدَّثهُ عن ابن عُمر، وذَكَرَهُ، وأبوهُ هو محمَّد بنُ زَيدِ بنِ عبدِ الله بنِ عُمـر، يَـروي عـن جدِّه ابنِ عُمر. ورواهُ البُخاريُّ (٦٧١٢) عـن أنـسٍ وقـال: «فيـه أبـو هُريـرةَ، وابـنُ عبَّاسٍ، عن النَّبي صلى الله عليه وآله وسلم»، ورواهُ مرَّة أخرىٰ برقم (٦٩٧٣)، ومُسلمٌ (٢٩٣٣) عـن أنسٍ مِثله، دون التَّعليق.

٢ـ «إنَّ اللهَ لَـيسَ بِـأَعْوَرَ». رواه البُخـاريُّ (٢٨٩٢ و٣١٥٩ و٥٨٢١ و٦٧٠٨)، ومسلم(١٦٩) كِلاهما، وغيرُهما مِـن طريـقِ سـالم، عـن ابـنِ عُمَـر. ورواه البُخـاريُّ (٣٢٥٦ و٦٩٧٢)، ومسلمٌ (١٦٩) مِن طريـقِ نـافِع، عـن ابـنِ عُمـر، مثلـه. ولهـما، ولغيرهِما فيه طُرق وألفاظ اقتصرتُ منها علىٰ مَوضِع الشَّاهد.

وإِثباتُ العَينَين مِن خِلال مَفهومِ الآيةِ: **صَحيحٌ مِن حيثُ اللُّغة، بل هـو الأَفصـحُ** -كما قال ابنُ القَيِّم-، لأنَّ جمعَ المُفرَد إذا أُضيفَ إلىٰ المُثنَّىٰ هو الأَفصحُ في لُغةِ العَـرب،

كما قال تَعالىٰ: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما﴾[التحريم: ٤] فأضافَ الجمْعَ: (قُلُوبُكُما) إلىٰ المثنَّىٰ (عائِشةَ وحَفصَة)، ولم يُثنِّه (قَلبَيْكُما)، مع أنهما اثنَتان، وقلباهُما مُثنَّىٰ، وجائزٌ أنْ يُثنِّي قَلبَيهما أيضًا.

وانظُر للمزيدِ حولَ مَسألةِ جمعِ المُثنَّىٰ: «مجموعَ الفَتاوَىٰ» لِشيخِ الإسلامِ (٦/ ٣٦٥ و٦/ ٣٧٠)، و«بدائع الفَوائِد» (١/ ٢٢٤)، و«الصَّواعِق المرسَلة» (١/ ٢٦٦) لِتلميذِه ابنِ القيِّم...

وانظُر للمزيدِ في إثباتِ صِفةِ العَينينِ بالتَّثنِيةِ: «إيضاحَ الدَّليل» (ص٧٦-٧٦) لبدرِ الدِّينِ بن جَماعة -نقلًا عن الشَّيخ العُثيمين-، و«الإبانةَ» للأشعريِّ (ص١٤ و٢٠)، و«التُّحفةَ المدَنيَّة» (ص١٢٢ و١٢٩)، و«العُلوَّ» للذهبي (ص٢٢١)، و«توضِيحَ المقاصِد وتصحيحَ القواعِد» (٢/ ٤١٧-٤٢٠)، و«المواقِفَ» للإيجيّ (٣/ ١٤٥ و٣/ ١٥٣).

وقد أثبتَ البعضُ [لله] مِن خلالِ الآيةِ (جِنسَ العَين)، فأفردُوها ولم يُثَنُّوهَا ولم يَجمَعوها؛ كما في «تَبيين كذِب المفتري» لابنِ عَساكر (ص١٥٧-١٥٨)، و«حُجَجِ القُرآن» لأبي الفَضائل الرَّازيِّ -كان موجودًا سَنة (٦٣١هـ)- (ص٥٠).

وقد تأوَّل جمالُ الدِّين عبدُ الرَّحمن بنُ المأمونِ المتولِّي الشَّافعي أبو سَعيدٍ النيسابُوريُّ، المتوفَّىٰ سَنةَ (٤٧٨هـ)، في كتابِه «الغُنية في أُصولِ الدِّين» (ص١١٤) قولَه تَعالىٰ: ﴿**تَجْرِي بِأَعْيُنِنا**﴾، فقال: «فالمرادُ بهِ الأعيُن التي انفجرتْ مِن الأرضِ، وإضافتهُ إلىٰ الله -سُبحانَه- علىٰ سَبيل المُلك»، وهو تأويلٌ لم أقِفْ عليه لِغيرِه.

وقد أغفلَ الكلامَ عن هذهِ المسألةِ الشَّيخُ التُّوَيجريُّ -عفَا اللهُ عنَّا وعنهُ- في شَرحِه

للحمويَّةِ -علىٰ غيرِ عادَتِه- مع تكرَارِها، وضرورةِ الحاجةِ لِبيانِها». **انتهىٰ** كلام الفالوجيّ -بِطُولِه- من كتابه: «الرِّياض الرَّوِيَّة في شرحِ الفَتوىٰ الحمويَّة» (ص٣٣٦-٣٣٨).

وقال ابن عثيمين ﵀ في «شرْح العَقيدة الواسطيَّة» (ص١٩٩):

«﴿بِأَعْيُنِنا﴾؛ هذا الاعتناءُ والحفاوةُ أكرمُ شيءٍ يكون به الإنسانُ أن تقولَ له: أنت بِعيني، أنت بِقلبي، وما أشبه ذلك.

أنتَ بِعيني، معناهُ: **أنا ألاحِظُك بِعيني. وهذا تعبيرٌ معروفٌ عند النَّاس**، يكون تمام الحراسَة والعِناية والحِفظِ بمِثلِ هذا التَّعبير: أنتَ بِعَيْني.

إذَن؛ قولُه: ﴿فإنَّك بِأَعْيُنِنَا﴾، يعني: فإنَّك محروسٌ غايةَ الحِراسة، محفوظٌ غايَة الحِفظ. ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾: **أعيُنُنا معك**، نَحفظك، ونَرعاك، ونعتَنِي بك.

في الآيةِ الكريمةِ إثباتُ العَينِ لله عزَّ وجلَّ...».

وهنا يُورِد ابن عُثيمين شُبهاتِ المعطِّلةِ ويَردُّها؛ فيقول:

«**عقيدتُنا** التي نَدينُ لله بها: **أنَّ لله تعالىٰ عَينَين اثنتَين، لا زِيادة.**

فإنْ قِيلَ: إنَّ مِن السَّلف مَن فسَّر قولَه تعالىٰ: ﴿بِأَعْيُنِنا﴾، بِقولِه: بِمرأىٰ مِنَّا. فسَّره بذلك أئمةٌ سلفيُّون مَعروفون، وأنتم تقولون: إن التَّحريف محرَّم وممتنِع، فما الجواب؟

فالجواب: أنهم فسَّروها باللازِم، **مع إثباتِ الأصلِ، وهي العَين.**

وأهلُ التَّحريفِ يَقولونَ: **بِمرأَىٰ مِنَّا، بِدون إثباتِ العَين.**

وأهلُ السُّنَّة والجماعة يَقولُون: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ بِمَرأَىٰ مِنا، **ومع إثباتِ العَين**؛ لكنَّ ذِكرَ

العَين هُنا أشدُّ تَوكيدًا وعنايةً مِن ذِكرِ مجرَّدِ الرُّؤية، ولهذا قال: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾.

قالت المعطِّلة: أَجْلبتُم علينا بالخيلِ والرَّجل في إنكارِكُم علينا التَّأويلَ وأنتم أوَّلتُم فأخرجتُمُ الآيَةَ عن ظاهِرِها؛ فاللهُ يقول: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ فَخُذوا بالظَّاهِر، وإذا أخذتُم بالظَّاهر كَفرْتُم، وإذا لم تَأْخُذوا بالظَّاهِر تَناقضتُم؛ فمرَّة تقولونَ: يجوزُ التَّأويل، ومرةً تقولون: لا يجوزُ التَّأويل، وتُسمُّونَه تحريفًا، وهل هذا إلا تَحكُّمٌ بِدِينِ الله؟

قُلنا: نأخذُ بالظَّاهِر، وعلىٰ العَينِ والرَّأس، وهو طريقَتُنا، ولا نُخالِفُه.

قالوا: الظَّاهر مِن الآيةِ أنَّ محمدًا ﷺ بِعينِ الله، وسطَ العَين، كما تقولُ: زَيدٌ بِالبَيت.. زَيد بالمسجِد، فالباءُ للظَّرفيَّة، فيكونُ زيدٌ داخلَ البيتِ وداخلَ المسجد، فيكونُ قولُه: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾، أي: داخلَ أعيننا، وإذا قُلتُم بهذا؛ كَفرتُم؛ لأنكم جعلتُم اللهَ محلًا للخلائِق، فأنتم حُلُوليَّة، وإن لم تَقولوا به تَناقضتُم؟

قُلنا لهم: معاذَ الله، ثم معاذَ الله، ثم معاذ الله أن يكونَ ما ذكرتموه ظاهِرَ القُرآن.

وأنتم إن اعتقدتُم أنَّ هذا ظاهرُ القرآنِ كَفرتُم؛ **لأنَّ مَن اعتقد أنَّ ظاهِرَ القُرآن كُفر وضَلال؛ فهو كافِرٌ ضالٌّ.**

فأنتم تُوبوا إلىٰ الله مِن قولِكم: إنَّ هذا هو ظاهرُ اللَّفظ.

واسألوا جميعَ أهلِ اللُّغة مِن الشُّعراء والخُطباء: هل يَقصدون بِمثلِ هذه العِبارة أنَّ الإنسانَ المنظورَ إليه بالعين حالٌّ في جفنِ العَين؟ اسألوا مَن شِئتُم مِن أهلِ اللُّغةِ أحياءً وأمواتًا، فأنتَ إذا رأيتَ أساليبَ اللُّغة العربيَّة عرفتَ أن هذا المعنىٰ الذي ذكروهُ وألزمونا بِه لا يَرِدُ في اللُّغة العربيَّة، فضلًا عن أن يكونَ مُضافًا إلىٰ الرَّبِّ عزَّ وجلَّ،

فإضافتُه إلىٰ الرَّبِّ كُفرٌ مُنكَر، وهو مُنكَر لُغةً وشرعًا وعقلًا.

فإن قِيل: بماذا تُفسِّرُون الباءَ في قولِه: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾؟

قُلنا: نُفسِّرها بالمصاحبَة.

إذا قلت: أنتَ بِعينِي، يعني: أنَّ عينـي تَصـحبُك وتَنظُـر إليـك، لا تَنفـكُّ عنـك، فالمعنىٰ: أنَّ اللهَ -عزَّ وجلَّ- يقولُ لنبيِّه: اصبرْ لحكمِ الله، فإنَّك مَحوطٌ بِعنايتِنا **وبِرُؤيتِنـا لكَ بالعَين** حتىٰ لا يَنالَك أحدٌ بِسُوء.

ولا يمكن أن تكونَ الباءُ هُنا للظَّرفيَّة، لأنَّه يَقتضي أن يكونَ رسولُ الله ﷺ في عـينِ الله، وهذا مُحال» **انتهىٰ** من «شرح العقيدة الواسطية» (ص٢٠١- ٢٠٢).

ولعلَّ في هذا كِفاية، **وأعتذرُ للقارِئ عن هذه الاستفاضةِ التي أظنّ أنْ لا بُدَّ منها.**



[٢٦]

قال تعالى: ﴿**قَالَ هِيَ رَاوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِي وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ...**﴾[يوسف:٢٦].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**شَهِدَ شَاهِدٌ**﴾: «صبيٌّ في المهد أنطقَهُ اللهُ ببراءَتِه»**!**

☑ قلتُ: أخرَج البُخاريُّ في «صحِيحِه» (**٣٤٣٦**) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**لَمْ يَتَكَلَّمْ فِي الْمَهْدِ إِلَّا ثَلَاثَةٌ**: [١] عِيسَىٰ، [٢] وَكَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ جُرَيْجٌ كَانَ يُصَلِّي جَاءَتْهُ أُمُّهُ فَدَعَتْهُ فَقَالَ أُجِيبُهَا أَوْ أُصَلِّي فَقَالَتْ اللَّهُمَّ لَا تُمِتْهُ حَتَّىٰ تُرِيَهُ وُجُوهَ الْمُومِسَاتِ وَكَانَ جُرَيْجٌ فِي صَوْمَعَتِهِ فَتَعَرَّضَتْ لَهُ امْرَأَةٌ وَكَلَّمَتْهُ فَأَبَىٰ فَأَتَتْ رَاعِيًا فَأَمْكَنَتْهُ مِنْ نَفْسِهَا فَوَلَدَتْ **غُلَامًا** فَقَالَتْ مِنْ جُرَيْجٍ فَأَتَوْهُ فَكَسَرُوا صَوْمَعَتَهُ وَأَنْزَلُوهُ وَسَبُّوهُ فَتَوَضَّأَ وَصَلَّىٰ ثُمَّ أَتَىٰ الْغُلَامَ فَقَالَ مَنْ أَبُوكَ يَا غُلَامُ قَالَ الرَّاعِي قَالُوا نَبْنِي صَوْمَعَتَكَ مِنْ ذَهَبٍ قَالَ لَا إِلَّا مِنْ طِينٍ، [٣] وَكَانَتْ امْرَأَةٌ تُرْضِعُ **ابْنًا لَهَا** مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَمَرَّ بِهَا رَجُلٌ رَاكِبٌ ذُو شَارَةٍ فَقَالَتْ اللَّهُمَّ اجْعَلْ ابْنِي مِثْلَهُ فَتَرَكَ ثَدْيَهَا وَأَقْبَلَ عَلَىٰ الرَّاكِبِ فَقَالَ اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْنِي مِثْلَهُ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَىٰ ثَدْيِهَا يَمَصُّهُ -قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ يَمَصُّ إِصْبَعَهُ- ثُمَّ مُرَّ بِأَمَةٍ فَقَالَتْ اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ ابْنِي مِثْلَ هَذِهِ فَتَرَكَ ثَدْيَهَا فَقَالَ اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِثْلَهَا فَقَالَتْ لِمَ ذَاكَ فَقَالَ الرَّاكِبُ جَبَّارٌ مِنْ الْجَبَابِرَةِ وَهَذِهِ الْأَمَةُ يَقُولُونَ سَرَقْتِ زَنَيْتِ وَلَمْ تَفْعَلْ».

قلتُ: فإنْ **ثبتَتْ أحاديثُ أخرىٰ** -غير هذا- تفيدُ زيادةً علىٰ هؤلاء الثَّلاثة؛

فحينها يُقال: (العددُ لا مَفهومَ لهُ) -كما يقول علماءُ الأُصول-. إلا أنّه لم يَثبُت ما قالـه الشَّيخُ مَخلوف -فيما أعلَم-، فتبقىٰ الآية علىٰ ظاهرِهـا، وهـو واضـح، ولا حاجـةَ إلىٰ تَّأويلها.

وقد رأيتُ في كتاب «تفسِير آياتٍ مِن القُرآن» (ص٩٢) لمحَمَّد بنِ عبـدِ الوهَّـاب، مانصّه: «**أيْ مِن أقارِبِها، وإن كان معَ زَوجِها**»، **ففسَّرها علىٰ ظاهِرِها**.

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

[٢٧]

قال تعالى: ﴿**وَلَمَّا دَخَلُوا عَلَىٰ يُوسُفَ آوَىٰ إِلَيْهِ أَخَاهُ**﴾[يوسف:٦٩].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**آوَىٰ إِلَيْهِ أَخَاهُ**﴾: «ضَمَّ إليهِ أخاهُ الشَّقيقَ **بِنيامِين**».

☑ قلتُ: تَسميةُ أخيهِ بـ(بِنيامِين) وَرَدَ في أحاديثَ مُنكَرة.

يُنظَر: «ضعيف التَّرغيبِ والتَّرهيبِ» (١٥١٦، ١٨٥٩) للألبانيِّ.

وسبَقَ التنبيه إلىٰ عدَم جدوىٰ مَعرِفة الأسماء غير الواردة، فضلًا عن الانشغال بالبحث عنها، فإنّ هدَفَ القصّةِ أسمَىٰ مِن ذلك.



[٢٨]

قال تعالى: ﴿**عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ**﴾[الرعد:٩].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**الْمُتَعَالِ**﴾: «المستَعلي علىٰ كلِّ شيءٍ **بِقُدرتِه**».

☑ قال د.محمَّد بنُ عبدِ الرَّحمنِ الخُميِّس -مُتَعَقِّبًا-: «هذا **أحَدُ** مَعاني العُلو الثَّابتـةِ له سُبحانه؛ فهو المُتعالي علىٰ كلِّ شيءٍ **بِقهرِه**، والمتعالي **بِذاتِه فوقَ خَلقِه**».

يُنظَر: «التَّعقُّبات المفيدة» (التَّعقُّب الثَّالث).



[٢٩]

قال تعالى: ﴿ **وَلله يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَالُهُمْ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ**﴾[الرعد:١٥].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**لله يَسْجُدُ**﴾: «لأمرِهِ تعالىٰ يَنقادُ ويَخضعُ».

وقال في تفسِير: ﴿**ظِلَالُهُمْ**﴾ قال: «تَنقادُ لأمرِه تعالىٰ وتَخضَع».

وقال نحو ذلك في سورَتَيْ: النَّحل(آية: ٤٨) والرَّحمن (آية: ٦).

☑ قلتُ: والسُّجود هُنا **حقيقةً** -علىٰ الأصلِ-، لكن لا نعلمُ كيفيَّته كما أنَّنا لا نَفْقَهُ تَسبيحَهُم؛ قال تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ الله يُسَبِّحُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالطَّيْرُ صَافَّاتٍ **كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ** وَالله عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾[النور:٤١]، وقال: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ **وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ** إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾[الإسراء:٤٤]، فلا يمكن تأويل التَّسبيح ولا الدعاء ولا السجود بعنى الانْقِياد -فحسب-. فكما أنَّا لا نَفْقَهُ تَسبيحَهم فإنَّا لا نَفْقَهُ سُجودَهم ودعاءَهم، إذْ لا يَعلمُ كيفيَّة ذلك إلا الذي خَلَقَهُم -سبحانه-.

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

[٣٠]

قال تعالى: ﴿**وَوَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ**﴾[إبراهيم:٢].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**وَيْلٌ**﴾: «هَلاكٌ أو حَسرةٌ أو **وادٍ في جهنَّم**».

☑ قُلتُ: ورَدَ أنّ (ويلًا): هوَ «وادٍ في جهنَّم» وذلك في أحاديثَ **ضَعيفةٍ!**

يُنظَر -مثلًا- : «ضعيف التَّرغيبِ والتَّرهيب» (٢١٣٦)، و«ضعيف الجامِع الصَّغير» (٦١٤٨) للألبانيِّ.



[٣١]

قال تعالى: ﴿**يُثَبِّتُ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللهُ مَا يَشَاءُ**﴾[إبراهيم:٢٧].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**في الحياةِ الدُّنيا**﴾: «في **القَبر** عندَ السُّؤال».

☑ قلتُ: ورَد هذا عن البراءِ بنِ عازِبٍ رضي الله عنه **موقوفًا**، أخرَجهُ الطَّبريُّ في «تفسيرِه» (١٦/ ٥٨٩) مِن طريقِ الأعمشِ عن سَعدِ بنِ عُبيدةَ بهِ، والأعمشُ **يُدلِّس** وقد عنعنهُ، وله شاهِدٌ **صَحيحٌ** عند الطَّبريِّ -أيضًا- (١٦/ ٥٩٨) مِن طريقِ سُفيان الثَّوري عن أبيهِ عن خَيثمَةَ عن البَراء به.

ولكن ثبتَ في «صحيحِ البُخاري» (٤٦٩٩) **مرفوعًا** مِن طريقِ عَلقمةَ أنّه قال: سمعتُ سعدَ بن عبيدةَ عن البراءِ بنِ عازبٍ: أَنَّ رَسُولَ الله صلى الله عليه وآله وسلم قَالَ: «الْمُسْلِمُ إِذَا سُئِلَ فِي الْقَبْرِ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَـهَ إِلَّا الله وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله فَذَلِكَ قَوْلُهُ ﴿يُثَبِّتُ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾».

وبنحوه عند الطَّبري -أيضًا- (١٦/ ٥٩٦) مِن حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهو **صحيحٌ** كما قال المحقِّق.

ففي **الموقوفِ اقتصَر** على: ﴿يُثَبِّتُ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي **الْحَيَاةِ الدُّنْيَا**﴾ **وفي المرفوع أتمَّها**: ﴿...**وَفِي الْآخِرَةِ**﴾. قال الطَّبريُّ -بعد سرْدِه الآثارَ-: «والصَّوابُ مِن القولِ في ذلك **ما ثبتَ به الخبرُ عن رسولِ الله** صلى الله عليه وآله وسلم **في ذلك**، وهو أنَّ معناه:

﴿يُثَبِّتُ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾، **وذلك تَثبيتُـه إيَّـاهم في الحيـاةِ الدُّنيا بالإيمان باللهِ وبرسولِه محمَّد** صلى الله عليه وآله وسلم، ﴿وَفِي **الآخِرَةِ**﴾ بمثلِ الـذي ثبَّـتهم بـه في الحياةِ الدُّنيا، **وذلك في قبورِهِم** حينَ يُسْألونَ عن الذي هُم عليه مِن التَّوحيد والإيـمان بِرسولِه صلى الله عليه وآله وسلم».



[٣٢]

قال تعالى: ﴿**وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا**﴾ [النحل:١٤].

❖ قال في تفسير ﴿**تَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ**﴾: «مِن البحرِ **المِلح خاصّة**».

وقال في تفسير ﴿**حِلْيَةً**﴾: «اللؤلؤُ والمَرجان **مِن المِلح**».

☑ قلتُ: لعلَّه يقصِد أنها (مِنَ البحرِ المالِح)، مع أنّها تُستَخرَج أيضًا من الماء العذب، كما هو موجود في أنهار أوروبا وأمريكا الشمالية.

أمَّا إن قَصَدَ أنَّها من الملح نفسِه؛ فهذا قولٌ غريبٌ**!**

والمعروفُ **أنَّ اللؤلؤَ** يتكوَّنُ في باطنِ الصَّدفِ، وهو **حيوانٌ مِن حيواناتِ البَحرِ** له جِلدٌ عَظميٌّ كالحلزونِ، يَستخرِجهُ الغوَّاصُون مِن قَعرِ البَحر ويَصعدون به فيستخرِجونه منه. **وأمَّا المرجانُ** فيُستخرج مِن تحتِ سَطحِ البَحرِ في أعماق مُتوسِّطةٍ ومِن مناطقَ مُعيَّنة، حيث يتمُّ الغوصُ لاستِخراجه؛ وهو تركيبٌ كيمائيٌّ مِن حجَرِ الكِلسِ، **ناتجٌ عن نُموٍّ وإفرازاتِ حَيواناتِ المرجان** المتراكِمة والمتشعِّبة مع بعض، وبعضُها يُشبِهُ التَّراكُماتِ الصَّخرية أو أشجارَ النَّباتات.

ويُراجَع في ذلك -مثلًا-: كتاب «الأحجار الكريمة وكيفية التعرف عليها» لأحمد جواد السويكت، كما يمكن الوصول إلىٰ المعلومات عن طريق شبكة الإنترنت في الموسوعة الحرة (وكيبيديا).



[٣٣]

قال تعالى: ﴿قُلِ اللهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا لَهُ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ﴾[الكهف:٢٦].

❖ قال في تفسيرِ ﴿أَبْصِرْ بِهِ﴾: «**ما** أبصرَ الله بكلِّ موجود».

☑ قُلت: و(ما) هُنا: تعجُّبيَّة. والإبصارُ منه -جلَّ شأنُه- يكون **بالعَين** -أوّلًا-، وبالعلمِ والإحاطَة -أيضًا-؛ وقد ثبتَ عن النبيِّ ﷺ أنّه كان يقرأ ﴿**سَمِيعًا بَصِيرًا**﴾ ويضعُ إبهامَهُ علىٰ أذُنِه **والتي تَليها علىٰ عينِه**. قال ابنُ يَزيد المُقرِئ -أحدُ رجالِ السَّند في هذا الحديثِ-: «**يعني أنَّ لله سَمْعًا وبصَرًا**». وهذا الحديثُ أوردهُ الوادعيُّ رحمه الله في «الصَّحيح المسنَد ممَّا ليس في الصَّحيحَين» (١٢٥٢).

وأشار محمَّد بنُ عبدِ الوهَّاب رحمه الله عند هذهِ الآيةِ إلىٰ أنَّ فيها ردًّا علىٰ المخالِفين لأهلِ السُّنَّة في ذلك. يُنظَر: «تفسير آياتٍ مِن القُرآن» (ص١٦٤).

وهذا **بخلافِ قولِ الشَّيخِ مخلوفٍ** في كتابه «شرح عقيدةِ أهلِ الإسلام» (ص١٧)، الذي جاء فيه: «وأنَّه تعالىٰ مُتَّصفٌ أزَلًا بالسَّمع والبَصَر لجميع الموجودات **بدونِ حاسَّةٍ وآلَة**...» أي: سميع بلا سَمع، وبصير بلا بصَر**!!** وهذا نوعٌ مِن الإلحاد في صفات الله يوازي إلْحاد المُشَبِّهَة**!** عِلمًا أنّ أهل السنَّة والحديث لا يُطْلِقون في حقّ الله مصطلح (آلة) أو (حاسّة)، وإنما يلتزمون الألفاظ الواردة في نصوص الوحيين.

ويُنظَر كتاب «أعلام السُّنَّة المنشورةِ» (ص٤٠) لحافِظٍ الحكَميِّ.



[٣٤]

قال تعالى: ﴿**وَإِسْمَاعِيلَ وَإِدْرِيسَ وَذَا الْكِفْلِ كُلٌّ مِنَ الصَّابِرِينَ**﴾[الأنبياء:٨٥].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**ذَا الْكِفْلِ**﴾: «قيلَ هو إلياس عليه السلام».

☑ قلتُ: لم يصحَّ في ذلك -حسب عِلمي- مِن الآثار شيء.

أي: لا أنَّه نبيٌّ ولا غير نبيٍّ، ولا إلياس ولا غيره! **لكنَّ الظَّاهر مِن الآيات -والله أعلم- أنَّه نبيٌّ**؛ لأنَّ الله ذكَرَه مع الأنبياء (أيُّوبَ وإسماعيلَ وإدرِيس ويونُس...)، كما أنّ السُّورةَ اسمُها (سورةُ الأنبياء)، ولأنَّ الله تعالىٰ يَسرِد لنبيِّه محمدٍ صلى الله عليه وسلم قَصص الأنبياء ليقتديَ بهم؛ قال تعالىٰ: ﴿**فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ**﴾؛ ومِن ذلك: الاقتداءُ بِصبرِهم وثباتهم. نسأل الله الهداية والتوفيق وأن يُحلِّينا بالصَّبر ويَرزقنا الثَّبات علىٰ الإسلام.



[٣٥]

قال تعالى: ﴿**كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَسُولُهَا كَذَّبُوهُ فَأَتْبَعْنَا بَعْضَهُمْ بَعْضًا وَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ فَبُعْدًا لِقَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ**﴾[المؤمنون:٤٤].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**وَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ**﴾: «مجرد أخبار للتعَجُّب و**التَّلَهِّي**».

وكذلك قال في تفسير سورة سبأ (آية: ١٩).

☑ قلتُ: لم يَجعلها اللهُ للتَّلَهِّي، بل للعِظة والعبرة.

وأما ما جاء في كلامِ المفسِّرين أنها (أحاديثُ **للسَّمَر**) فلا يعني أنها للتَّلَهِّي واللَّعِب؛ فإنَّ الماضِين كانوا يجلسون ويسمرون علىٰ القَصص الّتي يتداوَلونهَا؛ فمنها ما هو للتَّلهِّي -بالنسبة لهم-؛ **ومنها ما هو للاتِّعاظ والتَّذكُّر -وهذا هو الّذي أراده القرآن-**.

وقد دلَّتْ مجموع الآيات الكريمة علىٰ أنّ المراد **بقصص القرآن** الموعظة والاعتبار، ومنها قوله تعالىٰ عن قصص الأقوام الّتي جرى ذِكْرها في القرآن: ﴿**لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ، مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ**﴾[يوسف:١١١]. ولذلك قال ابن تيمية ﵀ -في «مجموع الفتاوىٰ» (٧/ ١٨٦)-: «**الْقَصَصُ فِي الْقُرْآنِ**... لَيْسَ الْمَقْصُودُ بِهَا أَنْ تَكُونَ **سَمَرًا**؛ بَلْ الْمَقْصُودُ بِهَا أَنْ تَكُونَ **عِبَرًا**».



[٣٦]

قال تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ...﴾[النور:٣١].

❖ قال في تفسيرِ ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾: «الوجه والكفَّين و**القدَمَيْن**».

☑ قلتُ: حُكم كشفِ **الوَجه والكفَّين** هو مَوضِعُ خِلافٍ قويّ بين العُلماء الفقهاء، يُنْظَر في موضِعه.

أمّا حُكم (القَدَمَين)؛ فقد دلّ «الكتابُ» و«السُّنَّةُ الصحيحة» بـ(أوضح العبارة) علىٰ حُرمة كشفهما أَمام الرِّجَال الأجانِب.

مِن ذلك ما وَرَدَ أنّ أم سلمة رضي الله عنها ذكرَت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذيول النساء فقال: «**يرخين شبرًا**» [أي: تحت الكعبين]؛ قالت أم سلمة: إذَنْ ينكشف عنها [أي: قدماها]، قال: «**ترخي ذراعًا لا تزيد عليه**» -رواه النسائي (٥٣٣٧) وأبو داود (٤١١٧) وصححه الألباني-.

وفي روايةٍ لابنِ عمَر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رَخَّصَ للنساء أن يرخين شبرًا فقُلْنَ: يا رسول الله إذنْ تنكشف **(أقدامنا)** فقال: «**ذراعًا، ولا تزدن عليه**» -رواه أحمد بن حنبل (٤٧٧٣) وصحَّحَه أحمد شاكر-.

وعنه -أيضًا-: أنّ نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم سألْنَه عن الذيل فقال: «**اجعلْنَه شبرًا**»؛

فقُلْنَ: إنّ **شبرًا** لا يستر مِن **(عـورة)**؛ فقـال: «**اجعلْنَـه ذراعًـا**». فكانـت إحـداهنّ إذا أرادت أن تتخـذ درعًـا أرْخَـتْ ذراعًـا فجعلتـه ذَيـلًا -رواه أحمـد بـن حنبـل (٥٦٣٧)وصحَّحَه أحمد شاكر-.

ومن مجموع هذه الأحاديث يَظهرُ -جَلِيًّا- **استنكارُ** الصحابِيَّاتِ كشـفَ **الأقـدامِ**، وأنَّها من **العَوْرَةُ**، **وموافَقَةُ** الرسُولِ لهنَّ، بَل تَعلِيمُه إيَّاهُنَّ مَا **يَسْتُرُهنَّ**.

أما حُجَّة مَن رأىٰ جواز كشف القدمَين بأنّها من الزينة الظـاهرة كـما نصَّـت هـذه الآية، فهو احتجاجٌ قاصر، يَظهَر بطلانُه بجمْع أدلَّة هذا الباب واستنباط الحكم وافيًا.

فقوله تعالىٰ في تتمّة الآية: ﴿ولا يضْرِبْن بأَرْجلهن لـيُعلم ما يُخفـين مـن زِينَـتهنّ﴾ نَهْيٌ منه -سبحانَهُ- لنساء المـؤمنين -إذا مَشِـينَ- عـنْ الضـرْب بالأرجُـل، حتـىٰ لا يُصَوِّت ما علَيهنّ مِن حليٍّ، كخَلاخِلَ وغيرهـا، فـتُعلَم زينتهـا بـذلك، فيكـون سـبَبًا للفتنة، وهذا من عمل الشيطان. ومن لازم دلالات هذه الآيـة: أنّـه يجـب عـلىٰ نسـاء المؤمنين سترَ أرجلهنّ[1].

واحتجُّوا بما روي عن عائشة ﵂: في تفسير الزينة الظاهرة بأنها «الفتَخ» ونحـوه، رواه ابن أبي شـيبة في «مُصـنَّفه» (١٧٠٠٨)، والبيهقـي في «سُـننه» (١٣٤٩٥) بسـند صحيح؛ ولكنه قولٌ غير صريح، فـالفتَخ جمْـعُ فتخـة، وهـي حَلَـق يُلـبَس في أصـابع الرجْل عادةً، وقد ورَد عن عائشة ﵂ -نفسِها- أنها كانت تلبسه **في يدها**، كـما عنـد

(١) يُنظَر: كتاب «حراسة الفضيلة» (ص٥٣)، لبكْر أبو زيد.

أبي داود (١٥٦٥) وغيرِه، وصححه الألباني. وهو يُطلَق علىٰ الحَلَق الذي لا فُصّ فيه، فإنْ كان فيه فُصّ سُمِّيَ خاتمًا[١]. ولا يَرُدُّ هذا الاحتمال ما جاء في لفظ رواية ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٤٤٠٢): «حلَقٌ مِنْ فِضَّةٍ يَكُونُ فِي أَصَابِعِ الرِّجْلَيْنِ»، فهذه الزيادة يبدو أنَّها ليست من قول عائشة، فربما هي مُدْرَجة من قَول أحَد الرواة؛ فإنّ عائشة ليست بحاجة إلىٰ أن تُبيِّن معنىٰ الفتَخ، كما أنّ رواية ابن أبي حاتم في إسنادها ضَعْف، ولم ترد هذه الزيادة في الطرُق الأخرىٰ عند غيره -بحسب اطلاعي-، بل في رواية البيهقي أنّها ضَمَّت طرَفَ كُمّها، في دلالةٍ علىٰ أنها كانت تشير إلىٰ يدها رضي الله عنها.

ولذلك فإنَّ هذا الأثَر لا يَجوز أنْ ندْفَع به الألفاظ الصريحة الواردة في الأحاديث الأخْرىٰ القاضيةِ بأنَّ القدَم عَورةٌ يجب سترها. والله أعلم.

۞ ۞ ۞ ۞ ۞

---

(١) يُنظَر: «الصحاح» للجوهري، (مادة: فتخ).

[٣٧]

وفي الآيةِ السَّابقة نفْسِها:

❖ قال في تفسيرِ ﴿**نِسَائِهِنَّ**﴾: «المختصَّات بهنَّ بالصُّحبة أو الخدمة».

☑ قلتُ: ولا أدري ما الذي يُخَصِّصُ صواحبَهنَّ وخادماتهنَّ عن بقيَّة نساء المسلمين؟ فليس في اللغة ولا في الشرع ما يدلّ علىٰ ذلك.

والصَّواب ما ذَكرَه السَّعدي في «تفسيرِه» (ص٥٦٦):

«أي: **يـَجـوزُ للنِّساء أن يَنظرَ بعضهنَّ إلىٰ بعضٍ مُطلَقًا**».

فالإضَافَةَ تقتضِي الجنسيَّة؛ أي: من جنس النِّساء.



[٣٨]

قال تعالى: ﴿**لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا**﴾[النور: ٦٣].

❖ قال في تفسيرِ ﴿ **دُعَاءَ الرَّسُولِ**﴾: «دَعوَتَه لكم للاجتِماع أو نداءَكم له».

☑ قلتُ: للمُفسِّرين في تفسيرِها أوجُه: (دُعاءَه عليكم) أو (نداءَكم له) أو (دَعْوَتَه إيَّاكم)، **والقاعدةُ: أنَّ الآيةَ إذا كانت تحتمِل وَجهَين أو أكثر دونَ تَعارُضٍ؛ وجبَ إعمالُ تلك الأوْجُه وعدم إهمالِها**(١).

فلْيُحفَظْ هذا، فإنه مهمٌّ، ويَمُرُّ في القرآن كثيرًا، ويُسْتأنَس في ذلك بالتَّفاسير المعتَبَرة، ويُستَعان بكتب اللغة.



(١) ويُنظَر: «تفسير ابن عثيمين» (سورة آل عمران ١/ ٩).

[٣٩]

قال تعالى: ﴿**وَعَادًا وَثَمُودَ وَأَصْحَابَ الرَّسِّ**﴾[الفرقان:٣٨].

❖ قال في تفسير ﴿**أَصْحَابَ الرَّسِّ**﴾: «البِئر، قَتلوا نبيَّهم ودسُّوهُ فيها». وكذا قال في تفسيرِ سُورة ق (آية: ١٢).

☑ قلتُ: اختلفت أقوالُ **أهلِ التَّفسير** فيهم؛ لكن الطبريّ قال (١٩/ ٢٧٠):

«والصَّواب مِن القول في ذلك قولُ مَن قال: هُم قومٌ كانُوا علىٰ بِئر، وذلك أنَّ الرَّسَّ في كلامِ العرب: كلُّ محفورٍ؛ مِثلُ البِئرِ والقَبر ونحو ذلك؛ ومنه قَولُ الشَّاعِر:

سَبَقْتَ إلىٰ فَرَطٍ باهِلٍ　　　تَنابِلَةٍ يَحْفِرُونَ الرِّسَاسَا

يريدُ أنَّهم يَحفِرون المعادِن، ولا أعلمُ قومًا كانت لهم قصَّة بسبب حُفرة، ذَكَرهُم الله في كتابِه إلا أصحابَ الأُخدود، فإنْ يَكونُوا هم المَعنيِّين بقولِه ﴿**أَصْحَابَ الرَّسِّ**﴾ فإنَّا سنذكُر خَبرَهُم -إن شاءَ اللهُ- إذا انتهينا إلىٰ سُورة البُروج، **وإن يكونوا غَيرَهم فَلا نعرفُ لهم خبَرًا، إلا ما جاء مِن جُملةِ الخبر عنهم** أنهم قومٌ رَسوا نبيَّهم في حُفرة».

قلتُ: والخبرُ الذي أشار إليه آخرَ قَولِه: قد رواهُ **مُرسَلًا**، والمرسَل مِن قِسم الضَّعيف.

وقد يكون (الرَّسُّ) اسمَ بلدٍ -كما ذكرَ البعض-.

وعلىٰ أيِّ حال؛ فالخوضُ في هذا وأمثالِه مما لا فائدةَ فيه، وإنَّما ذكَرهم ربُّنا في كتابِه أنهم مِن جملة مَن أهلكَهم لَـمَّا خالفُوا أمرَه، والمقصود مِن ذلك: الاتِّعاظ وأخْذ العِبرة، نسأل الله السَّلامة والعافية.



[٤٠]

قال تعالى: ﴿**أُولَئِكَ يُجْزَوْنَ الْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا**﴾[الفرقان:٧٥].

❖ قال في تفسير ﴿**الْغُرْفَةَ**﴾: «أعلىٰ مَنازل الجنَّة وأفضلها».

☑ قلتُ: هي الجنَّة، أو مَنازِل في الجنةِ **رَفيعةٌ** -كما قال المفسِّرون-، **وليست بأرفعها**؛ لأنَّ في ذلك مخالَفة لِمَا ورَد عن النَّبي ﷺ في قوله لأُمِّ الرُّبَيِّعِ التي جاءته تَسألُه عن ابنِها حارِثةَ الذي استُشهدَ يومَ بَدر: «إِنَّهَا جِنَانٌ فِي الْجَنَّةِ وَإِنَّ ابْنَكِ أَصَابَ **الْفِرْدَوْسَ الْأَعْلَىٰ**» رواهُ البُخاريُّ (٢٨٠٩)، وقال ﷺ -أيضًا-: «إِذَا سَأَلْتُمُ اللهَ فَاسْأَلُوهُ **الْفِرْدَوْسَ**، فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الْجَنَّةِ، **وَأَعْلَىٰ الْجَنَّةِ، فَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ**، وَمِنْهُ تَفَجَّرُ أَنْهَارُ الْجَنَّةِ» رواه البخاريُّ -أيضًا- (٢٧٩٠).

قال ابنُ حجَر رحمه الله في «الفَتح» (٦/ ١٣): «قَوْله : (أَوْسَط الْجَنَّة وَأَعْلَىٰ الْجَنَّة)؛ الْمُرَاد بِالْأَوْسَطِ هُنَا: الْأَعْدَل وَالْأَفْضَل؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّة وَسَطًا﴾، فَعَلَىٰ هَذَا فَعَطَفَ الْأَعْلَىٰ عَلَيْهِ لِلتَّأْكِيدِ. وَقَالَ الطِّيبِيُّ: (**الْمُرَاد بِأَحَدِهَا: الْعُلُوُّ الْحِسِّيُّ، وَبِالْآخَرِ: الْعُلُوُّ الْمَعْنَوِيُّ**). وَقَالَ اِبْن حِبَّانَ: (الْمُرَاد بِالْأَوْسَطِ: السَّعَة، **وَبِالْأَعْلَىٰ: الْفَوْقِيَّة**)».

وقال الشنقيطيَّ في «تفسيرِه» (٦/ ٨١): «الظَّاهرُ أنَّ المرادَ **بالغُرفة** في هذِهِ الآيةِ الكريمةِ جِنسُها الصَّادق بغُرَفٍ كثيرة، كما يَدل عليه قولُه تعالىٰ: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾[سبأ:٣٧] وقولُه تعالىٰ: ﴿لَهُمْ غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ مَّبْنِيَّةٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهارُ﴾[الزمر:٢٠]».



[٤١]

قال تعالى: ﴿**إِنْ نَشَـأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَـاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَـهَا خَاضِعِينَ**﴾[الشعراء:٤].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**أَعْنَاقُهُمْ**﴾: «جماعاتُهم أو رؤساؤُهم ومقدَّمُوهم».

☑ قلتُ: هذا أحدُ الأقوال التي ذكَرها بعضُ أهلِ التَّفسِير؛ ولكن إثبات المعنىٰ الظاهر القريب أَوْلَىٰ مِن إثبات اللّازم البعيد.

قال أبو جعفرٍ الطَّبريُّ (١٩/ ٣٣٤): «وأَوْلَىٰ الأقوالِ في ذلكَ بالصَّواب **وأشبهُها بما قالَ أهلُ التَّأويل** في ذلِكَ أن تكونَ الأعنَاقُ **هِي أعنَاق الرِّجال**، وأن يكُون معنىٰ الكَلامِ: فظلَّت أعناقُهم ذلِيلةً للآيةِ التي يُنزِلُها اللهُ عليهم مِن السَّماء، وأن يَكونَ قولُه ﴿خَاضِعِينَ﴾ مُذَكَّرًا، لأنه خبَرٌ عن الهاء والميم في الأعناق».

وقال المُبرّد في «المقتَضَب» (باب: مِنْ مَسائلِ «ما»): «وأمَّا ما عليه جماعةُ أهلِ النَّحو، **وأكثرُ أهلِ التَّفسير** -فيما أعلَمُ- فإنَّه أضاف الأَعناقَ إليهم، يُريد **الرِّقاب**، ثم جعلَ الخَبرَ عَنهُم؛ **لأنَّ خضُوعَهم بخضوعِ الأَعناق**».



[٤٢]

قال تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللهِ إِنَّ اللهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**﴾[لقمان:٢٧].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**كَلِمَاتُ اللهِ**﴾: «مَقدوراتُه وعجائبُه، أو معلوماتُه».

☑ قال د.محمَّد بنُ عبدِ الرحمن الخُميِّس -مُتَعَقِّبًا-:

«تفسيرُ كَلِماتِ الله بِمقدُوراتِه أو بِمَعلوماتِه **خِلافُ ما فَهِمهُ السَّلف منها**، وهو بالتَّالي عُدولٌ عن ظاهرِ اللَّفظ، بل **كلماتُه سُبحانَه هي كلامُه وقولُه الذي لا نَفادَ له،** لأنه سُبحانه أوَّلٌ بلا ابْتداء، آخِرٌ بلا انتِهاء ولم يَزَل ولا يَزال يتكلَّم بما شاء إذا شاء، فلا حَدَّ لِكلامِه سُبحانه فيما مَضىٰ ولا فيما يُستقبَل، وما يُقدَّر مِن الأشجارِ والبُحور لتُكتَب به كلماتُ الله لا بُدَّ أن يَفنَىٰ ويَنتهي، وكلامُ الله لا نَفادَ له.

وتفسيرُ كَلماتِ الله بمَقدوراته أو معلُوماتِه تفسيرٌ لها بأمورٍ وُجوديَّة وعدميَّة، وكلماتُ الله تعالىٰ الموصوفَة بأنَّها لا تنفدُ هي أمور وُجوديَّة، **وكأنَّ هذا التَّفسير الذي ذكرهُ المؤلِّف يَرجع إلىٰ مذهبِ الأشاعرة في كلامِه**؛ وهو أنَّ كلامَ الله معنًىٰ واحدٌ نَفسي قديمٌ فلا يوصَف بالتَّعدُّد! **وهو خلافُ مذهبِ أهل السُّنة والجماعة فإنَّهم يقولُون**: (لم يَزلِ اللهُ ولا يَزالُ يتكلَّم بما شاءَ وكيفَ شاءَ، وكلماتُه لا نهايةَ لها فيوصَف تعالىٰ بأنَّه قال ويَقولُ ونادَىٰ ويُنادِي، وكما أخبر بذلك تعالىٰ عن نفسِه وهو أعلم بنفسِه وبغيرِه، وأصدقُ قيلًا وأحسنُ حديثًا مِن خلقِه)».

يُنظَر: «التعقُّبات المفيدة» (التعقُّب الرابع).

والشَّيخُ مَخلوف لم يَقفْ عند هذا فقط؛ بل حين أثبَتَ الكـلامَ لله -في شرحِـه عـلىٰ كتاب «عقيدةِ أهلِ الإسلام» للحـداد (ص١٨)- قـال: «متَّصـفٌ بكـلامٍ أزليٍّ قـديم ليس بِحَرفٍ ولا صَوت...؛ فلهُ -تعالىٰ- كَلامٌ هو صِفةٌ لـه أزليَّـة قائمـةٌ بِذاتِـه تعـالىٰ تتعلَّق تعلُّق دلالة بما يتعلَّق به العِلم الأزلي»!

والمأخَذ علىٰ هذا الكلامِ مِن جِهتَين:

مِن جهةِ زَعْمِه أن كلامَ الله (لـيس بِحَـرفٍ ولا صَـوت)؛ وهـو مُخـالِفٌ للكتـاب والسُّنَّة، والعَقل، واللُّغة؛ فما ليسَ بحرفٍ ولا صوتٍ= ليسَ بكلامٍ.

ومِن جهةِ وَصْفِه لكلامِ الله بـ(الأزَلي القَديم)؛ وهذا إطلاقٌ مجمَل لا يُعرف معنـاه علىٰ التحديد، فإن قصدَ ما قالَـه المبتدعـة الأوائـل أنّ الله تكلَّـم في الأزل قـديمًا ثـمَّ لم يتكلَّم بعدها، فهذا مخالف للشرع والعقل، لأن الله لم يزل متكلمًا متىٰ شاء كيف شـاء. وإنْ قصدَ بالقديم الأزلي أيْ جِنْسه قديمٌ لم يزل، فهذا صحيح.

ولا مُتَّسَع لتفصيل الأدلة والمناقشات هنا، ولكن فصَّلها مِنْ قبلُ: ابنُ تيميَّة ضِـمنَ «رِسالة في حُروفِ القُرآنِ وأَصوَاتنا بِه» المطبوعة مع رَسائلَ أُخـرىٰ جَمَعهـا محمَّـد بـنُ حامدٍ الفَقّي في مجلَّد أسماهُ: «شَذراتِ البلاتِين» (ص٤٣٧)، بما يُغنـي عـن نقلـه هنـا، طلَبًا للاختِصار.



[٤٣]

قال تعالى: ﴿**إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ**﴾[فاطر:١٠].

❖ قال في تفسيرِ﴿**وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ**﴾: «يرفع اللهُ العمل الصَّالحَ ويَقبَلُه».

☑ قال د.محمَّد بنُ عبدِ الرَّحمن الخُميِّس -مُتَعَقِّبًا-: «هذا أحدُ القَولَين في تفسيرِ الآية، والقولُ الثَّاني: أن العملَ الصَّالح يَرفعُ الكلِمَ الطَّيِّب **لأنَّه** بُرهانُ صِدقِ الإنسانِ في كلامِه الطَّيِّب، فإذا صَدق فِعلُه قَولَه كان حقيقًا وجديرًا بأن يَرفعَه اللهُ تعالىٰ ويَقبَلَه، **وهذه الآيةُ مِن أعظمِ حُججِ أهلِ السُّنَّة علىٰ أهلِ البِدَع في بابِ إثباتِ صِفةِ العُلوِّ لله**».

يُنظَر: «التعقُّبات المفيدة» (التعقُّب الخامس).



[٤٤]

قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾[فاطر:٣٢].

❖ قال في تفسير ﴿ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾: «رَجَحَتْ سيِّئاتُه علىٰ حسَناتِه».

و﴿مُقْتَصِدٌ﴾: «استوَتْ حَسناتُهُ وسيِّئاتُه».

و﴿سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾: «رَجَحَتْ حسناتُه علىٰ سيِّئاتِه».

☑ قلتُ: أخرَجَ التِّرمذيِّ برقم (٣٢٢٥) وصحَّحهُ الألبانيُّ من حديثِ أبي سعيدٍ الخُدريِّ رضي الله عنه عن النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال في هذه الآيةِ: «**هَؤلاءِ كلُّهم بِمَنزلةٍ واحِدةٍ وكلُّهم في الجنَّةِ**».

يقولُ شارِحُه أبو العُلَىٰ المُبارَكفُوري رحمه الله في «تُحفةِ الأحوذِي» (٩/ ٩٣):

«قَالَ الْحَافِظُ اِبْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ [٦/ ٥٤٦ وما بعدها]: مَعْنَاهُ أَيْ فِي أَنَّهُمْ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ **وَأَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمْ فَرْقٌ فِي الْمَنَازِلِ فِي الْجَنَّةِ** .

وَقَالَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ اِبْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ قَالَ: هُمْ أُمَّةُ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله وسلم وَرَّثَهُمْ اللهُ تَعَالَىٰ كُلَّ كِتَابٍ أَنْزَلَهُ، **فَظَالِمُهُمْ يُغْفَرُ لَهُ، وَمُقْتَصِدُهُمْ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا، وَسَابِقُهُمْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ**.

وَكَذَا رُوِيَ **عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ السَّلَفِ** أَنَّ الظَّالِمَ لِنَفْسِهِ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنْ الْمُصْطَفَيْنَ عَلَىٰ مَا فِيهِ مِنْ عِوَجٍ وَتَقْصِيرٍ» انتهىٰ.

وقال الشّنقيطيُّ رحمه الله في «الأضواءِ» (٥/ ٤٨٩): «بَيَّنَ تَعالىٰ في هذهِ الآيـةِ الكَريمـةِ أنَّ إيراثَ هذهِ الأمَّةِ لهذا الكِتاب، دليلٌ عـلىٰ أنَّ اللهَ اصـطفَاها في قولِـه: ﴿ثُـمَّ أَوْرَثْنَـا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ وبيَّن أنَّهم ثلاثةُ أقسامٍ:

الأوَّل: الظَّالمُ لِنفسِه وهو الذي يُطيعُ الله، ولكنَّه يَعصيهِ أيضًا فهـو الـذي قـال اللهُ فيه ﴿خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَىٰ اللهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾.

والثَّاني: المُقتَصِد وهو الذي يُطيعُ اللهَ ولا يَعصيهِ ولكنه لا يتقرَّبُ بالنَّوافل مِن الطَّاعات.

والثَّالـث: السَّـابق بـالخَيرات وهـو الـذِي يَـأتي بالواجِبـات ويَجتنـبُ المحرَّمـاتِ ويتقرَّبُ إلىٰ الله بالطَّاعاتِ والقُرُباتِ التي هي غيرُ واجِبة.

وهذا علىٰ **أصحِّ الأقوالِ** في تفسيرِ الظَّالِمِ لِنفسِه والمقتَصِد والسَّابِق، ثم إنَّه تَعالىٰ بيَّن أنَّ إيراثَهم الكتابَ هُو الفَضلُ الكَبيرُ مِنهُ عَليهم، ثم وَعدَ الجميعَ بِجَنَّـاتِ عـدنٍ وهُـو لا يُخلِفُ الميعـادَ في قولِـه: ﴿جَنَّـاتُ عَـدْنٍ يَـدْخُلُونَهَا﴾ إلىٰ قولِـه: ﴿وَلا يَمَسُّـنَا فِيهَـا لُغُوبٌ﴾ والواوُ في ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾ شامِلةٌ للظَّالم والمقتَصِدِ والسَّـابِق -عـلىٰ التَّحقيـق-. ولِذا قال بعضُ أهلِ العِلمِ: حُقَّ لِهذِه الوَاو أن تُكتـبَ بِـماء العَينَـين، فوعـدُه الصَّـادقُ بِجنَّاتِ عدنٍ لجميعِ أقسامِ هذه الأمَّة، وأوَّلُهم الظالمُ لنَفسِه يَدلُّ علىٰ أنَّ هذه الآيـةَ مِـن أرجَىٰ آياتِ القُرآنِ، ولم يَبقَ مِن المُسلِمين أحَدٌ خارجٌ عـن الأقسـامِ الثَّلاثـة، فالوعـدُ الصَّادقُ بالجنَّة في الآيةِ شامِلٌ لجميعِ المُسلِمين ولِذا قال بعدَها مُتَّصلًا بها: ﴿وَالَّـذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لا يُقْضَـىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلا يُخَفَّـفُ عَـنْهُمْ مِـنْ عَـذَابِهَا كَـذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿فَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ نَصِيرٍ﴾.

واختلفَ أهلُ العِلمِ في سببِ تقديمِ الظَّالِمِ في الوَعدِ بالجنَّةِ علىٰ المُقتَصِدِ والسَّـابِق، فقال بعضُهم: قدَّمَ الظَّالمَ لئلَّا يَقـنَط، وأخَّـر السَّـابِقَ بـالخيراتِ لـئلَّا يُعجـبَ بِعمَلِـه فيَحبَط. وقال بعضُهُم: قدَّم الظَّالم لنفسِه لأنَّ أكثرَ أهلِ الجنَّـة الظَّـالمونَ لأنفُسِـهم لأنَّ الذين لم تَقعْ مِنهُم مَعصيةٌ أقلُّ مِن غيرِهِم؛ كما قالَ تَعالىٰ: ﴿إِلَّا الَّـذِينَ آمَنُـوا وَعَمِلُـوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ﴾» انتهىٰ.



[٤٥]

قال تعالى: ﴿**واضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ**﴾[يس:١٣].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**الْقَرْيَةِ**﴾: «أنطاكية»**!**

☑ قال السَّعديُّ في «تفسيرِه» (ص٦٩٣): «وتعيينُ تلك القَريةِ، **لو كان فيه فائدة؛ لعيَّنها اللهُ**، فالتَّعرُّضُ لذلكَ وما أشبهه **مِن بابِ التَّكلُّف والتَّكلُّم بلا عِلم،** ولهذا إذا تكلَّم أحدٌ في مثلِ هذا تجِد عِندَه من الخَبط والخَلط والاختِلاف الذي لا يَستقرُّ له قَرار ما تَعرفُ به أنَّ **طريقَ العِلمِ الصَّحيح: الوُقوفُ مع الحقائقِ، وتركُ التَّعرُّضِ لما لا فائِدةَ فيه**، وبذلك تَزكُو النَّفسُ، ويَزيدُ العِلمُ **مِن حيث يظنُّ الجاهِل أنَّ زيادتَه بِذِكرِ الأقوالِ التي لا دليلَ عليها**، ولا حُجَّة عليها **ولا يَحصُل منها مِن الفائدَة إلا تشويشُ الذِّهنِ واعتيادُ الأمورِ المشكُوكِ فِيها**».

وقال ابنُ كثيرٍ في «تفسيره» (٦/ ٥٧٣-٥٧٤) -بعدَ كلامٍ وسَرْدٍ للآثارِ-: «فعلَىٰ هذا **يتعيَّن** أنَّ هذه القريةَ المذكورةَ في القُرآنِ العَظيم **قَريةٌ أُخرَىٰ غيرُ أنطَاكية**، كما أطلقَ ذلك غيرُ واحِدٍ مِن السَّلف أيضًا، أو تكونُ أنْطَاكية -**إنْ كانَ لفظُها محفوظًا في هذه القِصَّة**- مدينةً أُخرىٰ غَيرَ هَذِه المشهورةِ المعروفة، **فإنَّ هذه لم يُعرَف أنها أُهلِكتْ لا في المِلَّة النَّصرانيَّة ولا قَبل ذلك**، واللهُ سبحانه وتعالىٰ أعلَم».



[٤٦]

قال تعالى: ﴿**وَالصَّافَّاتِ صَفًّا*فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا*فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا**﴾[الصافات:١-٣].

❖ قال في تفسيرِ: ﴿**وَالصَّافَّاتِ صَفًّا**﴾: «قَسَمٌ بالجماعات تصطفُّ للعِبادة».

وفي تفسير ﴿**فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا**﴾: «تزْجُر عن المعاصِي بالأقوالِ والأفعالِ».

وفي تفسير ﴿**فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا**﴾: «تتلُوا آياتِ الله للعِلم والتَّعليم».

☑ قلتُ: أمَّا ﴿**الصَّافَّاتِ**﴾؛ فقد **أجمعَ** أهلُ التَّفسيرِ علىٰ أنَّهم الملائكـةُ يَصـطفُّون لرَبِّهم في السَّماء، وأمَّا ﴿**الزَّاجِرَاتِ**﴾؛ فاختَلَفُوا فيها: هل هي الملائِكَة، أم آيُ القُـرآنِ؟ وكَذلك ﴿**التَّالِيَاتِ**﴾؛ اختَلفوا: أَهِيَ الملائكة، أم هيَ مـا يُـتلَىٰ علـيكم في القُـرآنِ مِـن أخبارِ النَّاسِ والأُممِ قُبلَكُم؟ **والرَّاجحُ قولُ مَـن قـال: هُـم الملائِكـةُ**؛ لأنَّ اللهَ -تعـالىٰ ذِكْرُه- ابتدأَ القَسَم بنوعٍ مِن الملائِكة، وهم الصَّافُّون **بإجماعٍ** مِـن أهـلِ التَّأويـل، **فَـلأَنْ يكونَ الذي بعدَه قَسَمًا بِسائِرِ أصنافِهِم أشْبَهُ**. يُنظَر: «تفسير الطَّبريِّ» (٢١/ ٧-٨).

قُلتُ: وكذلك القول في الآياتِ (١٦٥-١٦٦) مِن هذه السُّورة.



[٤٧]

قال تعالى: ﴿أَذَٰلِكَ خَيْرٌ نُّزُلًا أَمْ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ﴾[الصافات:س٦٢].

❖ قال في تفسير ﴿**شجرة الزقوم**﴾: «شجرةٌ مِن أخبثِ الشَّجَر **بتِهامَة**»!

☑ قُلتُ: قولُه: (بتِهامَة)! عجيبٌ، وربُّنا يقـولُ: ﴿إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ﴾.

وذكَر ابنُ جَريرٍ في «تفسيرِه» (٢١/ ٥٣): أنَّ العَربَ كانوا يُطلِقونَ (الزَّقُّومَ) علىٰ (التَّمر والزُّبد).

فعلىٰ هذا؛ يكون المعنَىٰ الذي أراده العـرب أو الـذي أراده الله عـزَّ وجـل في هـذه الآية: خِلافَ ما ذكَره الشَّيخُ مَخلوف. والله أعلم.



[٤٨]

قال تعالى: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾[الصافات:١٢٥].

❖ قالَ في تفسيرِ ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا﴾: «أتعبدُونَ الصَّـنَم **المسمَّىٰ بَعْلًا**».

☑ قلتُ: لم يَرِدْ دليلٌ علىٰ أنَّ اسمَ الصَّنمِ (بَعلٌ)، والبَعْـلُ في كـلامِ العَـربِ يَـأتي بمعنىٰ: (رَبِّ الشَّيءِ)؛ كما ذكَر غيرُ واحدٍ مِن المفسِّرين. والله أعلم.



[٤٩]

قال تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُودَ سُلَيْمَانَ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ * إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ * فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ * رُدُّوهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾[ص:٣٠-٣٣].

❖ قال في تفسيرِ﴿أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ﴾: «آثرتُ حُبَّ الخَيل».

وقال في تفسيرِ ﴿عَنْ ذِكْرِ رَبِّي﴾: «علىٰ صَلاتِي العَصرَ لله تعالىٰ».

وقال في تفسيرِ ﴿تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾: «غرَبَت الشَّمسُ، أو غابت الخيلُ عن بَصَرِه لظُلمةِ اللَّيل».

وقال في تفسيرِ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾: «فَشَرَعَ يقطعُ سُوقَها وأعْنَاقَها بالسَّيف قُرباناً لله تعالىٰ وكانَ ذلك مَشروعًا في مِلَّتِه».

☑ **قُلتُ**: هذا التفسير مستنِد إلى قِصةُ ساقَها بعضُ المفسِّرين، وفيها مخالَفةٌ ظاهِرةٌ للقُرآن، ونِسبةُ أشياءَ لنَبيٍّ نزَّهَهُ اللهُ عن فِعْلها.

وقد فصَّل في ردِّها أحسنَ تَفصيلٍ؛ محمَّد جميل زينُو ﷺ، فقال في كتابه «كيفَ نفهمُ القُرآن» (ص١٢٨-١٣١): «ذكَر كثيرٌ مِن المفسِّرين أن سُليمانَ عليه السلام شَغَلَتْهُ الخيلُ عن صلاةِ العصرِ حتىٰ غابتِ الشَّمس فأمرَ بِقطعِ سُوقِها وذَبحِها تقرُّبًا إلىٰ الله، وقد اختلفتْ عباراتُهم، **وكلُّها تدورُ علىٰ هذا المعنَىٰ**.

وعلىٰ هذا التَّفسيرِ مُلاحظاتٌ:

١. قولُه ﴿**عَنْ ذِكْرِ رَبِّي**﴾ أي: صَلاة العَصرِ. **لا دليلَ عَليه**؛ لأنَّ كلمةَ (عَن) تـأتي بمعنَىٰ (مِن) كما نقلَ الشَّوكانيُّ في «تفسيرِه» (٤/ ٤٣٢) عن ابنِ عبَّاس في قولِـه تَعـالىٰ ﴿**عَنْ ذِكْرِ رَبِّي**﴾ يقولُ: «مِن ذِكرِ ربِّي». **فالخيلُ هِي مِن ذِكرِ الله**؛ لأنَّ فيهـا إعانـةً عـلىٰ الجهادِ ولذلك أمرَ اللهُ تعالىٰ بِرباطِها، فقال عزَّ مِن قائلٍ: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآَخَرِينَ مِـنْ دُونِهِـمْ...﴾[الأنفـال: ٦٠]، وقد حلَّ مكانَها الدَّبَّاباتُ والطَّـائِرات والمُصـفَّحاتُ والصَّـواريخُ وغيرُهـا مـن المختَرَعات. فإعدادُ الخيلِ للجِهادِ مِن العِباداتِ المطلوبةِ، بل هُو مِـن أفضَـلِها؛ لـذلك جاءَ مَدحُها في كثيرٍ مِن الأحاديثِ الصَّحيحةِ.

٢. قولُ المفسِّرين ﴿**حَتَّىٰ تَوَارَتْ**﴾ أي الشَّمس؛ **لا دَليلَ عَليهِ أيضًا**؛ لأنَّ الشَّمس ليس لها ذِكرٌ مِن قَريبٍ أو بَعيد، والأقربُ هو ذِكرُ الخَيلِ.

فيكونُ المعنىٰ: حتىٰ تَوارت الخيلُ واختَفتْ عن نَظَرِ سُليمانَ عليه السلام.

٣. والأهمُّ مِن ذلك؛ قولُ المفسِّرين ﴿**فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّـوقِ وَالْأَعْنَـاقِ**﴾: قطَـع سُوقَها وأعناقَها؛ حيث فسَّروا المسحَ بالقَطعِ، **وهـذا لا دليـلَ عَليـه**، ولا سـيَّما أنَّ فيـه تعذيبًا للحيوانِ وإتلافًا للمال، والأوْلىٰ أن نَحمِلَ الآيةَ علىٰ ظاهِرِها، فقد نقلَ الطَّـبريُّ عن ابنِ عبَّاسٍ في قولِه: ﴿**فَطَفِقَ مَسْـحًا بِالسُّـوقِ وَالْأَعْنَـاقِ**﴾يقـولُ: «جعـلَ يَمسـحُ أعرافَ الخَيلِ وعَراقيبَها حُبًا لها». وهذا القـولُ الـذي ذَكرنـاهُ عـن ابـنِ عبَّـاسٍ أشـبهُ بِتأويلِ الآيةِ؛ لأنَّ نبيَّ الله ﷺ لم يكنْ إن شاء اللهُ لِيعذبَ حيوانًا بالعَرقَبة ويُهلـكَ مـالًا مِن مالِه بِغيرِ سَببٍ. يُنظَر «تفسير الطَّبريِّ» (٢٣/ ١٥٦) والعَرقَبةُ: قَطعُ أرجُلِ الخَيل.

٤. أقولُ: هذا التَّفسيرُ لابنِ عبَّاسٍ **هو الصَّحيح**، ويمكنُ القولُ بأنَّ سُليمان عليه السلام كان يُجري استعراضًا عسكريًا للخَيلِ لمحبَّتِه لها فلمَّا مرَّت أمامَه وغابت عن نَظَرِه أمرَ بإعادَتِها ورَدِّها فجعلَ يَمسحُ التُّرابَ والعرَقَ عن سُوقِها وأعناقِها مِن أثرِ الغُبار الذي لحِقَها كما يفعلُ الآن مَن عندهُ خَيل.

٥. وقال ابنُ حزمٍ [«الفِصَل» (٤/ ١٦)]: «تأويلُ الآيةِ علىٰ أنَّه قَتلَ الخيلَ إذْ اشتغلَ بها عن الصَّلاة؛ **خُرافةٌ مَوضوعةٌ مَكذوبةٌ سَخيفةٌ بارِدة**، قد جمعتْ بين أفانِين مِن القَول؛ لأنَّ فيها مُعاقَبَةَ خَيلٍ لا ذَنب لها والتَّمثيلَ بِها وإتلافَ مالٍ مُنتفعٍ بِه بلا معنًىٰ ونِسبَةَ تَضييعِ الصَّلاةِ إلىٰ نبيٍّ مُرسَل ثم يُعاقِبُ الخَيلَ علىٰ ذنبِه لا علىٰ ذنبِها، **وإنما معنَىٰ الآية**: أنه أخبرَ أنَّه أحبَّ الخيرَ مِن أجلِ ذِكرِ ربِّه حتىٰ توارتِ الشَّمس أو تلك الصَّافناتُ بِحجابِها ثم أمرَ بِرَدِّها فطفِق مَسحًا بِسُوقِها وأعناقِها بِيَدِهِ بِرًا بها وإكرامًا لها؛ **وهذا هو ظاهرُ الآيةِ الذي لا يحتملُ غَيرهُ**، وليس فيها إشارةٌ أصلًا إلىٰ ما ذكَره مِن قتلِ الخَيلِ وتعطيلِ الصَّلاة، وكل هذا قد قالَه ثقاتُ المسلمين، **فكيف ولا حجَّة في قولِ أحدٍ دون رسولِ الله** صلى الله عليه وآله وسلم».

٦. وقال الفخرُ الرَّازيُّ [«مفاتِيح الغَيب» (٢٦/ ١٨٠)] في الآيةِ: «إنَّ رِباط الخيلِ كان مَندوبًا إليه في دِينِهم كما أنَّه كذلك في دينِ الإسلام، ثم إنَّ سُليمان عليه السلام احتاجَ إلىٰ الغزوِ فَجلسَ وأمرَ بإحضارِ الخَيلِ وأمَر بإجرائِها وذَكرَ أنِّي لا أحبُّها لأجلِ الدُّنيا وإنما أحبُّها لأمرِ الله وطلبِ تَقويَة دِينه، وهو المرادُ مِن قولِه ﴿**عَنْ ذِكْرِ رَبِّي**﴾ ثم إنَّه عليه السلام أمر بإعادَتِها وتَسييرِها حتىٰ توارَت بالحِجابِ أي غابتْ عن بَصَرِه ثم أمرَ

الرائِضينَ بأن يَرُدُّوا تلكَ الخيلَ فلما عادتْ إليه طفِقَ يَمسحُ سُوقَها وأعناقَها».

والغَرضُ مِن ذلك المسحِ أمورٌ:

أ- تشريفًا لها وإبانةً لِعِزَّتها؛ لكونها مِن أعظم الأعوانِ في دفعِ العَدُو .

ب- إنَّه أراد أن يُظهرَ أنَّه في ضبطِ السِّياسَةِ والمُلكِ وأنَّه يُباشِرُ أكثرَ الأمور بنفسِه.

ت- إنه كان أعلمَ بأحوالِ الخَيلِ وأمراضِها وعُيوبِها فكان يَمتحِنُها ويَمسحُ سُوقَها وأعناقَها حتىٰ يعلمَ هل فِيها ما يَدلُّ علىٰ المَرَض.

ث- إنَّ رُجوع الضَّمير في ﴿**تَوَارَتْ**﴾ إلىٰ الشَّمس، و﴿**رُدُّوهَا**﴾ إلىٰ الخيلِ؛ تَفريقٌ للضَّمائر، فالواجبُ ردُّ الضَّمائر كلِّها إلىٰ الخَيل.

ج- إنَّ قولَه ﴿**فَطَفِقَ مَسْحًا**﴾؛ فالمسحُ هُنا لا يُفيد القَطع وإلَّا لكانَ قولُه تعالىٰ ﴿**فَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ**﴾ يُفيد القَطعَ ولا يُفيد المسحَ! وهذا خلافُ مَفهومِ الآية كما هو مَعلوم.

ح- إنَّ اتِّهامَ سُليمان عليه السلام بتأخيرِ صَلاةِ العَصر حتىٰ غابتِ الشَّمس لا يجوزُ ولا سيَّما في حقِّ سُليمانَ النبيِّ المعصُوم.

٧. قال ابنُ عبَّاس ﴿**حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي**﴾: «مِن ذِكرِ ربِّي»، ﴿**فَطَفِقَ مَسْحًا**﴾: «يمسحُ أعرافَ الخيلِ وعَراقيبَها» رواهُ البُخاريُّ[١]. انتهىٰ.

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

---

(١) رواه تعليقًا، عند الحديثِ رقم (٤٨٠٧).

[٥٠]

قال تعالى: ﴿**وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ**﴾[الزمر:٦٧].

❖ قال في تفسير ﴿**قَبْضَتُه**﴾: «ملكُه وفي مَقدوره وتصرُّفه». و﴿**مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ**﴾: «**بقُدرتِه** كطيِّ السِّجلِّ للكُتب».

☑ قلتُ: هذا **تأويلُ المعطِّلين لصِفاتِ ربِّ العالمَين**؛ وإلَّا فقد ثبَت أنّ رسولَ الله فسَّر هذه الآيةَ بأوضحِ تفسيرٍ لا يحتملُ التَّحريفَ والتَّحوير؛ فعن ابنِ عُمرَ رضي الله عنهما أنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وآله وسلم قرأ ﴿**وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ**﴾، قال: **فبسطَ رسولُ الله** صلى الله عليه وآله وسلم **يدَيْه**، قال: «فيقولُ اللهُ تَبارَكَ وتَعالَىٰ أَنَا الجبَّارُ أنا الملِكُ أينَ الجبَّارونَ؟ أين المتكبِّرون؟ أنا كذا أنا كذا» فرجف المنبرُ برسولِ الله صلى الله عليه وآله وسلم حتَّىٰ قُلنا ليخرَّنَّ به. صحَّحهُ الألبانيُّ في «ظلالِ الجَنَّة» (٥٤٦)، وقد أوردهُ الشيخُ محمَّد بنُ عبدِ الوهَّابِ في «تفسيرِ آياتٍ مِن القُرآن» (ص٢١٩) مُسْتَدِلًا به علىٰ أنَّ لله يَدَينِ **دُون تَشبيهٍ ولا تَعطيلٍ**.

وروىٰ **البُخاريُّ** (٤٨١١)، و**مُسلمٌ** (٢٧٨٦)، وغيرُهما؛ عن ابنِ مَسعودٍ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ حَبْرٌ مِنْ الْأَحْبَارِ إِلَىٰ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله وسلم فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ -أَوْ يَا أَبَا الْقَاسِمِ- إِنَّ الله تَعَالَىٰ **يُمْسِكُ** السَّمَاوَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَىٰ **إِصْبَعٍ** وَالْأَرَضِينَ عَلَىٰ **إِصْبَعٍ** وَالْجِبَالَ وَالشَّجَرَ عَلَىٰ **إِصْبَعٍ** وَالْمَاءَ وَالثَّرَىٰ عَلَىٰ **إِصْبَعٍ** وَسَائِرَ الْخَلْقِ عَلَىٰ **إِصْبَعٍ** ثُمَّ **يَهُزُّهُنَّ** فَيَقُولُ

أَنَا الْمَلِكُ أَنَا الْمَلِكُ، فَضَحِكَ رَسُولُ الله ﷺ تَعَجُّبًا مِمَّا قَالَ الْحَبْرُ **تَصْدِيقًا لَهُ** ثُمَّ قَرَأَ **﴿وَمَا قَدَرُوا الله حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾**.

هذا؛ وقد **حاولَ** بعضُ **مُثِيري الشبهات** أن يشُكِّك في استدلالِ أهلِ السُّنَّة بهذا الحديثِ علىٰ إثباتِ **اليدَينِ والأصابع** لربِّ العزَّة؛ ومِن هؤلاء: عبدُ الله بنُ الصدِّيق **الغُماري!** في تَحقيقهِ لِجُزءٍ من كتابِ «التَّمهيد» لابنِ عبدِ البَرِّ ؒ؛ فقد زعم أنَّ ضحِكَ النبيِّ ﷺ كان استهزاءً باليَهوديِّ وعَقيدتِه! ولم يَرفع بقولِ ابنِ مَسعودٍ رأسًا! فجعَل نفسَه أدرَىٰ بقصْدِ النَّبيِّ ﷺ من الصَّحابة!

فابن مسعود ؓ يقول: «ضَحِكَ رَسُولُ الله ﷺ تَعَجُّبًا مِمَّا قَالَ الْحَبْرُ **تَصْدِيقًا لَهُ**»، وهو يقول: «... استهزاءً بعقيدتِه»! فمَن تُصدِّقون يا أربابَ العُقول؟!

وأين يذهبُ الغُماريُّ ومَن علىٰ شاكِلَتِه بِحديثِ رَسُول الله ﷺ: «إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ الله عَلَىٰ مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ -عَزَّ وَجَلَّ-، **وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ**» -رواه مسلم (١٨٢٧)-، وحديثِ: «إنَّ اللهَ كَتَبَ التَّوراةَ **بِيدِهِ**» -رواه مسلمٌ (٢٦٥٢)-، وحديثِ: «إنَّ أوَّل شيءٍ خَلقَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: القَلَمَ؛ **فأَخَذهُ بِيمينِهِ وكِلتَا يَدَيهِ يَمينٌ**» -خرَّجه الألباني في «الصَّحيحة» (٣١٣٦)-؟

۞ ۞ ۞ ۞ ۞

[٥١]

قال تعالى: ﴿**ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ...**﴾[فصلت:١١].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**وَهِيَ دُخانٌ**﴾: «مُكوَّنة مما **يُشبِه** الدُّخانَ».

☑ قلتُ: هذا خلافُ ظاهرِ الآية، ولا دليلَ عليه، **فالدُّخانُ هو الدُّخان وليس ما يُشبِهُه!** وبهذا قال أهلُ التَّفسير.



[٥٢]

قال تعالى: ﴿**فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا**﴾[فصلت:١٢].

❖ قولُه في تفسيرِ ﴿**فَقَضَاهُنَّ**﴾: «أحْكَمَ وأبْدَعَ خَلقَهنَّ».

☑ قلتُ: هذا تفسيرٌ قاصِر، لأنَّ معنىٰ (**قَضىٰ**) هنا: **فَرغ وانتَهىٰ**؛ كقولِه: ﴿**قُضِيَ الأَمْرُ**﴾، فالمعنىٰ: أنه -سُبحانه- **فرغَ** مِن خَلقِهنَّ **بإحكامٍ وإبداع**.

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

[٥٣]

قال تعالى: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ فَإِذَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ مُحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا الْقِتَالُ رَأَيْتَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ فَأَوْلَىٰ لَهُمْ * طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُوا اللهَ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾[محمد: ٢٠-٢١].

❖ قال في تفسيرِ ﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ﴾: «قاربَهمْ ما يُهلكُهُم -واللام مَزيدةٌ-، أو: العِقاب أحقُّ وأَوْلىٰ لهم».

☑ قلتُ: فسَّر الشَّيخُ الآيةَ هُنا بأحد قولَيْ المفسِّرين؛ علىٰ اعتبارِ أنَّ قولَه ﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ نهايةُ الكَلام، والذي بعدَه ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾ كَلام مُستأنَف.

وهناك قولٌ آخرُ للمُفسِّرين في قولِه ﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾ أي: طاعةٌ وقولٌ معروفٌ خيرٌ لهم.

فهذانِ قَولان جائِزانِ ما داما غيرَ مُتعارضَيْن؛ وهذا مِن إعجازِ القُرآن.

تنبيه: قولُه «واللامَ مَزيدة»؛ الأَنْسَبُ مع القُرآن اجتناب مثل هذا التعبير، ويعجبني صنيع بعض العُلماءِ حيث يتجنَّبونَ هذه اللَّفظةَ؛ فيقولونَ: (صلة)، ولا يقولونَ: (زائدة)؛ تأدُّبًا مع كلامِ الله تعالَىٰ، وإن كانَ المقصودُ بالزِّيادةِ الزِّيادةَ النَّحويَّةَ لا أنَّها لَغْوٌ، ولكن يبقىٰ اجتنابها أَوْلىٰ.



[٥٤]

قال تعالى: ﴿**فَذَرْهُمْ حَتَّىٰ يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ**﴾[الطور:٤٥].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**يُصْعَقُونَ**﴾: «يُهلَكُون -يومَ بَدر-».

☑ قلتُ: الأرجحُ هو قولُ الجُمهورِ **أنَّه يومُ القِيامة**؛ لأنَّـه لم يَـرِدْ في ذلـك سـببُ نزولٍ للآيةِ يُفيد تخصيصَها بيومِ بَدرٍ، ولما رواه البخـاري (٣٣٩٨) ومسـلم (٢٣٧٤) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﵁، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «النَّاسُ يُصْعَقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ».



[٥٥]

قال تعالى: ﴿**وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا عَذَابًا دُونَ ذَلِكَ**﴾[الطور:٤٧].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**عَذَابًا دُونَ ذَلِكَ**﴾: «عذابًا قبل ذلك هو القَحطُ».

☑ قلتُ: وهذا بِناء علىٰ ما قالَه في الآيةِ السَّابقة أنه يَومُ بَدرٍ.

ولكنْ علىٰ قولِ الجمهور؛ فإنَّ العذابَ هُنا شاملٌ لِعـذاب **الـدُّنيا** بالقَتـلِ والسَّـبيِ والإخراجِ مِن الدِّيار، ولِعذابِ **البَرزخ** والقبرِ.

يُنظَر: «تفسير السَّعديِّ» (ص٨١٨).



[٥٦]

قال تعالى: ﴿**وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ**﴾[الرحمن:٤٦].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**جَنَّتَانِ**﴾: «بُستانٌ داخِل القَصر وآخرُ خارجَه».

☑ قلتُ: والصَّواب أن تُفَسَّر بقولِ النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «جَنَّتَانِ مِنْ فِضَّةٍ آنِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَجَنَّتَانِ مِنْ ذَهَبٍ آنِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَمَا بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ إِلَّا رِدَاءُ الْكِبْرِيَاءِ عَلَىٰ وَجْهِهِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ» رواهُ البُخاريُّ (٤٨٧٨)، ومسلمٌ (١٨٠).

ومعنىٰ الجنَّة في اللُّغة: البُستان، والمعنىٰ الشَّرعي -**هُنا**- يُقدَّم علىٰ اللُّغوي؛ لأنه ثبَتَ به النصُّ، و**لأنَّ القُرآنَ نزلَ لِبيانِ الشَّرعِ، لا لبيان اللُّغة**.

ويُراجَع هذا الأصلَ فيما تقدَّم في (التمهيد).



[٥٧]

قال تعالى: ﴿**فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ**﴾[الرحمن:٥٠].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ**﴾: «التَّسْـنيمُ والسَّلسبيلُ».

☑ قلتُ: **لا دليلَ** علىٰ أنهما -هنا- التَّسنيمُ والسَّلسبيل؛ فالوُقوف علىٰ ظاهر الآية أولىٰ، والله أعلم.

فلَو سلّمنا بأنهما هما؛ فما العينان -إذَن- اللَّتان في الجنَّتين ما دونهما: ﴿**فـيهما عَيْنَـانِ نَضَّاخَتَانِ**﴾؟! فتحديد تلك وتركُ هاتينِ يُضْعِفُ القولَ ومستَنَده.

ثمّ إنَّه لم يُصَرَّح في القرآن بِاسْمِ عيْنٍ إلا واحدة: ﴿**عينًا فيها تُسَمَّىٰ سَلْسَبِيلًا**﴾.

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

[٥٨]

قال تعالى: ﴿**لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ**﴾[الواقعة:٧٩].

❖ قال في تفسيرها: «صفةٌ أُخرىٰ للقرآن».

☑ قلتُ: الضَّمير عائدٌ علىٰ أقربِ مَذكور؛ فيكون مَعناهُ: لا يمَسُّ الكتابَ المكنونَ **الذي في اللَّوح المحفوظِ** إلَّا المطَهَّرون **وَهُم الملائِكة**.

ونقَل محمَّد جميل زينُو عن ابنِ عُثيمين؛ أنَّه قال: «لو كانَ المرادُ بقولِه ﴿**إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ**﴾ الذين طهَّروا أنفسَهم مِن الأحداثِ لَقالَ (إلا المتطهِّرون)؛ لأنَّ الملائكةَ مُطَهَّرون، وغيرُهم الذين يُصيبُهم الحدَث مُتطهِّرون مِن الحدَث».

يُنظَر: «تنبيهات مهمَّة علىٰ قُرَّة العَينين وتَفسيرِ الجَلالَينِ» (ص٢٠-٢١).



[٥٩]

قال تعالى: ﴿**هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ...**﴾[الحديد:٣].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**الظَّاهِرُ**﴾: «بوُجـودِه ومَصـنوعاتِه وتـدبيرِه»، ﴿**وَالْبَـاطِنُ**﴾: «بِكُنهِ ذاتِه عن العُقول».

☑ قلتُ: الأَوْلىٰ والصَّواب أن نُفسِّر هذَيْنِ الاسـمَيْن بـما جـاء في الخـبَر عَـنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَأْمُرُنَا إِذَا أَخَذْنَا مَضْجَعَنَا أَنْ نَقُـولَ: «اللَّهُـمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ وَرَبَّ الْأَرْضِ وَرَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ فَالِقَ الْحَبِّ وَالنَّوَىٰ وَمُنْزِلَ التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْفُرْقَانِ أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ كُلِّ دَابَّةٍ أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا **اللَّهُمَّ أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَـيْسَ بَعْـدَكَ شَيْءٌ وَأَنْـتَ الظَّـاهِرُ فَلَـيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ** اقْضِ عَنَّا الدَّيْنَ وَأَغْنِنَا مِـنْ الْفَقْـرِ». رواهُ مسلمٌ (٢٧١٣).

وقد نبَّه علىٰ هذا: د.محمَّـد الخُمـيِّس في «التَّعقُّبـات المفيـدة» (التعقُّـب السـادس) قائلًا: «فيكونُ اسمُه (الظَّاهِر) **دالًا علىٰ علوِّه علىٰ خلقِـه [بِذاتِـه]**، واسـمُه (البـاطِن) دالًا علىٰ إحاطةِ عِلْمِه وأنَّه لا يَحجِبُه شيءٌ؛ **فسمْعُه واسعٌ لجميعِ الأصـوات، وبَصَــرُهُ نافذٌ إلىٰ جميعِ المخلوقات**».



[٦٠]

قال تعالى: ﴿**أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ**﴾[الملك:١٦].

❖ قال في تفسيرِ ﴿**مَنْ في السَّماءِ**﴾: «أمْـرُه وقَـضـاؤُه وسُـلطانه».

☑ قلتُ: وهذا تهرُّبٌ مِن إثباتِ أن ربَّنـا في السَّـماء بِذاتِـه، أي: في **العلـوِّ المطلَـق** فوق عرشِه؛ كما ثبتَ في «صـحيحِ مُسـلمٍ» (٥٣٧) مِـن حـديثِ مُعاويـةَ بـنِ الحَكَـم السُّلميِّ ﵁ قال: كَانَتْ لِي جَارِيَةٌ تَرْعَىٰ غَنَمًا لِي قِبَلَ أُحُـدٍ وَالْجَوَّانِيَّـةِ فَاطَّلَعْـتُ ذَاتَ يَوْمٍ فَإِذَا الذِّيبُ قَدْ ذَهَبَ بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِهَا وَأَنَا رَجُلٌ مِـنْ بَنِـي آدَمَ آسَـفُ كَـمَا يَأْسَـفُونَ لَكِنِّي صَكَكْتُهَا صَكَّةً فَأَتَيْتُ رَسُولَ الله ﷺ فَعَظَّمَ ذَلِكَ عَلَيَّ، قُلْتُ: يَا رَسُـولَ الله أَفَلَا أُعْتِقُهَا. قَالَ: «ائْتِنِي بِهَا»، فَأَتَيْتُهُ بِهَا؛ **فَقَالَ لَهَا: «أَيْنَ الله؟» قَالَتْ: فِي السَّـمَاءِ**، قَـالَ: «مَنْ أَنَا؟» قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ الله، قَالَ: «أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ».

وجاءَ في الحديثِ الآخَرِ الذي حدَّثَني بـه محمـد شـكّور الميـاديني ﵀، **وهـو أوّل حديثٍ سَمعتُه مِنـهُ** بالإسـناد **المسلْسَـلِ بالأوَّليَّـة** إلىٰ سُـفيانَ بـن عُيَينـةَ وإليـه يَنتهـي **التَّسلسُل بالأوَّليَّة**، عن عمرِو بنِ دينار، عن أبي قابُوس، عـن عبـدِ الله بـنِ عمـرِو بـنِ العاص ﵄ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «الرَّاحِمونَ **يَرحمُهُم الرَّحمن** تَبـارَكَ وتَعـالَىٰ؛ ارحَمُوا مَن في الأرض **يَرحَمكُم مَن في السَّـماء**». والحـديثُ أخرجـهُ أبـو داود (٤٩٤١) والترمذي (١٩٢٤) وغيرهما، وصححه الألباني.

ويُنظَر –للأهمّيّة– تفصيل د.تقيِّ الدِّين الهلالي ﵀ حول مَسألة (العلوِّ) في كتابِه:

«سَـبيلِ الرَّشـاد» (٥/ ٨٨-٢٤٧) فقـد أوْرَدَ هنـاك الآيـاتِ الدَّالَّـة عـلىٰ العلـوِّ، ثـم الأحاديث، ثم أقوالَ الصَّحابة، ثم أقوالَ التَّابعين، ثم أقوالَ الأئمة الأربعة وأتباعِهم، ثم أقوالَ أئمةِ أهلِ الحديث، ثم أقوالَ أئمةِ اللُّغة، ثمَّ... ثمَّ... وقال في آخِر ذلك:

«قد أطَلْتُ في هذا البابِ؛ لأنَّه أهمُّ أبوابِ آياتِ الصِّفات، **فإنَّ كلَّ مَن اعتقَد عُلُـوَّ اللهِ تعالىٰ واستِواءَه علىٰ عَرشِهِ وبَينُونَتَه مِن خَلقِهِ لا يَرُدُّ شَيئًا مِن الصِّفاتِ.**

ومن سُوءِ الحظِّ أنَّ نفْيَ هذه الصِّفة الكريمةِ قد شاع في بلادِ المُسـلمين منـذُ أزمنـةٍ مُتطاولة؛ فعامَّتُهم يقولونَ: اللهُ في كلِّ مَكان، وخاصَّـتُهم تقـولُ: لا داخـلَ العـالَمِ ولا خارجَه ولا في أيِّ جِهةٍ مِن الجِهاتِ السِّت؛ لأنَّ المعتزلـةَ والخـوارجَ والمتـأخِّرين مِـن الأشعريَّة نجَحُوا في تضليلِ النَّاس وإبعادِهم عن الإيمانِ بِعلوِّ الله تعـالىٰ وكونـه فَـوقَ خَلْقِه! **فالحمدُ لله الذي هدانا لهذا وما كُنَّا لنهتديَ لو لا أنْ هَدانا اللهُ**».

قلتُ: وجُلُّ مادةِ هذا الباب جمَعَها التقيُّ الهلاليُّ مِن كتـابَي: «العُلـوِّ للعـليِّ العَظـيم» (١/ ٢٤٥-٣٨٨) للذَّهبي، و«اجتماعِ الجُيوشِ الإسلاميَّة علىٰ غزوِ المعطِّلـة والجهميَّـة» (ص٩٥-٣٢٤) لابنِ القيِّم؛ أفاد هذا مَشهورُ بنُ حسَن في تعليقِه علىٰ الكتاب.

ويُنظَر -كذلك- في هذا الباب- كتاب: «مجمَل أدلَّةِ العُلوِّ وَالفوقيَّة ونَقْـض أبـرزِ شُبَه المخالِفين العقليَّة والنقليَّة» لمحمَّـد خَشَّـان، وكتاب: «تَهافُـت المدرَسـةِ الغمارِيَّـة» لياسين نَزَّال.



[٦١]

قال تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾[القلم:٤٢].

❖ قال في تفسيرِ ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾: «كنايةٌ عن شِدَّة هَولِ القِيامةِ».

☑ قال د.محمَّد بن عبد الرَّحمنِ الخُميِّس -متعقِّبًا-: «هذا أحدُ القَولَين في تفسيرِ الآيةِ **والقولُ الثَّاني: أن المرادَ يكشفُ اللهُ عن ساقِه؛ ويدلُّ لهذا: الحديثُ الثَّابتُ في الصَّحيح**؛ والسَّلفُ لم يَختلفوا في إثباتِ صِفة السَّاق، كرِجلِه ويَدِه، **وإنما اختلفُوا في تفسيرِ هذه الآية.**

فقال بعضُهم: (المرادُ بالسَّاق ساقُ الله) فاللهُ يَكشفُ عن **ساقِه** فيَسجُد له المؤمنون حينئذٍ **كما في الصَّحيحين [البُخاريِّ (٧٤٣٩)، ومُسلم (١٨٣) مرفوعًا].**

وقال بعضُهم: (إنَّ المرادَ شدَّة الهَول)؛ فلم يَجعلوها مِن آياتِ الصِّفات، ولكنَّهم لم يَنفُوا صِفةَ السَّاق الثابتةَ في السُّنَّة، **فلم يُثبِتُوا صفةَ السَّاق بنَصِّ القُرآن وإنَّما أثبتوها بالسُّنَّة.**

ولا مُنافاة بين القَولَين؛ فاللهُ يَكشف عن ساقِه يومَ شدَّة الهَول، بخلافِ المعطِّلة فإنَّهم لا يُؤمنون بصِفةِ السَّاق ولا يُثبِتونها لا بالقُرآنِ ولا بالسُّنَّة، بل حَملُوا الآيةَ والحديثَ علىٰ شِدَّة العَذاب، وهذا وإن كان محتملًا في الآيةِ فإنَّه لا يحتملُ في تَفسيرِ الحديثِ لوُرُودِ السَّاق مُضافةً إلىٰ الضَّمير العائِد علىٰ الله تعالىٰ».

يُنظَر: «التعقُّبات المفيدة» (التعقُّب السابع).



[٦٢]

قال تعالى: ﴿**لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ**﴾[الحاقة:٤٥].

❖ قال في تفسيرِها: «بِيَمينه، أَوْ بالقُـوَّة والقُـدْرَة».

☑ قلتُ: قولُ الشَّيخ: (بِيَمينِهِ) يعني يَمِين المأخوذِ به؛ كقولِ ذِي السُّلطان: (خُـذ بِيدهِ فأَقِمْهُ، وافعلْ بِهِ كذا وكذا..) وهذا أحدُ قَولَي أهلِ التَّفسير، والذين قالوا بـه مِـن أهلِ السُّنَّة **لم يَنفوا أنَّ لله يَدَيْن يَمِين**.

والقولُ الآخَر: معناه لانتَقَمنا منه باليَمين؛ لأنها أشدُّ في البَطش.

ولِذا حرَّفَ الشَّيخُ مخلوف **المَعنَىٰ** فقال: (أَوْ بالقُـوَّة والقُـدْرَة)، **وهـذا قـولُ أهـلِ التَّعطِيل، مُخالِفين** لما وَرد عـن النبـيِّ صلى الله عليه وآله وسلم **بصَـريحِ العِبـارَةِ** قَولـه: «إنَّ اللهَ كتـبَ التَّوراةَ **بيَدِهِ**» رواهُ مُسلمٌ (٢٦٥٢)، وقال صلى الله عليه وآله وسلم أيضًا: «إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْـدَ الله عَـلَىٰ مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَـلَّ، **وَكِلْتَـا يَدَيْـهِ يَمِـينٌ**» رواهُ مُسـلمٌ -أيضًـا- (١٨٢٧)، وقال صلى الله عليه وآله وسلم أيضًا: «أَوَّل ما خَلَق اللهُ تَعالىٰ القَلَمَ؛ **فأخذَهُ بِيَمينِـه، وكِلتـا يَدَيهِ يَمِين**» صحَّحهُ الألبانيُّ في «الصَّحيحة» (٣١٣٦).

ويُنظَر ما سبق في تَّعليق رقم (٥٠).



[٦٣]

قال تعالى: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[المعارج:٤].

❖ قال في تفسيرِ ﴿مِقْدَارُهُ﴾: «في حقِّ الكفَّار».

☑ قلتُ: بل هو في حقِّ جميعِ العِبادِ، يدخل فيهم **عُصَاة المسلمين**؛ لِما ثَبت عن رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قَالَ: «مَا مِنْ صَاحِبِ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ صُفِّحَتْ لَهُ صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ فَأُحْمِيَ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَيُكْوَىٰ بِهَا جَنْبُهُ وَجَبِينُهُ وَظَهْرُهُ كُلَّمَا بَرَدَتْ أُعِيدَتْ لَهُ **فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ حَتَّىٰ يُقْضَىٰ بَيْنَ الْعِبَادِ فَيَرَىٰ سَبِيلَهُ إِمَّا إِلَىٰ الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَىٰ النَّارِ**» رواه مسلم (٩٨٧).

وهذا لا يخالِف ما ورَدَ في أنَّ المؤمنَ يُخفَّف عليهِ في ذلك اليوم. يُنظَر: «السلْسلة الصَّحِيحَة» (٢٨١٧) للألباني.



[٦٤]

قال تعالى: ﴿**وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ**﴾[المدثر:٤].

❖ قال في تفسيرِها: «كناية عن تَطهِير **النَّفسِ** مِن المذامِّ».

☑ قلتُ: بل الآية عامَّة، فهي تشملُ هذا، وتشملُ تَطهيرَ الثِّياب مِن الأوساخِ والأنجاسِ **الحِسِّيَّة**؛ فَكِلا الأمرَين مأمورٌ بِهما المؤمِنُ، **ومَنْ خَصَّص فعَليهِ الإتيانُ بالدَّليل**. ويُنظَر تفسير الآية مِن «تفسيرِ السَّعديِّ» (ص٨٩٥).



[٦٥]

قال تعالى: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَىٰ﴾[الأعلىٰ:١].

❖ قال في تفسيرِ ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ﴾: «نَزِّهْه ومَجِّدْهُ تعالىٰ عمَّا لا يَليق به».

☑ قال د.محمَّدُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ الخُميِّس -متعقِّبًا-: «ولم يَذكُرِ ﴿الأَعْلَىٰ﴾ وهي تَمام الآية، ومعناهُ: الأعلىٰ مِن كلِّ شيء، فهو أفعَلُ تفضِيل دالٌّ علىٰ عُلوِّه تعالىٰ **بكلِّ معاني العلوِّ**؛ فهو الأعلَىٰ قدْرًا ومنزلةً، وهو الأعلىٰ بالقَهرِ والغَلبة **وهو الأعلىٰ بِذاتِه فوقَ كلِّ شيء**. وفي ذِكرِ اسمِه (**الأعلَىٰ**) في هذا الموضِع بيانٌ لموجبِ استحقاقِه للتَّسبيح وهو التَّنزيهُ عن النَّقائص». يُنظَر: «التعقُّبات المفيدة» (التعقُّب الثامن).

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

هذا آخرُ ما يَسَّرَ اللهُ لي كَتْبُه مِنْ تَعلِيقات؛ فالحمدُ لَهُ أوَّلًا وآخِرًا، وصلواته وبركاته على نبيِّنا محمَّد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتب

عُمَر السِّنَوي الخَالِدي

حَرَّرْتُ (أصْلَها) في الأوَّلِ مِن شهرِ رَمضانَ المُعَظَّم

سَنة ١٤٢٩ للهِجرة؛ في محلِّ الإقامة بعَمَّان – الأردُنّ

مُلحق

التَعْليق علَى قاعدَة الشَّيخ مَخلُوف فِي تَـفْسِـيـر الصِّـفـاتِ والحُـرُوف

أَفْردَ الشيخُ حسنين مخلوف رحمه الله فصْلًا في مقدِّمَة تفسيره الموسَّع: «صفوة البيان لمعاني القرآن»، وقد اشتمل هذا الفصل علىٰ مسائل ينبغي معرفتها -من وجهة نظَر الشيخ-، والذي يعنينا منها هنا المسألة الرابعة: (في المحكم والمتشابه)؛ فقد ذكَر فيها الشيخ تَعريفات مختلفة لمصطلحَي المحكم والمتشابه، ويبدو أنّه رجَّحَ التعريف الأول عنده الذي أورَدَه بصيغة الجزم، بخلاف غيره من التعريفات التي أوردها بصيغة التضعيف، ويؤيِّدُ ذلك تطبيقُه لهذا التعريف علىٰ قضيتين من قضايا القرآن الكريم، هما: (صفات الله تعالىٰ) و(الأحرف المقطّعة أوائل السوَر).

أما التعريف الذي جزم به؛ فهو أنّ المحكم «ما عُرِف المراد منه»، والمتشابه «ما اسْتَأثر الله بعلمه». ومَبَنَىٰ هذا التعريف وقْفُ القائلين به علىٰ كلمة (الله) في قوله تعالىٰ: ﴿هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ **مُّحْكَمَاتٌ** هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ **مُتَشَابِهَاتٌ** فَأَمَّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾[آل عمران:٧]؛ فقالوا بأنّ الواو في (والراسخون) هي واو الاستئناف لا العطْف.

وهذا التعريفُ لا يَقْوَىٰ علىٰ مواجهة النصوص القاضيةِ بخلافه -كما سيأتي-.

وأما ما ذكَرَه الشيخُ مخلوف من أنّ الخطّابيَّ جعلَ المتشابِه علىٰ ضَرْبَين: متشابِهٌ يُـرَدُّ إلىٰ المُحكَم فيُعلَم معناه، ومتشابِهٌ لا يمكن التوصّل إلىٰ معناه ولا يعلمـه إلا الله؛ فهـذا وهْمٌ في فهْم كلام الخطابيِّ، إذْ الذي أوْرَدَه الشيخ مخلوف يختلف نَصُّـه عـمّا نقلَـه عنـه السيوطي في «الإتقان» (١/ ٦٤٦)، حيث قال: «المتشابه علىٰ ضربَـين: أحـدهما مـا إذا رُدَّ إلىٰ المحكَم واعْتُبِرَ بهِ عُرِفَ معناه، **والآخَر** ما لا سـبيل إلىٰ الوقـوف عـلىٰ حقيقتـه، وهو الذي يتّبعه أهل الزيغ فيطْلبون تأويلَه، ولا يبلغون كُنهَه، فيرتابون منه فيُفْتَنون».

ويظهَر من هذا أنّ الضرْبَ الآخَر ليس فيه نفـيُ علْـم (معنـىٰ الآيـات)، ولـذلك حملَه أهل العلم علىٰ أنّ المراد به نفي علْم (مآل الآيـات)، أي: حقيقـة مـا يَـؤُولُ إليـه الأمْر، وهو معنىٰ صحيح في لغة العرب، وقد استعمله القرآن، كقولـه تعـالىٰ: ﴿نَبِّئْنَـا بِتَأْوِيلِهِ﴾[يوسف:٣٦] يعني: مآل الأمر ووقوع الرؤيا، وهذا المعنىٰ هـو اختيـار شـيخ المفسِّــرين الطـبري رحمه الله في «تفسـيره» (٦/ ٢٠٠) مُرجِّحًـا مـا رواهُ عـن حَـبر الأمـة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما. مثال ذلك: معرفة وقت المغيّبات: كانقضـاء المدة وقيام الساعة، وحقائق صفات الله -جل وعلا-، ونحو ذلك مما لَه تعَلُّـقٌ ببـابِ العقيدة وليس له تعَلُّقٌ بعلْم التفسير.

وعلىٰ هذا الفهم لكلام الخطابي والطبري يكون الوقْف في هـذه الآيـة عـلىٰ كلمـة (الله) وقْفًا سَلِيـمًا، لا يفيد عدم إدراك أهل العلم الراسخين لمعـاني الآيـات المتشـابهة، فليسَ في القرآن لَفظٌ لا يَعلَم معناه إلا الله.

أما المعنىٰ المـراد في الضــرب الأول مـن كـلام الخطـابي: فهـو مـرادفٌ للتفسـيرِ

ومقاربٌ له في المعنىٰ. وهذا أيضًا دلّت عليه لغة العرب، وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لابن عباس رضي الله عنهما: «اللهم فقّهه في الدين وعلمه التأويل» رواه أحمد بن حنبل (٢٣٩٧)، وقال أحمد شاكر: «إسناده صحيح».

وأما الحُجَج الدالّة علىٰ أنّه ليسَ في القرآن لَفظٌ لا يَعلَم معناه إلا الله، فمنها:

* قول الله تعالىٰ: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾[صٓ:٢٩] وقوله: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾[النساء:٨٢]، فلو أنّ في القرآن ما لا يُعقَل **معناه** لم يكن بالإمكان تدَبُّره، فهذه الآية تدلّ علىٰ أننا مأمورون بتدبُّرِ القرآن (كلّه)، وأنّ بالإمكان إدراك معانيه.

* وقوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾، فهذا عام في جميع آيات القرآن، فمن وقفَ علىٰ الدليل فقد أفْهمَه الله مرادَه مِن كتابه، وهو أكمل ممن لم يقف علىٰ ذلك، إذ لا يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون. كما ذهب إلىٰ ذلك العز بن عبد السلام فيما نقله الزركشي عنه في «البحر المحيط» (٥/ ٤١).

* وقوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾[الزخرف:٤٤]، فهذه الآية تدلّ علىٰ أنّ الله تعالىٰ سائلنا عن القرآن، مما يعني استحالة أن يسألنا الله عن شيءٍ لا يمكننا إدراك معناه، وإلا لم يكن ليحاسبنا عليه.

* وقال جابر بن عبد الله رضي الله عنهما في حديث حجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «ورسول الله بين أظهرنا وعليه ينزل القرآن، **وهو يعرف تأويله**». رواه مسلم (١٤٧).

* كما أنّ من العبَث -الذي ننزه عنه اللهَ عز وجل وكتابَه- أنْ يُنزل إلينا شيئًا لا نفهمه ولا نعقل معناه.

ولـذلك يقـول ابـن تيميـة في «مجمـوع الفتـاوىٰ» (١٣/ ٢٨٥): «إنَّ الصـحابة والتابعين لم يَمتنِع أحدٌ منهم عن تفسيرِ آيةٍ من كتاب الله، ولا قـالَ هـذه مِـن المتشـابه الذي لا يُعلَم معناه، ولا قالَ قطّ أحدٌ من سلف الأمة ولا من الأئمـة المتبـوعين إنّ في القرآن آياتٌ لا يُعلَم معناها ولا يَفهمها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا أهل العلـم والإيـمان جميعًا؛ وإنما قد ينفون علم بعض ذلك **عن بعض الناس** وهذا لا ريب فيه».

وبناءً علىٰ ذلك التعريف الذي اعتمده الشيخ مخلوف، فقد جعلَ **قضـية (صـفات الله العليا)** من المتشابه الذي لا يعلَم تأويلـه إلا الله، وصرَّح بأنَّـه يقصـد بـذلك نفـيَ العلْم بمعانيها وليس نفي العلْم بحقيقتهـا أو هيئتهـا أو تصـوُّرها أو كيفيّتهـا، حيـث قال: «يجب الإيمان بها وتفويض **علم معناها** المراد منها إلىٰ الله تعـالىٰ، وتـرك تأويلهـا» ناسبًا هذا الرأي إلىٰ: جمهور أهل السنة والسلف -عمومًا-، ثم ذكـر مـنهم: أم سـلمة رضي الله عنها، وسفيان بن عيينة، وسفيان الثوري، وابن المبارك، ووكيـع، والأئمـة الأربعـة، ومحمد بن الحسن، وابن الصلاح، وابن تيمية، وابن القيم...

وهذا وهْمٌ شديد، لعلّه تَلقّاه عن الجويني والرازي، فقد أورَدَ كلامَهُما في ذلك.

قال أبو المعالي الجويني في «العقيدة النظامية» (ص٣٢): «ذهـب أئمـة السـلف إلىٰ الانكفاف عن التأويل، وإجراء الظواهر علىٰ مواردهـا، وتفـويض **معانيهـا** إلىٰ الـرب سبحانه. والذي نرتضيه رأيًا، ونَدين الله بـه عقـدًا: اتبـاعُ سـلف الأمـة... وقـد درج صَحْبُ الرسول صلى الله عليه وآله وسلم علىٰ ترك التعرّض **لمعانيها**، ودرك ما فيها».

وقال الرازي -فيما نقلـه عنـه السـيوطي في «الإتقـان» (٣/ ١٤)-: «ولـذا اختـار

الأئمة المحققون من السلف والخلف أنّ بعد إقامة الدليل القاطع علىٰ أنّ حمل اللفظ علىٰ ظاهره مُحال لا يجوز الخوض في تعيين التأويل». ولم أجد في تفسير الرازي لفظ: (اختار الأئمة المحققون من السلف والخلف)، فالعهدة علىٰ السيوطي.

هذا، وإنّ البحث العلميّ يقتضي اختبار حقيقة هذا الزعم، وهل -حقًا- هو مذهب السلف والأئمة -كما يقولون-؟

أورَدَ الشيخ مخلوف أثر أم سلمة رضي الله عنها في تفسير قوله تعالىٰ ﴿اسْتَوَىٰ عَلَىٰ الْعَرْشِ﴾[طه:٥]، قالت: «الكيف غير معقول والاستواء غير مجهول والإقرار به إيمان والجحود به كفر». رواه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٣/ ٤٩٧) وابن بطة في «الإبانة الكبرىٰ» (٣/ ١٦٤). قال ابن تيمية في «مجموع الفتاوىٰ» (٥/ ٣٦٥): «وقد رُوي هذا عن أمِّ سلمة رضي الله عنها موقوفًا ومرفوعًا، ولكن ليس إسناده مما يُعتمد عليه»، وقال الذهبي في «العلوّ» (ص٦٥): «فأما عن أم سلمة فلا يصح؛ لأنَّ أبا كنانة ليس بثقة، وأبو عمير لا أعرفه».

ولكن الشيخ مخلوف أورَدَ مثله عن مالك بن أنس رحمه الله، وهو صحيح ثابت مرويّ من طرقٍ عِدة، وقد أفردَ له د.عبدالرزاق البدر رسالةً بعنوان: «الأثر المشهور عن الإمام مالك في صفة الاستواء: دراسة تحليلية».

والناظر في هذا الأثر، لا يجد فيه نفيًا لمعنىٰ صفة (الاستواء)، بل علىٰ العكس، فإنّه يجد فيه إثباتًا بصريح المقال: أنّ **المعنىٰ غير مجهول** لدىٰ السلف. وهذا الأثر من أشهر الآثار في الردّ علىٰ المفوّضة، فمن الغريب أن يستدلّوا به علىٰ باطلهم.

أمّا ما ذكره الشيخ مخلوف عن محمد بن الحسن الشيباني، أنه قال: «اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ كُلُّهُمْ مِن الْمَشْرِقِ إِلَىٰ الْمَغْرِبِ عَلَىٰ الْإِيمَانِ بِالْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَ بِهَا الثِّقَاتُ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ فِي صِفَةِ الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ: مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ، وَلَا وَصْفٍ وَلَا تَشْبِيهٍ؛ فَمَنْ فَسَّرَ الْيَوْمَ شَيْئًا مِنْهَا فَقَدْ خَرَجَ مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ؛ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَصِفُوا وَلَمْ يُفَسِّرُوا؛ وَلَكِنْ أَفْتَوْا بِمَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ثُمَّ سَكَتُوا؛ فَمَنْ قَالَ بِقَوْلِ جَهْمٍ فَقَدْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ لِأَنَّهُ قَدْ وَصَفَهُ بِصِفَةِ لَا شَيْءَ»، رواه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٣/ ٤٣٢)، وذكرَه الشيخ مخلوف مختصرًا؛ فهذا الأثر ليس فيه دلالة علىٰ نفي العلم بمعاني الصفات، وإنما فيه نفي التحريف والتشبيه وتفسير حقائق الصفات وكيفياتها، وإلا فإنّ المعنىٰ معلوم، يفقهه العرب، ولكن لا يمكن أن يدركوا حقيقته لأنه من الغيب، ولأنه متعلّق بالرب جل وعلا، الذي يُدرِك الأبصار ولا تدركه الأبصار. لذلك قال ابن تيمية في «مجموع الفتاوىٰ» (٥/ ٥٠) تعليقًا علىٰ هذا الأثر: «وَقَوْلُهُ (مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ): أَرَادَ بِهِ تَفْسِيرَ الْجَهْمِيَّةِ الْمُعَطِّلَةِ الَّذِينَ ابْتَدَعُوا تَفْسِيرَ الصِّفَاتِ بِخِلَافِ مَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ مِن الإثْبَاتِ».

وأما ما نقلَه الشيخ مخلوف عن ابن الصلاح أنه قال: «علىٰ هذه الطريقة مضىٰ صدر الأمة وساداتها، وإياها اختار أئمة الفقهاء وقاداتها، وإليها دعا أئمة الحديث وأعلامه» والشيخ كثيرًا ما ينقلُ عن السيوطي دون عزو، فقد راجعت «الإتقان» للسيوطي ولم أجد سوىٰ هذه القطعة من نَص كلام ابن الصلاح؛ فما هي الطريقة التي أشار إليها ابن الصلاح هنا؟

ولمعرفة مراد ابن الصلاح لا بدّ من معرفة سباق الكلام وسياقه، فنَصُّه كما نقله عنه الزركشي في «البحر المحيط» (٥/ ٤٠): «الناس في هذه الأشياء الموهِمة للجِهَة ونحوها فرَق ثلاث: ففرقة تؤوِّل، وفرقة تشبِّه، وثالثة تَرىٰ أنه لم يُطلِق الشارع مثل هذه اللفظة إلا وإطلاقه سائغ، وحسُنَ قَبولها مطلقةً كما قال، مع التصريح بالتقديس والتنزيه، والتبرّي عن التحديد والتشبيه، وعلىٰ هذه الطريقة مضىٰ صدر الأمة وساداتها، وإياها اختار أئمة الفقهاء وقاداتها، وإليها دعا أئمة الحديث وأعلامه».

إذَن؛ فالطريقة التي امتدحها ابن الصلاح ونسبَها إلىٰ أهل الحديث والأئمة والفقهاء هي الطريقة التي ليس فيها تشبيه، ولا فيها تعطيل، وإنما فيها إثبات لما جاء في نصوص الوحي بمعانيه الظاهرة الحسنة المعلومة، مع تنزيه الله -عز وجل- عن التكييف أو التشبيه.

إلىٰ هنا تنتهي النُّقول الّتي نقلها الشيخ مخلوف؛ أما بقية الأسماء فقد ذكرَها ذِكْرًا ونسَبَ إليها القولَ بتفويض المعنىٰ إشارةً دون نقلٍ صريح ولا إحالةٍ إلىٰ مَصدر!

ولذلك فإنّ الردّ العلمي يقتضي تتبّع ذلك وإيراد ما ينقض هذ الزعم، فأقول:

أولًا: إنّ قائد السلف هو النبي المعصوم صلى الله عليه وآله وسلم الذي لا ينطق عن الهوىٰ إن هو إلا وحي يوحىٰ، قد ورَدَ عنه ما يفيد بيان معاني هذه الصفات علىٰ المعنىٰ المعروف في لغة العرب، من ذلك ما ثبتَ عن النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم أنّه كان يقرأ ﴿**سَمِيعًا بَصِيرًا**﴾ **ويضعُ إبهامَهُ علىٰ أذُنِه والتي تَليها علىٰ عينِه**، قال ابنُ يَزيد المُقرِئ -أحدُ رجالِ السَّند في هذا الحديثِ-: «**يعني أنَّ للهِ سَمعًا وبصَرًا**» -«الصَّحيح المسنَد ممَّا ليس في

الصَّحيحَين» (١٢٥٢)-.

ثانيًا: قد ثبت عن بعض الصحابة -وهم سادة السلف- ما يفيد بيان معاني هذه الصفات علىٰ المعنىٰ المعروف في لغة العرب، من ذلك -مثلًا-: قول ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾[الفجر:٢٢] «فيجيء الله فيهم والأمم جثيّ». رواه الطبري في «تفسيره» (٣٠ / ١١٨).

ومثل ذلك ما ورَدَ عن بعض التابعين، ومنه: قول مجاهد: «﴿اسْتَوَىٰ عَلَىٰ الْعَرْشِ﴾[طه:٥] أي علا علىٰ العرش». ومثله قول أبي العالية: «استوىٰ أي ارتفع». رواهما البخاري تعليقًا، ووصلَهُما ابن حجر في «تغليق التعليق» (٥/ ٣٤٤).

ثالثًا: ما أشار إليه الشيخُ بأنه مذهبُ الثوري، فلعله أراد ما روي عنه أنه قال: «أفهمُ من قوله ﴿الرحمن علىٰ العرش استوىٰ﴾[طه:٥]: ما أفهم من قوله ﴿ثم استوىٰ إلىٰ السماء﴾[فصلت:١١]»، ففي قوله هذا إثباتٌ بأنَّه فهِم منها شيئًا، وأنّها ليستْ مما لا يُفهَم ولا يُعلَم معناه. علمًا أنّ هذا الأثر قد ذكره غير واحد، ولم أجده مُسنَدًا.

رابعًا: ما أشار إليه الشيخُ بأنه مذهب ابن عيينة وابن المبارك، فلعله أراد ما روي عنهم أنهم قالوا في أحاديث الصفات: أمرّوها بلا كيف.

فالنفيُ صريحٌ -هنا- بأنه نفيٌ لعلْم الكيفية **لا المعنىٰ**، ولذلك رُوي عن ابن المبارك -نفسه- أنه قال لمن سأَلَه: كيف نعرف ربنا؟ قال: «بأنه فوق السماء السابعة علىٰ العرش بائن من خلقه». رواه الدارمي في «كتاب الرد علىٰ الجهمية» (ص٢٣). فلولا أنه يعرف المعنىٰ لما أجاب بهذا الجواب رحمه الله.

خامسًا: ما أشار إليه الشيخُ بأنه مذهب الأئمة الأربعة، فهذه أقوالهم:

قال أبو حنيفة كما في «الفقه الأبسط» (ص٥٦): «لا يوصف الله تعالىٰ بصفات المخلوقين، وغضبه ورضاه صفتان من صفاته **بلا كيف**، وهو قول أهل السنة والجماعة، وهو يغضب ويرضىٰ ولا يقال: غضبه عقوبته، ورضاه ثوابه. ونصفه كما وصف نفسه أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد، حي قادر سميع بصير عالم، يد الله فوق أيديهم، ليست كأيدي خلقه، ووجهه ليس كوجوه خلقه».

وقال -أيضًا- كما في «الفقه الأكبر» (ص٣٠٢): «وله يد ووجه ونفس كما ذكره الله تعالىٰ في القرآن، فما ذكره الله تعالىٰ في القرآن، من ذكر الوجه واليد والنفس فهو له صفات **بلا كيف**، ولا يقال: إن يده قدرته أو نعمته؛ لأن فيه إبطالَ الصفة، وهو قول أهل القدر والاعتزال...».

وقال مالك: «**الله في السماء**، وعلمه في كل مكان». رواه أبو داود في «مسائل الإمام أحمد» (ص٢٦٣)، وعبدالله بن أحمد في «السنة» (ص١١)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٧/ ١٣٨). فإنّ مالكًا -هنا- يقرر مقولته الشهيرة في أنّ الاستواء غير مجهول وأن الكيف غير معقول.

وقال الشافعي: «**نثبت** هذه الصفات التي جاء بها القرآن، ووردت بها السنة، **وننفي التشبيه** عنه، كما نفىٰ عن نفسه، فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[الشورىٰ:١١]». يُنظَر: «السير» للذهبي (٢٠/ ٣٤١).

إذن؛ هذا هو مذهبه: الإثبات، لا التفويض.

وقال أحمد: «نحن نؤمن بأن الله علىٰ العرش، كيف شاء، وكما شاء، بلا حد، ولا صفة يبلغها واصف أو يحده أحد؛ فصفات الله منه وله، وهو كما وصف نفسه، لا تدركه الأبصار». يُنظَر: «درء تعارض العقل والنقل» لابن تيمية (٢/ ٣٠). وسيأتي كلامٌ آخَر -له- ضمن تقريرات ابن تيمية.

أما ما يُروىٰ عن أحمد أنّه قال: «نؤمن بها ونصدّق بها، ولا كيف ولا معنىٰ»، فهذا من رواية حنبل بن إسحاق، وقد قال عنه الذهبي في «السيَر» (١٣/ ٥٢): «له مسائل كثيرة عن أحمد، **ويتفرد ويغرب**». وقال ابن القيم في «الصواعق» (ص٤٠٦): «وهو **كثير المفاريد المخالِفة** للمشهور من مذهبه». علمًا أنّ اللالكائي قدْ رواها **دون** لفظة: (ولامعنىٰ)، في كتابه «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٣/ ٤٥٣).

سادسًا: ما أشار إليه الشيخُ مخلوف بأنه مذهب ابن تيمية وابن القيم، **فهذا من أبعد ما يكون**، فقد **صرَّحا** في كتبهما بخلاف ذلك، **وأغلظا** القول في الردّ علىٰ **المفوّضة**. والسبب في أنّ كلامهما كان صريحًا واضحًا أصرح من قول المتقدّمين من السلف والأئمة: هو أنّ التفويض في المعاني إنما نشأ متأخِّرًا، فاحْتاجا إلىٰ رَدّه بعبارة واضحة تُبطل ما أُحْدِث مِن نسبة تفويض المعاني إلىٰ السلف، وتُثبت أنّ التفويض الذي أراده السلف هو تفويض الكيفية وحقيقة الهيئة.

وكلامُ ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في مسألة إثبات معاني الصفات والرد علىٰ المفوّضة: كلامٌ كثير، سأكتفي بنقلٍ واحدٍ عن كلٍّ منهما وإن كان فيه نوعُ تطويل، إلّا أنّه جدّ مهمّ:

قال ابن تيمية في «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٢٠١-٢٠٧):

«وأما **التفويض** فإنّ من المعلوم أن الله تعالىٰ أمرنا أن **نتدبر** القـرآن، وحضـنا عـلىٰ **عقله وفهمه**، فكيف يجوز مع ذلك أن يراد منا الإعراض عن **فهمه ومعرفتـه وعقلـه**؟ وأيضًا، فالخطاب الذي أريد به هدانا والبيان لنا، وإخراجنا من الظلمات إلىٰ النور، إذا كان ما ذكر فيه من النصوص ظاهره باطل وكفر، ولم يرد منا أن نعـرف لا ظـاهره ولا باطنه، أو أريد منا أن نعرف باطنه من غير بيان في الخطاب لـذلك، فعـلىٰ التقـديرين لم نخاطَب بما بيَّن فيه الحق، ولا عرفنا أن مدلول هذا الخطاب باطل وكفر، وحقيقة قول هؤلاء في المخاطِب لنا: أنه لم يبيِّن الحق، ولا أوضحه، مع أمره لنا أن نعتقـده، وأن مـا خاطبنا به وأمرنا باتباعه والرد إليه لم يبين به الحق ولا كشفه، بل دل ظاهره علىٰ الكفر والباطل، وأراد منا أن نفهم منه شيئًا، أو أن نفهم منه ما لا دليل عليه فيه؛ وهـذا كلـه مما يعلم بالاضطرار تنزيه الله ورسوله عنه، وأنـه مـن جـنس أقـوال أهـل التحريـف والإلحاد... وما ذكرناه من لوازم قول **التفويض**: هـو لازم لقـولهم الظـاهر المعـروف بينهم، إذ قالوا: إن الرسول كان يعلم **معاني** هذه النصوص المشكلة المتشابهة، ولكن لم يبين للناس مراده بها، ولا أوضحه إيضاحًا يقطع به النزاع!

وأما علىٰ قول أكابرهم: إن **معاني** هذه النصـوص المشـكلة المتشـابهة لا يعلمـه إلا الله، وأن **معناها** الذي أراده الله بها هو ما يوجب صرفهـا عـن ظواهرهـا؛ فعـلىٰ قـول هؤلاء يكـون الأنبيـاء والمرسـلون لا يعلمـون **معـاني** مـا أنـزل الله عليـهم مـن هـذه النصوص، ولا الملائكة، ولا السابقون الأولون، وحينئـذ فيكـون مـا وصـف الله بـه

نفسه في القرآن، أو كثير مما وصف الله به نفسه، لا يعلم الأنبياء **معناه**، بل يقولون كلامًا **لا يعقلون معناه**... ومعلوم أن هذا قدْح في القرآن والأنبياء، إذ كان الله أنزل القرآن، وأخبر أنه جعله هدىً وبيانًا للناس، وأمر الرسول أن يبلغ البلاغ المبين، وأن يبين للناس ما نزل إليهم وأمر بتدبر القرآن وعقله، ومع هذا فأشرف ما فيه لا يعلم أحد **معناه**، فلا يُعقَل ولا يُتدبَّر، ولا يكون الرسول بين للناس ما نزل إليهم، ولا بلّغ البلاغ المبين**!** فتَبَيَّن أن قول أهل **التفويض** الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف مِن شَرِّ أقوال أهل البدع والإلحاد.

فإن قيل: أنتم تعلمون أن كثيرًا من السلف رأوا أنّ الوقف عند قوله ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾[آل عمران: ٦]، بل كثير من الناس يقول: هذا هو قول السلف... وما ذكرتموه قدْح في أولئك السلف وأتباعهم. قيل: ليس الأمر كذلك، فإن أولئك السلف الذين قالوا: لا يعلم تأويله إلا الله، كانوا يتكلمون بلغتهم المعروفة بينهم، ولم يكن لفظ التأويل عندهم يراد به معنىٰ التأويل الاصطلاحي الخاص، وهو صرف اللفظ عن **المعنىٰ** المدلول عليه المفهوم منه إلىٰ **معنىٰ** يخالف ذلك، فإن تسمية هذا **المعنىٰ** وحده تأويلًا إنما هو اصطلاح طائفة من المتأخرين من الفقهاء والمتكلمين وغيرهم، ليس هو عُرف السلف من الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة وغيرهم، لاسيما ومن يقول إنّ لفظ التأويل هذا معناه، يقول: إنه يحمل اللفظ علىٰ المعنىٰ المرجوح لدليل يقترن به. وهؤلاء يقولون: هذا المعنىٰ المرجوح لا يعلمه أحد من الخلق، والمعنىٰ الراجح لم يُرِدْه الله. وإنما كان لفظ التأويل في عرف السلف يراد به ما

أراده الله بلفظ التأويل في مثل قوله تعالىٰ ﴿هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق﴾[الأعراف: ٥٣]... وأما تأويل ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر فهو نفس الحقيقة التي أخبر عنها، وذلك في حق الله: هو كُنه ذاته وصفاته التي لا يعلمها غيره، ولهذا قال مالك وربيعة وغيرهما: الاستواء معلوم، **والكيف مجهول**. وكذلك كان ابن الماجوشون وأحمد بن حنبل وغيرهما من السلف يقولون: إنا **لا نعلم كيفية** ما أخبر الله به عن نفسه، **وإن علمنا تفسيره ومعناه**... وكذلك الصحابة والتابعون **فسروا** جميع القرآن، وكانوا يقولون: إن **العلماء يعلمون تفسيره** وما أُريدَ به، وإن **لم يعلموا كيفية** ما أخبر الله به عن نفسه».

وقال ابن القيم ؒ في «الصواعق المرسَلة» (٢/ ٤٢٢):

«والصنف الثالث: أصحاب التجهيل الذين **قالوا: نصوص الصفات ألفاظ لا تُعقل معانيها ولا ندري ما أراد الله ورسوله منها، ولكن نقرأها ألفاظًا لا معاني لها، ونعلم أن لها تأويلًا لا يعلمه إلا الله**... فلو ورد علينا منها ما ورد لم نعتقد فيه تمثيلًا ولا تشبيهًا ولم نعرف معناه، وننكِر علىٰ من تأوّله، ونَكِل علمه إلىٰ الله.

وظنَّ هؤلاء أن هذه طريقة السلف وأنهم لم يكونوا يعرفون حقائق الأسماء والصفات ولا يفهمون معنىٰ... نصوص الصفات. وبنوا هذا المذهب علىٰ أصلين: أحدهما: أنّ هذه النصوص من المتشابه. والثاني: أن للمتشابه تأويلًا لا يعلمه إلا الله. فنتج من هذين الأصلين استجهال السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار وسائر الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأنهم كانوا يقرؤون [نصوص الصفات]

ويَرْوُونَـ[ـهَا] ولا يعرفون معنىٰ ذلك ولا ما أُريدَ به! ولازم قولهم أنّ الرسول كان يتكلم بذلك ولا يعلَم معناه! **ثم تناقضوا أقبح تناقض**، فقالوا: تُجرىٰ علىٰ ظواهرها، وتأويلها مما يخالف الظواهر باطل ومع ذلك فلها تأويل لا يعمله إلا الله، فكيف يُثبتون لها تأويلًا ويقولون تجرىٰ علىٰ ظواهرها ويقولون الظاهر منها غير مراد والرب منفرد بعلم تأويلها!! وهل في التناقض أقبح من هذا؟!

وهؤلاء غلطوا في المتشابه، وفي جعل هذه النصوص من المتشابه، وفي كون المتشابه لا يعلم معناه إلا الله؛ **فأخطؤوا في المقدّمات الثلاث**، واضطرهم إلىٰ هذا التخلص من تأويلات المبطلين وتحريفات المعطلين وسدوا علىٰ نفوسهم الباب وقالوا: لا نرضىٰ بالخطأ ولا وصول لنا إلىٰ الصواب. **فهؤلاء تركوا التدبُّر المأمور به والتذكُّر والعَقْلَ لمعاني النصوصِ** الّذي هو أساس الإيمان وعمود اليقين، وأعرضوا عنه بقلوبهم، وتعبدوا بالألفاظ المجردة التي أنزلت في ذلك، وظنوا أنها أنزلت للتلاوة والتعبد بها دون تعقّل معانيها وتدبّرها والتفكّر فيها. فأولئك جعلوها عرضة للتأويل والتحريف كما جعلها أصحاب التخييل أمثالًا لا حقيقةَ لها».

بعد هذا التوضويح والبيان، يمكن استنتاج أنّ آيات الصفات من حيث فهم **معانيها** ومعرفة **دلالاتها** هي من الآيات المحْكمات اللّاتي هنّ أمّ الكتاب.

أما من حيث **المآل** و**حقيقة** الكيفية فهي من الغيبيات الّتي لا يعلمها إلا الله، وهي تختلف عن الغيبيات الأخرىٰ لِتَعلُّقها بذات الله، فاللهُ -جلّ في علاه- لا يمْكن إدراك ذاته وحقيقة صفاته، فهو الربّ سبحانه لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار. فمَن

قال مِن أهل العلم بأن التأويل معناه ما يؤول إليه الأمر: فإنّ كيفية هذه الصفات وحقيقتها من هذا المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله. **وهذا خارج عن دائرة علم التفسير**.

هذا، وقد أشار الشيخ مخلوف في آخر كلامه عن نصوص الصفات إلىٰ أنّ هناك طائفة من أهل السنة قالوا بتأويل الآيات والأحاديث الواردة في الصفات بما يليق بالله تعالىٰ -في ظنّهم-، مع تنزيهه عن حقيقتها -علىٰ حدِّ قوله-! أي: أنهم صرفوها عن ظاهرها! واصفًا قولهم بأنّه قول الخلَف. وهذا إن دلّ علىٰ شيء فإنما يدلّ علىٰ أنَّ قولهم مُحدَث ومبتَدَع، وأنّ صَرْفَهم للآيات عن ظواهرها يخالِف عمَل الرسول وأصحابه وأئمة السلف ومَن تبعهم، كما أنّه مخالِف لِلُغةِ العرب، وهو ناشئ عن توهُّمِ لزوم القول بالتشبيه والتمثيل والتجسيم حال إثباتها علىٰ ظاهرها، وهذا غير لازمٍ لغةً ولا شرعًا ولا عقلًا.

بقي أن أشير إلىٰ **ملحَظ آخَر** حول موقف الشيخ مخلوف من نصوص الصفات، فعلىٰ الرغم من أنه قعّدَ في مقدّمته قاعدة التفويض ونصَرَ القول بها، إلا أنّ القارئ لتفسيره يجده **يؤوِّل** في عددٍ من المواضع، **ويحيد عن قاعدته** التي تلزمه بعدم التعرّض إلىٰ معناها! وأمثلة ذلك سبقت خلال «التعليقات»، ويمكن مراجعتها في التعليقات التي تحمل الأرقام التالية: **(٢، ٩، ١٨، ٢٥، ٢٨، ٣٣، ٤٢، ٥٠، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢)**.

أما القضية الأخرىٰ من قضايا القرآن، فهي قضية (الحروف المقطَّعة) أوائل التسع والعشرين سورة من سوَر القرآن الكريم، فقد قال الشيخ مخلوف بأنها من **المتشابه** الذي لا يعلم تأويله إلا الله وأنّها من أسراره.

وهذا القول وإن كان قد قال به بعضُ أكابر المفسّـرين، إلا أنّ الأدلّـة التـي سـبق تصدير هذا المبحث بها في **وجـوب تـدبّر القـرآن والتفكّـر في آياتـه، والتعقّـل لمعانيـه وإحسان فهمه والغوص لاستخراج أسراره، وأنّ العبـاد مسـؤولون ومحاسَـبون عـلىٰ ذلك أمام الله تعالىٰ**: تشمل هذه الأحرف المقطّعة -أيضًا-.

ولذلك نجد جمهور المفسرين علىٰ مَـرّ القُـرون قـد تعرّضـوا لهـا إمّـا بالتأويـل أو بالكشف عن أسرارها وبيان الحِكْمة منها، ولن يتوقّف هذا مـا دام عـلىٰ الأرض مَـن يشهد أن (لا إله إلا الله، محمد رسول الله).

وقد فرَّق الشيخ مخلوف بين بيان معاني هذه الحروف وبين الكشف عن حكمتهـا، فجعل الأوّل مما استأثر الله بعلمه، والثاني مما يمكن للعباد علمه ومعرفتـه. والحـقُّ أنَّ بيان الحكمة منها هو فرع عن تأويلها، فيَلزَم القائلين بـ(أنّ المتشابه لا يَعلَم تأويلـه إلا الله -فحسب-) أنْ يتَوقَّفوا عن الكلام في حكمة إيراد هذه الحروف وأسرارها.

ولهذا فإن أهل البلاغة قد تفننوا في بيان أسرارهـا، ومـا ذلـك مـنهم إلا نـوع مـن العمل علىٰ تأويلها. وليس المقام هنا مقام سردٍ لهـذه الأقـوال والاجتهـادات؛ ولكـن تكفي الإشارة إلىٰ أنّ هذه الحروف مـا زالـت تنـال عنايـة البـاحثين مـن أهـل اللغـة والتفسير، وما زالـت الجامعـات تنـتج الدراسـات الأكاديميـة حولهـا، وأُفـردت لهـا المصنّفات قديمًا وحديثًا.

فعلىٰ المسلم أنْ يتدبَّر كلام ربِّه عزَّ وجلَّ، ويسعَىٰ في الكشف عن أَسراره، ويجتهـد في الغوص علىٰ دُرره، علَّ الله تعالىٰ يُعيد لهذه الأمة مجدَها، ويُعينها علىٰ نهضتها.

مُحتَوياتُ الكِتَابِ

التعليقات الحِسان على كتاب (كلمات القرآن تفسيرٌ وبيان) :